

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

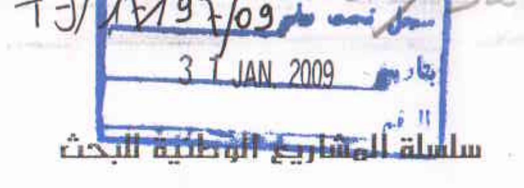
ثورة أول نوفمبر في صحافة

حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا

1 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955



منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954



سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

الدكتور : أحمد بن مرسلي

ثورة أول نوفمبر في صحافة

حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا

1 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955

رئيس المشروع : د. أحمد بن مرسلي
الأعضاء : الأستاذة نصيرة مزهود
الأستاذ ناصر جباري

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الإستقلال والشباب



منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

منشـــورات

المركـــز الوطـــني للدراســـات والبحث

في الحركـــة الوطنيـــة وثـــورة أول نوفمبر 54

رقم الإيداع

2007-1571

ردمك (ISBN)

978 - 9961 - 846 - 21 - 6

ثورة اول نوفمبر 1954 في صحافة حزب الاتحـاد الديموقراطي للبيان الجزائري

جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا

01 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين
السيد : محمد الشريف عباس

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتأريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصّة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها.

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، انه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبّه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدات تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني

الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعا لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والانتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكونا بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وانه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال.

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد الشريف عباس

تقديم بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكنون التاريخي، مترابطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد محمد الشريف عباس، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

مقدمة البحث.

يقول الباحث الجزائري الزبير سيف الإسلام في تناوله لموضوع الإعلام والتنمية في الوطن العربي[1] «أن تاريخ الصحافة في العالم مرتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ الشعوب»، لأن الصحيفة في حد ذاتها هي المرآة العاكسة للحالة السياسية والوضع الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي والمستوى الثقافي للفترة التي تنتمي إليها. كما أكد الباحثان الفرنسيان: «B. ALBERT – ب. ألبار / F. TERROU – ف. تيرو» في كتابهما «تاريخ الصحافة»[2]. ومن هنا تتجلى الصلة الوثيقة بين الصحافة والنشاط الاجتماعي بأشكاله المختلفة داخل المجتمع. لأنه كما أضاف الباحثان أن الحاجة إلى الإعلام الذي تعتبر الصحافة عموده الفقري هو من المعطيات الأساسية لكل حياة اجتماعية[3] وبالتالي لا يمكن تصور أبدا هذه الحياة الخاصة بالكائن البشري بعيدا عن الاتصال، الذي تؤديه الصحافة بين أفراده. وحتى على مستوى الحضارات التي لم تعرف الطباعة وجدت وسائل بديلة لتأدية الوظيفة الاتصالية نفسها. مثل النقش على الحجر أو الكتابة على الصفائح الطينية أو على أوراق البردي...الخ كما حصل في الحضارات الرومانية والبابلية والفرعونية. واعتبرت هذه الوسائل من طرف العديد من الباحثين أدوات صحفية في إطار وظيفة النقل للأحداث والتوصيل للأخبار داخل مجتمعاتها.

إن ارتباط الصحافة بأشكالها المتنوعة بحياة المجتمع عن طريق مواكبة نشاطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جعل منها السجل الزاخر بوقائع أحداث هذه النشاطات في شكل ذاكرة معلومات تفيد في التعرف على ما حصل في الماضي على المستوى المذكور. والتاريخ أثبت لنا في هذا الصدد أن حل العديد من جوانب أسرار الحضارات القديمة إنما تم بفضل تلك المعلومات

1-الزبير سيف الإسلام. الإعلام والتنمية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر. 1986. ص : 2

2 – P. ALBERT, F.TERROU : Histoire De La Presse, Presses Universitaires de France. 1979. P: 3

3 – Op.Cit. P: 5.

المدونة فوق الأحجار وصفائح الطين وأوراق البردي، هذه الأدوات البسيطة التي أدت آنذاك دور الصحافة في وقتنا الحاضر.

كما أن ارتباط الصحافة بالتعبير عن الرأي في نشرها للتعليقات والافتتاحيات والبيانات السياسية جعلها أدوات أساسية في يد النظم الحاكمة والأحزاب والحركات التحررية والمنظمات الاجتماعية، لخوض المعترك السياسي ونشر الفكر الإيديولوجي والوعي الوطني بين الجماهير، لجعلها تدرك مصالحها المغتصبة وحريتها المفقودة وحقها في التمتع بخيرات بلدالها والتصدي للمحتل المغتصب. مما سمح لها بأن تكون اللسان لمركزي المعبر عن الفكر الأيديولوجي والمنبر العالي لعرض الآراء وكشف المواقف من قضايا الساعة. الأمر الذي جعل الصحيفة بوظيفتها التعبيرية عن الآراء المذكورة الدفتر اليومي المحتوي لكل كبيرة وصغيرة عن سياسة هذا الحزب أو تلك المنظمة في تفاعلها مع الأحداث المعيشية.

في السياق المذكور كانت الصحافة الحزبية الجزائرية بتياراتها المختلفة الساحة الساخنة التي قاومت فيها المحتل الفرنسي في نضالها الوطني حسب العديد من الباحثين لهذا الموضوع(1) للمطالبة بحقوق الجزائريين المهضومة حسب قناعات كل تيار. لذلك واجهت القمع والتنكيل لإسكات صوتها. لكن ذلك لم يزد أصحابها إلا إصرارا في نشر فكرها وسط أتباعها. الشيء الذي يبين أن تاريخ هذه الصحافة كان وثيق الصلة بتاريخ النضال السياسي الوطني على غرار صحيفة الجمهورية الجزائرية، اللسان المركزي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، بزعامة السيد فرحات عباس. هذه الصحيفة التي كانت السجل الذهبي لفكر هذا الحزب ولطروحاته السياسية ومواقفه المختلفة من الوضع في الجزائر خلال فترة الدراسة (1954/11/01 - 1955/11/31) التي ميزها حدث اندلاع الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني.

1 – محمد ناصر. الصحف العربية في الجزائر من 1847 إلى 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.ص : 166.

إن دراسة ثورة أول نوفمبر 1954 في عاميها الأولين في جريدة الجمهورية الجزائرية، التي واكبت الحدث عن كثب يعني فتح سجل زاخر بوقائع تاريخية من نضال الحركة الوطنية الجزائرية أمام المثقف المتخصص والقارئ العادي ليتعرف الكل على مواقف حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري من حدث الثورة المذكورة. لاسيما وأن زعيمه السيد فرحات عباس كان أول رئيس حكومة لجبهة التحرير الوطني، المشكلة يوم 19 سبتمبر 1958(1).

كما أن دراسة هذا الموضوع يعني في الوقت نفسه تسليط الضوء على جزء من نشاط الأحزاب الجزائرية في تفاعلها مع الحدث المدروس. خاصة وأن هذا الجانب لم يحظ بالدراسة الوافية من طرف الباحثين المتخصصين الذين لهم أهلية المعالجة العلمية لما تزخر به الصحافة الجزائرية من معلومات عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. هذه المعلومات التي مازال الجزء الكبير منها يلفه الغبار فوق صفحات الجرائد المكدسة على رفوف المكاتب في أسوأ حال من الحفظ مما يجعلها معرضة إلى التلف في غياب عناية الباحثين لتوثيقها بصورة علمية لحفظها للأجيال القادمة.

إشكالية البحث.

إن ارتباط الصحافة بالرأي العام منذ بداياتها جعلها أداة سياسية فعالة في التأثير السياسي والاجتماعي والثقافي على الأفراد والمجتمعات. ومن ذلك أصبحت الدورية سلاحا فعالا في أيدي الأنظمة السياسية الحاكمة والأحزاب السياسية وحركات التحرر والمنظمات المختلفة، تستخدم في تثبيت دعائم الحكم والتوعية السياسية ونشر ثقافة التحرر لدى الشعوب المضطهدة. لاسيما في الدول التي عانت ويلات الاستعمار والتمييز العنصري.

1 – AbdelMadjid.BelKharruobi : La naissance et La reconnaissance de La Republique algerienne, SNED, 1982. P: 83. .

وتجلى دور الصحافة في المهام المذكورة بعد الحرب العالمية الثانية في توظيفها بصورة لم يسبق لها مثيل من طرف الأحزاب الوطنية وحركات التحرر الحاملة لشعار الاستقلال في نشر الفكر القومي والوعي الوطني التحرري والمطالبة بحقوق شعوبها في الحرية والكرامة. لدرجة أن أصبحت الصحافة هي الصانعة للزعامات الوطنية في هذه الدول.

إن الجزائر عانت بدورها ويلات الاستعمار الفرنسي مدة قرن وثلاثين سنة. ومع بداية القرن العشرين ظهرت الحركات المطالبة بحقوق الجزائريين في المساواة والعدل في بداية الأمر لتتحول هذه المطالب بعد الحرب العالمية الأولى إلى استقلالية كما نسجل ذلك في الفصل الثاني.

وفي الصدد المذكور ظهر السيد فرحات عباس على رأس حزبه (الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري كزعيم من الزعامات الجزائرية التي كان لها تصورها الخاص لاستقلال الشعب الجزائري. مستخدما جريدة الجمهورية الجزائرية كصحيفة معبرة عن طروحاته السياسية، باعتبارها اللسان المركزي لحزبه خلال فترة الدراسة : 1 نوفمبر 1954 ـ 31 ديسمبر 1955. حيث كانت المنبر الذي اعتلاه مناضلو هذا الحزب للتعبير عن أفكارهم ومطالبهم الوطنية وتصوراتهم المختلفة بشأن الوضع داخل الجزائر في مرحلة اندلاع الكفاح المسلح بقيادة جبهة لتحرير الوطني.

كانت جريدة الجمهورية الجزائرية وفق ما ذكر الوثيقة التاريخية المحتوية لكل كبيرة وصغيرة عن مدى تفاعل حزب السيد فرحات عباس مع الوضع الجديد الذي فرضه الكفاح المسلح السالف الذكر، والسجل الزاخر بمواقفه السياسية تجاهه.

بالرغم من هذه القيمة التاريخية للجريدة في كتابة تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954، إلا أنها لم تحظ بالدراسة الوافية من طرف الباحثين الجزائريين. لذا جاءت هذه الدراسة لسد النقص الملاحظ من خلال الإجابة على السؤال الأساسي

للإشكالية التالية : **كيف تجلت ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية، باعتبارها اللسان المركزي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري. وما هي مواقف هذا الأخير منها؟**

تساؤلات البحث.

1 – ما هو المدى الذي بلغته جريدة الجمهورية الجزائرية في تغطية حدث أول نوفمبر 1954؟

2 – ما هي طريقة ودرجة استخدام جريدة الجمهورية الجزائرية للعناصر الطباعية في تغطيتها لحدث أول نوفمبر 1954؟

3 – ما هي طريقة نشر جريدة الجمهورية الجزائرية للمواضيع في تغطيتها لحدث ثورة أول نوفمبر 1954؟

4 – ما هي المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الجمهورية الجزائرية في تغطيتها لحدث ثورة نوفمبر 1954؟

5 – ما هي الأهمية الإعلامية التي أولتها جريدة الجمهورية الجزائرية لمواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في نشرها لها فوق مواقعها؟

6 – ما هو مفهوم ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية. وبالتالي لدى حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري من خلال تناولها لأبعادها الأساسية المتمثلة في :

– حدث ثورة أول نوفمبر 1954.
– مجاهدي // // // //.
– العمل المسلح لثورة أول نوفمبر 1954.
– سياسة المحتل في مواجهة ثورة أول نوفمبر 1954.
– تصور حل الوضع الناجم عن ثورة أول نوفمبر 1954.

أهمية البحث.

تكمن أهمية دراسة موضوع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية، اللسان المركزي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في تقديم دراسة تحليلية نموذجية اعتمد فيها على أسلوب التحليل الكمي في معالجة مادة التحليل بكيفية قياسية إحصائية ظلّ فيها طوال فترة الدراسة مرتبطا بالنصوص المدروسة ارتباطا مباشرا. دون الاعتماد على القراءة الذاتية والتأويل الشخصي. على غرار ما نسجله في الدراسات التحليلية التقليدية، التي يعتمد فيها المحلل عادة على اجتهاده الفردي وقدرته الذاتية في فهم الأشياء. الأمر الذي يجعل النتائج المتوصل إليها تعكس بالدرجة الأولى القناعات الخاصة للباحث، وليس ما تضمنته مادة التحليل من حقائق. وهي بذلك دراسة تحليلية حديثة التطبيق في مراكز البحث العلمي الجزائرية، يمكن أن تكون الخطوة الأولى التي تتبع بخطوات أخرى من طرف باحثين آخرين، لتطوير هذا النوع من الأعمال العلمية.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إنجاز عمل توثيقي لجريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة، يحفظ المادة من الزوال. خاصة وأننا نسجل التدهور المستمر لوضعية أرشيف جرائدنا الوطنية داخل المكتبات والمراكز الثقافية الجزائرية، بفعل الاستعمال اليومي لها من طرف القراء.

إلى جانب ما سبق فإن إنجاز عمل بهذا الشكل يعني تقديم وثيقة تؤرخ لمدى تفاعل حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري مع ثورة أول نوفمبر 1954 وكذا لطبيعة المواقف السياسية التي تبناها إزاءها، والتي يمكن أن تفيد الباحث المتخصص في دراسته للموضوع والقارئ العادي في مطالعته للحدث محل البحث.

أهداف البحث.

يهدف الباحث من دراسة ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية، اللسان المركزي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري خلال الفترة : 01 نوفمبر 1954 إلى 31 ديسمبر 1955 إلى :

1 - التعرف على مدى الاهتمام الذي أولته جريدة الجمهورية الجزائرية إلى حدث أول نوفمبر 1954. من حيث الحيز المكاني المخصص لمواضيعه فوق صفحاتها.

2 - التعرف على الوظيفة الإعلامية من خلال الدلالات المميزة لطريقة ودرجة استخدام جريدة الجمهورية الجزائرية للعناصر الطباعية في تغطيتها لحدث أول نوفمبر 1954.

3 - التعرف على طبيعة الرسالة الإعلامية التي أرادت جريدة الجمهورية الجزائرية توصيلها إلى جمهورها من القراء من خلال إعدادها للمواضيع كأجناس صحفية في تغطيتها لحدث ثورة أول نوفمبر 1954.

4 - التعرف على الجهات المختلفة التي كان تأثيرها قويا بأقلامها الصحفية في الممارسة الإعلامية لجريدة الجمهورية الجزائرية في تغطية حدث أول نوفمبر 1954.

5 - التعرف على مستوى الاهتمام الذي أولته جريدة الجمهورية الجزائرية لحدث أول نوفمبر 1954 في إبرازه للقارئ فوق صفحاتها من خلال استخدام مواقعها.

6 - التعرف على المفهوم الذي أعطته جريدة الجمهورية الجزائرية لحدث أول نوفمبر 1954، من خلال المعاني المختلفة الموظفة من جانبها في تناولها لمواضيع: الحدث المدروس في حد ذاته، مجاهدي الثورة، العمل المسلح ضد المحتل، سياسة المحتل في مواجهة العمل الثوري، وأخيرا التصور المقدم لحل الوضع في الجزائر. وهذا من أجل الوصول إلى تحديد موقف حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري من الموضوع المدروس.

مـادة التحليـل.

اختار الباحث في دراستـه لثـورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية اللسان المركزي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري دراسة كل ما نشر من مواضيع عن الحدث من خلال توظيف أداة تحليل المضمون في إطار الاعتماد على المنهج المسحي لجرد المادة جردا كميا إحصائيا، باستخدام وحدة قياس السنتمتر مـربع.

شمل التحليل المذكور تسـعة عشـر عددا من الجريدة، صدرت خلال فترة الدراســة : 1 نوفمبر 1954 ـــ 31 ديســمبر 1955. أي من العدد : 46 حتى العدد : 66. علما بأن العددين: 57 و 59 فقدا من الأرشيف لأسباب لم توضح هذه الأخيرة طبيعتهـــا.

بلغت مادة التحليل وفق ذلك تقريبا ربع (23.65 في المائة) المادة الإعلامية المنشورة في الجريدة خلال فترة الدراسة، وتنوعت أجناسها التحريرية كما يبين ذلك الجدول رقــم: 3.

من جهة أخرى، لما كان موضوع الدراسة يتمثل في دراسة ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية اللسان المركزي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ومواقف هذا الأخير منها، فإن التحليل انصب في هذا الاتجاه من خلال إجراء مستويين من التحليل الكمي، لدراسة الشكل الفني الذي قدمت فيه المواضيع المدروسة في الجريدة. من خلال التركيز على جوانب الطباعة والتحرير والمصدر والموقع. والثاني ارتبط بالمعالجة النوعية. وهذا بتطبيق أسـلوب التحليل الكيفي لبحث جوانب ماذا قيل من أفكار وما سجل من مـواقف.

منهج البحث

تعتبر صحافة الاتحـاد الديموقراطي للبيان الجزائري من أهم الوثائق التاريخية والشــواهد المادية لدراسة ثورة أول نوفمبر 1954. لاسيما ما تعلق منها بكيفية تفاعل هذه الحركة الجزائرية مع الحدث المذكور، وتحديد مواقفها منه في حدود كونها صحافة سياســية حزبية، دورها الأساسي تمثل آنذاك في التعبير عن أفكار أصحابها والدفاع عن مواقفهم السياسية على الساحة الجزائرية في ظروف انطلق فيها العمل المسلح لجبهة التحرير الوطني ضد المحتل الفرنســي.

إن الظرف السياسي الذي ميز ظهور الصحافة موضوع الدراسة خلال الفترة المبحوثة يجعل من المواضيع المنشورة فوق صفحاتها عن ثورة أول نوفمبر 1954 مادة أساســية لا يمكن الاستغناء عنها في التأريخ لهذه الثورة التحريرية الوطنية، باعتبارها صحافة جزائرية كانت من الصحف المدافعة عن القضية الجزائرية ضد قمع الاستعمار الفرنسي في إطار الطرح الخاص بحركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بحثا عن الحل السياسي للوضع المتفاقم وقتذاك في الجزائر وسط عمل دعائي مكثف لأجهزة الإعلام التابعة لأوساط الكولون، التي عملت على تشويه الحقائق اليومية للواقع الجزائري من خلال تبرير القمع الاســتعماري والطعن في شرعية الكفاح المسلح بقيادة جبهة التحرير الوطني.

في ظل الظروف المذكورة، يمكن القول أن الصحافة المدروســة هي من بين الصحف الجزائرية الــتي واكبت تطورات الحدث المبحوث عن كثب، وكانت بذلك السـجل للكثير من وقائعه في حدود ما سمح به المستعمر للجزائريين من حرية العمل الصحفي. وهي بذلك وثيقة تاريخية لا غنى عنها في دراســة ثورة نوفمبر 1954. خاصــة ما تعلق بمواقف أصحابها من هذا الحدث الوطني. ومن ذلك تتجلى لنا أهمية إنجاز هذا العمل العلمي.

تجري دراســة ثورة نوفمبر 1954 في الصحافة السالفة الذكر من خلال ما تنشـره من مواد فوق صفحاتها عن هذا الحدث باستخدام منهج المسح التوثيقي

(المكتبي) باعتباره المنهج الذي يمكّن من مسح المادة المبحوثة ودراستها كما نشرت، كونها موادا صحفية تعبر في شكلها ومضمونها عن سياسة تفاعل الحركة مع ثورة أول نوفمبر 1954 ومواقفها المبدئية منها كحدث وطني.

يستعين الباحث في استخدامه لمنهج المسح التوثيقي بأداة تحليل المضمون في حدود تطبيقها كأسلوب بحث هدفه الوصف الموضوعي المنظم الكمي الشامل للمحتوى الظاهر للاتصال، لكونه الأداة الملائمة التطبيق في مثل هذه الدراسات الخاصة بتحليل المواد الإعلامية لمضمون وسائل الإعلام المختلفة، للحصول على بيانات مادية في شكل أرقام مساعدة على كشف مدى الحضور الكمي للجوانب المبحوثة المتعلقة بالبحث (حدث ثورة أول نوفمبر (1954) و كذا الخصائص معالجتها(كيفية تقديمها إلى القراء) أي أن هذا الاهتمام الكمي بالجوانب المادية لموضوع البحث هو الأسلوب التحليلي الملائم لتصويره في إطاره الواقعي.

غير أن هدف البحث الحالي لا يتوقف عند حدود دراسة مدى الحضور المادي (الموضوعاتي) لحدث ثورة نوفمبر 1954 على صفحات الجريدة محل التحليل، بل يتعدى ذلك إلى بحث جوانب ماذا قيل من معاني متضمنة في المستوى الأول (المادي). أي دراسة الأفكار السياسية الخاصة بهذه الحركة الجزائرية تجاه الموضوع المدروس، وبذلك تطلبت الضرورة العلمية توظيف ـ إلى جانب الأسلوب الكمي لأداة تحليل المضمون ـ أسلوبها الكيفي (النوعي).

في دراسة ثورة 1954 خلال عاميها الأولين (1954-1955)، فإن تحليل مضمون المواضيع الخاصة بهذا الحدث يقوم على التعرف على ما نشرته جريدة الجمهورية الجزائرية من مواضيع بشأنه لإبراز الأهمية المعطاة له من طرف أصحابها في مادتها المطبوعة. ثم التعرف في خطوة ثانية على كيفية استخدام العناصر الطباعية على مستواها، لتحديد الأسلوب الموظف في عرض هذه المادة فوق صفحاتها. بحكم أن ذلك غير منفصل عن سياسة الجريدة في معالجتها للقضايا المختلفة، بل هو شديد الارتباط بطبيعة الأفكار المراد توصيلها إلى القارئ، وبالأهداف السياسية المراد تحقيقها من وراء ذلك.

أما الخطوة الثانية من التحليل الكمي لمواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 فتكمن في التعرف على الطريقة المتبعة في توظيف الأنواع الصحفية في الجريدة المدروسة، لتحديد القوالب الكلامية المستخدمة على مستواها في مخاطبتها لجمهورها. لأن طريقة تحرير الأخبار يخضع بالدرجة الأولى إلى شخصية الصحيفة وإلى سياستها الإعلامية وكذا إلى أهدافها السياسة المرسومة.

في حين خصصت الخطوة الرابعة من التحليل إلى بحث المصادر المختلفة التي اعتمدت في الجريدة للحصول على مادتها الإعلامية المتعلقة بالحدث محل المعالجة، وهذا للتعرف على الجهات المختلفة التي تعاملت معها في حصولها على أخبارها. هل هي جهات مؤيدة للقضية المدروسة؟ أم جهات معادية...الخ، لتحديد مدى تأثير ذلك على سياسة نشر الجريدة لوقائع ثورة أول نوفمبر 1954.

وأخيرا نتناول في التحليل الكمي الأهمية التي حظي بها الموضوع المدروس في الصحيفة، من حيث الموقع المخصص له فوق صفحاتها، للتعرف على درجة الاهتمام التي احتلها الحدث في سلم أولويات التغطية العامة للأحداث المتعلقة.

بعد التعرف على الجوانب المذكورة في التحليل الكمي ننتقل إلى التحليل الكيفي، للتعرف على الأفكار السياسية الخاصة بها تجاه ثورة أول نوفمبر 1954. وهذا من خلال إبراز الخصائص والصفات التي أنتجها الخطاب السياسي للحركة على مستوى صحيفتها المدروسة بشأن الحدث المبحوث عن طريق تناول النقاط التالية: حدث ثورة نوفمبر 1954 - مجاهدو ثورة أول نوفمبر 1954 - العمل المسلح - مواجهة المحتل الفرنسي للعمل المسلح - تصور حل الأزمة.

فور الانتهاء من ذلك، يتم مقارنة النتائج المتوصل إليها في التحليلين الكمي والكيفي، لاستخلاص مواقف الحركة موضوع الدراسة تجاه ثورة نوفمبر 1954. وفقا لما أثير من نقاط في تساؤلات البحث.

وحدات التحليل وفئاته.

أ- يقوم تحليل المضمون الكمي على تقطيع مادة موضوع الدراسة إلى أجزاء مادية تعرف في البحث العلمي بوحدات التحليل حتى يتمكن المحلل من الوصف الكمي (الرقمي) الموضوعي الشامل لجوانب المضمون محل المعالجة.

يخضع تحديد وحدات التحليل في البحث عادة إلى الشكل المادي الذي ظهرت فيه المواد المعالجة.أي هل ظهرت هذه الأخيرة في شكل وحدات مادية (مساحة، زمن، مفردة نشر) يمكن قياسها مباشرة دون الرجوع إلى قراءة النصوص الخاصة بها، لاستخراجها في شكل وحدات عد. أم أن هذه الوحدات ظهرت ضمن سياقات لغوية في شكل أفكار لايمكن العثور عليها إلى من خلال الرجوع إلى السياق اللغوي الذي تضمنها (جملة، فقرة، نص). وفي هذه الحالة فإن وحدات التحليل هي وحدات تسجيل لمعاني يجري البحث عنها.

بعد هذه المقدمة تبين لنا أن التحليل الكمي لمادة مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية، لتحديد مدى حضورها المادي فوق صفحاتها يقوم على قياس حيزها المكاني فوق الصفحات. أي إحصاء ما احتلته من مساحة في المادة المطبوعة.

إن أفضل طريقة للوصول إلى الهدف المسطر تتمثل في تقسيم مادة التحليل على أساس وحدة السم2،لتكون هذه الأخيرة وحدة العد المعتمدة في عمليات القياس والحساب والمعالجة الإحصائية لما نحن في صدد دراسته. باعتبارها الوحدة الملائمة لتحليل وحدات مادية فوق صفحات جريدة، اعتمد فيها أكثر من أسلوب في عرض مادها فوق صفحاتها. أي أن وحدة التحليل المعتمدة في البحث الحالي هي وحدة السنتمتر مربع.

فئات التحليل.

تقوم دراسات تحليل المضمون للمواد الإعلامية كما سلف الذكر على المعالجة الكمية لمادة التحليل. وهي العملية التي يقوم فيها الباحث بتجزئة هذه المادة إلى وحدات التحليل،حتى يتمكن من تحديد درجة ترددها داخلها. وهذا تمهيدا لتجميعها في شكل أركان (تقسيمات) على أساس ما تتحد فيه من صفات أو ما تختلف فيه من خصائص. وتعرف هذه الأركان في البحث العلمي بفئات التحليل، التي يتوقف عليها نجاح التحليل كما أشار إلى ذلك برنار برسلون(1). لذا فإن تحديد فئات التحليل يخضع بالدرجة الأولى إلى الإطار النظري لمشكلة البحث وحدود تساؤلاته، أو فرضياته، والنتائج المستهدفة على مستواه.

انطلاقا مما سبق فإن فئات التحليل المناسبة للمعالجة الكمية لما نشر في الجريدة المدروسة من مواضيع عن ثورة أول نوفمبر 1954 هي فئات «كيف قيل» للتعرف على طريقة عرض هذه المواضيع من حيث درجة التردد، وأسلوب الطباعة،والقوالب الفنية التحريرية، والمصدر، وموقع النشر، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا.وهذا قصد التوصل إلى بيانات عن الجوانب المذكورة التي تمكننا من معرفة الفنون الصحفية الموظفة على مستواها.باعتبارها وسائل تعبيرية شديدة الصلة بطبيعة الأفكار المراد توصيلها من طرف الحركة الجزائرية محل الدراسة إلى القارئ عن ثورة نوفمبر 1954. وتم تحديد هذه الفئات كما يلي :

أ – فئات مادة التحليل.

– فئة المساحة المطبوعة.

– فئة مساحة مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954.

1 – Roger.Mucchilli : L Analyse de contenu des documents et des communication, 4ème édition, les éditions : E.S.F,

ب – فئـات العناصر الطباعيـة.

– فئـة مساحـة المتـون.

– فئـة مساحة العناويـن.

– فئـة مساحـة الصـور.

ج – فئـات الأنـواع الصحفيـة.

– فئـة مساحة الافتتاحيات.

– " " التعاليق.

– " " الأخبـار.

– " " المقـالات.

– " " التدخـلات.

– " " البيانـات.

– " " أقـوال الصحف.

د – فئـات مصـادر النشـر.

– فئـة مساحة مصدر الأمين العام للحزب.

– " " المناضليـن.

– " " " الحـزب.

– " " " أسـرة التحريـر.

– " " " صحف العالـم.

هـ – فئـات مواقع النشـر.

– فئـة مساحة الصفحة الأولى.

– " " " الثانيـة.

– " " " الثالثـة.

– " " " الأخيرة.

– " " " الصفحات الأخرى.

يتجلـى من خلال فئـات التحليل الكمي المحـددة لبحث موضوع ثورة أول نوفمبر 1954 – وفق الأهداف المرسـومة في الإشكالية – أن هذه الفئات تتوفر فيها كل الخصائص العلميـة الجديرة ببحث كيف تمت التغطية الصحفية للموضـوع المدروس في الجريدة، للتوصل إلى تحديد السياسـة المتبعة في ذلك، ومـن خلالها الأفكار السياسية المجسدة لرؤية الحركة ومواقفها المبدئية النابعة من القناعة الأساسـية لمسئوليها ولمطالبهم السياسة على الساحة الجزائرية خلال فترة الدراسـة.

نشـير إلى أن فئات التحليل محل المعالجة تم تحديدهـا وفق القواعد العلمية المتعارف عليها في الفن الصحفي وفي تطبيقاته العملية.في إطار تكييفها مع طبيعة الموضوع المدروس.وهذا قصد ضمان القياس السـليم لما حدد من أهداف على مستوى هذه النقطة الخاصة بالتحليل الكمـي.

وكـانت الصورة النهائية لفئات لتحليل كما يلـي :

أ – فئـات مـادة التحليـل :

إن القصد بمادة فئات التحليل هو كل ما نشـر من مواضيع صحفية مختلفة في الجريدة المدروسـة عن ثورة أول نوفمبر 1954، ضمن موادها المطبوعة فوق صفحاتها.وهي وفق ذلك تتكون من فئتين تتمثلان في :

أولا – فئة المساحة المطبوعة : وهي مساحة كل المواد المطبوعة في الجريدة المدروسة خلال فترة الدراسة. بغض النظر عن نوع هذه المواد المطبوعة ومحتواها. وهي بذلك لم تشمل الهوامش البيضاء المحيطة بكل صفحة.

ثانيا – فئة مساحة مادة التحليل : وهي مساحة الحيز المكاني المخصص للمواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 فوق صفحات الجريدة المبحوثة خلال فترة الدراسة ضمن المواد المطبوعة.

ب – فئات العناصر الطباعية :

تعرف العناصر الطباعية في فنيات الإخراج الصحفي بأنها تلك الهيئات غير البيضاء المختلفة الأحجام والألوان، التي تطبع على الورق، وتعطي للصحيفة شكلها المميز.

والشيء الواجب الإشارة إليه هنا هو أن العناصر الطباعية مصنفة من طرف الباحثين إلى أكثر من تصنيف، لا يهمنا منها في هذا البحث إلا التصنيف الذي يقسم هذه العناصر حسب الوظائف الإعلامية، التي تؤديها، باعتبارها هيئات طباعية تتفاوت من حيث دلالاتها وتأثيراتها على القارئ.

وفق الطرح المتقدم فإن العناصر الطباعية المكونة للفئات محل التحليل هي : المتون والعناوين والصور المكونة لمادة التحليل. والمتمثلة فيما يلي :

أولا – فئة مساحة المتون : وهي مساحة المواد الخاضعة في طباعتها فوق صفحات الجريدة المدروسة إلى نظام الأعمدة. وهي تمثل بذلك المساحة الخاصة بنصوص المادة المنشورة عن الموضوع المبحوث دون عناوين وصور.

ثانيا – فئة مساحة العناوين : هي مساحة التراكيب اللغوية المختصرة التي يضعها كاتب الموضوع على رأس هذا الأخير لإخبار القارئ بمحتواه ولفت نظره إليه.

حسب ما سبق، فإن مساحة العناوين في البحث العلمي هي كل الحيز المكاني الذي خصص فوق صفحات الجريدة المدروسة لعناوين المواضيع المنشورة عن الحدث المبحوث.

ثالثا – مساحة الصور : هي مساحة الحيز المكاني المخصص في الجريدة المدروسة إلى الصور بأنواعها الإخبارية والكاريكاتورية والتوضيحية والبيانية كالخرائط والجداول والمنحنيات.

ج – فئات الأنواع الصحفية.

تعرف الأنواع الصحفية بوحدات التحرير المتمثلة في تلك القوالب الكلامية أو الأشكال التحريرية التي تستخدم على مستوى الدوريات في معالجة المواضيع. من حيث طريقتي النشر والتحرير.

وتبعا لما ذكر، فإن وضع فئات التحليل الخاصة بالأنواع الصحفية في دراسة ثورة أول نوفمبر 1954 في الجريدة المبحوثة لم يخرج عن إطار التقسيمات الموضوعة لها من طرف الباحثين، وواقع البحث، وأهدافه المسطرة. هذه الفئات التي تم تحديدها بالشكل التالي:

أولا – فئة مساحة الافتتاحيات : تتمثل مساحة هذه الفئة في الحيز المكاني الذي خصص في الجريدة المبحوثة لما يعرف في فن التحرير الصحفي بالافتتاحيات، التي هي عبارة عن ذلك النوع التحريري الذي يأخذ شكل المقال الحامل لرأي ناشري الصحيفة ومواقفهم من القضايا الداخلية والخارجية المطروحة. والذي ينشر دائما فوق الصفحة الأولى في مكان ثابت.

ثانيا – فئة مساحة التعاليق : تضم مساحة التعاليق في البحث كل المواضيع التي نشرت في الجريدة المبحوثة عن الموضوع المدروس خلال فترة البحث في مقالات حررها أصحابها ليعبروا من خلالها عن وجهات نظرهم إزاء حادث محدد أو ظاهرة معينة أو مشكلة ما، هي قضية الساعة.

ثالثا – فئة مساحة الأخبار : تشمل مساحة أخبار كل المواد التي قامت فيها أسرة تحرير الجريدة المدروسة بنقل أو تغطية وقائع أحداث الموضوع محل المعالجة في شكل تقريري سردي قصد إعلام القراء بمجرياتها.

رابعا – فئة مساحة المقالات : تحتوي مساحة المقالات كل المواد التي قام فيها محررو الجريدة محل البحث بطرح موضوع ثورة أول نوفمبر 1954 في شكل معالجة علمية من حيث التحليل المدعم بالبراهين، والأدلة البيانية، والرقمية.

خامسا – فئة مساحة التدخلات : هي مساحة تلك المواد الصادرة عن أصحابها مباشرة والتي نشرت في الجريدة المدروسة خلال فترة البحث مثل التصريحات الشفهية والمكتوبة، والمقابلات الصحفية، والتدخلات في الاجتماعات الرسمية.

سادسا – فئة مساحة البيانات : يدخل ضمن مساحة البيانات كل النصوص الصادرة عن الهيئات والأشخاص، ذات العلاقة بثورة أول نوفمبر 1954، والتي قام صحفيو الجريدة بنشرها خلال فترة الدراسة، مثل البيانات الرسمية، والرسائل المفتوحة والعرائض، واللوائح، والبرقيات.

سابعا – فئة مساحة أقوال الصحف : تتكون مساحة أقوال الصحف من المواد التي لها علاقة بالحدث المبحوث، والتي تم نقلها عن الدوريات الصادرة داخل الجزائر وخارجها،ونشرها فوق صفحات الجريدة المدروسة خلال فترة الدراسة.

د – فئات مصادر النشر :

إن القصد بمصادر النشر يتمثل في الجهة التي تحصل منها أصحاب الجريدة محل البحث على المواضيع الخاصة بثورة أول نوفمبر 1954، سواء كانت هذه الجهات داخلية تنتمي إلى المحلة أو خارجية تتمثل في وكالات الأنباء الأجنبية أو الصحف الأجنبية. . .الخ. وتم توزيع فئات مصادر النشر محل الذكر وفق التعريف المقدم إلى ما يلي :

أولا – فئة مساحة الأمين العام للحزب : صنفت تحت هذه الفئة مساحات كل المواضيع الخاصة بثورة أول نوفمبر 1954 والمحررة من طرف الأمين العام، لحركة الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري السيد فرحات عباس.

ثانيا – فئة مساحة المناضلين : ضمت هذه الفئة مساحة كل المواضيع التي تم نشرها في الجريدة المبحوثة عن ثورة أول نوفمبر 1954، والتي قام بإعدادها أعضاء مناضلون في الحركة الجزائرية محل المعالجة.

ثالثا – فئة مساحة الحزب : أدرج في هذه الفئة مساحة كل المواضيع التي نشرت في الجريدة المدروسة والصادرة عن الهيئات الرسمية التابعة للحزب المبحوث. أو المنظمات الجماهيرية، والمهنية التابعة له.

رابعا – فئة مساحة أسرة التحرير : تتكون مساحة هذه الفئة من مساحة المواضيع التي أعدها أسرة تحرير الجريدة المدروسة، والتي لا تحمل أسماء أصحابها، ولا توقيعاتهم الخاصة.

خامسا – فئة مساحة صحف العالم : (أنظر التعريف الخاص بالفئة السابعة من فئات الأنواع الصحفية).

هـ – فئات مواقع النشر :

إن القصد بمواقع النشر في الصحيفة وفق ما هو معروف في فن الإخراج الصحفي يتمثل في المرتبة التي احتلتها الصفحة المتضمنة للمادة المبحوثة في الترتيب التسلسلي لصفحاتها، باعتبار أن هذه المراتب تتفاوت من حيث الأهمية الإعلامية. مثلا فالنشر فوق الصفحة الأولى أقرب إلى القارئ من النشر فوق الصفحتين : الثانية والثالثة. والنشر فوق الصفحة الأخيرة أفضل من الصفحات الداخلية ... وهكذا.

إن تصنيف مواقع النشر في الجريدة محل البحث تم على أساس طبيعة واقع هذه الأخيرة. بحيث حرص الباحث في تحقيق هذه النقطة على تحديد مواقع تبقى

ثابتة بغض النظر عن الحجم الذي ظهرت فيه الجريدة تفاديا للتداخل بين المواقع. إلى جانب عدم تجاهل ما هو متعارف عليه علميا في هذا العمـــل.

وتبعـــا لذلك، فإن فئات المصادر في الدراسة الحالية تتمثل في التالي :

أولا – فئة مســاحة الصفحة الأولى : هي مساحة المواضيع التي تم نشرها فوق الصفحة الأولى للجريدة المدروسة عن ثورة أول نوفمبر 1954.

ثانيا – فئة مساحة الصفحة الثانية : تشمل هذه الفئة مساحة المواضيع التي نشرت فوق الصفحة الثانية للجريدة المدروسة عن الحدث المبحوث.

ثالثا – فئة مســاحة الصفحة الثالثة : تضم هذه الفئة مســاحة المواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 فوق الصفحة الثالثة للجريدة المبحوثة.

رابعا – فئة مساحة الصفحة الأخيرة : تحتوي هذه الفئة مساحة المواضيع التي تم نشــرها فــوق الصفحة الأخيرة للجريدة محل البحــث، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.

خامسا – فئة مساحة الصفحات الأخرى : تم تجميع في هذه الفئة مساحــة المواضيع المنشــورة عن ثورة أول نوفمــبر 1954 فوق الصفحات الأخرى التي لا تنتمي إلى الصفحات المذكورة في الفئات الســابقة (الأولى، الثانية، الثالثــة، الأخيرة) للجريدة المدروسة. وهذا بغض النظر عن الحجم الذي صدرت فيه.

الفصل الأول

الجانب النظري

1 - حدث ثورة أول نوفمبر 1954

إن تعريف حدث ثـــورة أول نوفمبر 1954 في هذا العمل العلمي شـــيء أساسي لابد منه، لتمكين القارئ منذ البداية من التعرف على مفهومه المستخدم في البحث. وبالتالي تسـهيل له مهمة القــراءة والفهم لكل ما جاء فيه. والقيام بضبـــط معناه من البداية يعني وضع هذا الأخــير في المنطلق الصحيح للتجاوب فكريا مع العمل دون عناء. ومن هنا فإن هذه النقطة ضرورية للدراسة في إطار شرح أبعادها النظرية وتثبيتها بصورة دقيقـــة.

إن تحديد المفهوم الخاص بثورة أول نوفمبر 1954 في حدود اسـتخدامه على مســتوى الدراسة يتم في إطار سياقه الزمني والظروف المختلفة، التي كانت وراء بروزه على الســاحة الجزائرية. ومن هنا يمكن القول : إن القصد بالحدث محل البحث هو تلـك الوقائع التي عرفت – حتى قبـل اندلاعها – في أدبيات الحركات الوطنية الجزائرية، لاسيما منها حركة الانتصار للحريات الديموقراطية بكلمـــة : «Insurrection – عصيان، تمرد ...» إلى غير ذلك من الكلمات العربية المقابلة لهذا المصطلح الفرنسي[1]، التي كثيرا ما تلحق بها صفة مسلح بهذا الشـكل : «عصيان مسـلح»، التي بادرت به اللجنة الثورية للوحدة والعمل في ظروف احتدم فيها الصراع السياسي بين أنصار زعيم حركة الانتصار للحريات الديموقراطية السـيد الحاج مصالي وأعضاء لجنته المركزية. وهذا من أجل إنقاذ هذا الحزب من التفسخ والانحلال، وتوجيه عمله نحو المهمة التي وجد من أجلها،

1 - BENYOUCEF.BENKHEDDA : Les origines du 1er novembre 1954, Editions DAHLEB ALGER.1989, P : 226

والمتمثلة في قيادة الشعب الجزائري نحو الاستقلال. والشيء الواجب ذكره بشأن هـذه الوقائع يتمثل في أنها كانت مرحلة ضمـن مراحل تطور نضال الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة حركة نجم شمال إفريقيا، منذ تأسيسـها سـنة 1926، والـتي تحولت في 11 مارس 1937 إلى حزب الشـعب الجزائري، ثم في نوفمبر 1946 إلى حركة الانتصار للحريات الديموقراطية — حزب الشـعب الجزائري حتى سنة 1954، تاريخ ظهور جبهة التحرير الوطني. وبغرض فهم حركية بروز الحدث محل البحث من منابعه الأصلية، وضمن ظروفه السياسـية والاجتماعية التي أحاطت بوجوده، لابد من توسيع دائرة ضوء تناولنا لهذا الحـدث.

لم يكـن موضوع التفكير في أسـلوب العمل المسلح في الجزائر ضد المحتل الفرنسـي وليد سـنة 1954 بل أن تبنيه من طرف حركة الانتصار للحريات الديموقراطية — حزب الشـعب الجزائري «ح إ د — ح ش ج» كأسـلوب لتحرير البلاد يعود إلى ما قبل ذلك، وشـرع في التحضـير الفعلي له منذ 15 فيفـري 1947 تاريخ تأسـيس المنظمة الخاصـة «O S» تحت قيادة محمد بلـوزداد في المؤتمر الأول لهذا الأخير، الذي عقد في مدينة الجزائر يومي 16-15 فيفري سـنـة 1947. حيث شـرعت هذه المنظمة منذ ذلك التاريخ في شراء السلاح مـن ليبيا و تخزينه، خاصة في منطقة الأوراس. نظرا لصعوبة مسالكها ومراقبتها من طرف العدو. إلى جانب الشروع في إعداد المقاومين القادرين على اسـتعمـال هذه الأسلحة من خلال إعدادهم نفسيا وتأهيلهم عسكريا. حيث أشـار السيـد بـن يوسف بن خدة في هذا الصدد إلى أن عدد وعدة المنظمة الخاصة سـنة 1949 بلغت حسب لحول حسين ألف منخرط، منهم خمس مائة على مسـتوى عمالة الجزائـر وثلاث مائة في عمالة قسنطينة والباقي في عمالة وهران، مزودين بمئات قطع السلاح التي أخفي معظمها في منطقة الأوراس كما ذكر سابقـا[1].

1 - IBID. P : 150.

جرت التحضيرات للعمل المسـلح ضد الاحتلال الفرنسـي في الجزائر من طرف مسؤولي المنظمة الخاصة خلال هذا التاريخ بصورة جدية في انتظار الأوامر للدخول ميدانيا في التنفيذ. لكن تجري الرياح بما لا تشـتهي السفن كما جاء في المثل العربي، بسبب الهزات السياسية التي شهدها حزب : ح إ ح د — ح ش ج في هذا التاريخ «ربيع 1949» و المعروفة تحت عنوان «الأزمة البربرية[1]». حيث قـام بعض مناضلي هذا الحزب من منطقـة القبائل بتكوين تكتل بربري داخله يرفض انتماء الجزائر إلى محيطها العربي الإسـلامي، ويؤمن فقط بالهوية البربرية لسكان هذه المنطقة، متأثرين في ذلك بالطروحات الاستعمارية، و الشيوعية في هـذا المجال. خاصة ما تعلق منها بالتجربة السـوفياتية في معاملة الجمهوريات الإسـلامية ضمن دولة الاتحاد، من خلال الاعتراف دسـتوريا بحقها في التمتع بثقافاتها المحلية وتسيير شـؤونها المحلية. انعكست هذه الأزمة بصورة أساسية على سير عمل المنظمة الخاصة، لأن العديد من قيادييها الأساسيين. مثل حسين آيت أحمد، قائد القيادة العليا لهذه الأخيرة حامت حولهم الشـكوك بأنهم كانوا أعضاء نشـطين في التكتل المذكور، الأمر الذي أدى إلى إبعادهم عن المناصب الحساسة في الحزب. وتسبب ذلك في عرقلة السير العادي للمنظمـة.

بعد حل الأزمة البربرية بصورة نهائية في ربيع 1950 اندلعت في هذه السـنة أزمة أخرى داخل المنظمة الخاصة، لكن هذه المرة تمثلت في اكتشاف أمرها من جانب الجهات الاسـتعمارية فيما عرف بقضية: «تبسة»[2]، والتي كان بطلها المناضـل «عبد الرحيم خياري»، الذي كان عميلا مخابرا للمحافظ الفرنسـي «GRIMALDI – قريمالـدي» قائد «الحرس المتحرك – Garde Mobile» في هـذه المدينة، والذي طرد من الحزب في مـارس 1950. ثم في 18 من هذا الشـهر حاول أعضاء في المنظمة السرية لمنطقتي : عنابة وسوق أهراس اختطافه حوالي الساعة السـابعة والنصف مساء داخل سـيارة أحضرت لهذا الغرض.

1 - IBID. P : 169.
2 - HENRI ALLEG, JACQUES .de BONIS, HERI. J.DOUGON et autre... : La guerre d'Algerie, temps actuels, Paris.1981.P : 343.

لكن العملية التي قام بها السيدان ديدوش مراد، ومصطفى بن عودة فشلت بعد انفلات خياري من قبضتهما لاذا بالفرار إلى الشرطة الاستعمارية. مما أدى إلى شيوع الأمر لدى السلطات الفرنسية في المدينة، التي لم يتوان فيها المحافظ قريمالدي عن إعطاء الأوامر بإقامة الحواجز في الطرق المؤدية للمدن المحاورة. ويتمكن من إلقاء القبض على المجموعة في الطريق الرابط بين تبسة وعنابة، لتبدأ بعد ذلك سلسلة الاعتقالات داخل صفوف هذه المنظمة السرية، التي كان ضحاياها بالمئات. مما أدى إلى لجوء العديد من مناضليها إلى العمل السري، عبر الاختباء في المدن أو الصعود إلى الجبال، لتكون لهم الملاذ الوحيد من بطش رجال البوليس والجندرمة. وبذلك وجد العديد من مناضلي المنظمة المذكورة أنفسهم في حالة وجود غير شرعي فوق أرض أجدادهم. لأن الحرب أعلنت عليهم من طرف المستعمر، وجعلتهم مهددين بالاعتقال في أي لحظة. إلى جانب قبوع المئات من رفاقهم في سجون العدو. أي أن القمع ضد مناضلي المنظمة الخاصة خلق في الجزائر وضعا ثوريا مثله تيار مناضلي هذه الأخيرة، الذين وجدوا أنفسهم أمام خيار وحيد، تمثل في البحث عن فرصة انطلاق العمل المسلح، لتحرير الجزائر كما نرى ذلك لاحقا.

إلى جانب الوضع الثوري المترتب عن ضرب هياكل المنظمة الخاصة، فإن الجزائر شهدت تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية خلال الفترة 1950 - 1954، ساعدت على سير الوضع في البلاد نحو حتمية الخيار الثوري في التعامل مع الظاهرة الاستعمارية الفرنسية، فعلى المستوى السياسي وأمام تسارع الأحداث في هذه الفترة، ظهرت قيادة حزب «ح إ د – ح ش ج» الحامل للمشروع الاستقلالي عاجزة عن مواجهة التطورات المستجدة يوميا على الساحة الجزائرية، نتيجة عدم التفكير في تطوير إيديولوجية هذا الحزب والاكتفاء برفع شعارات : برلمان جزائري، الكلمة للشعب ... الخ، لكن محتوى هذه الشعارات بقي غامضا لدى الجميع. الأمر الذي أدى إلى أن النخبة الجزائرية الحاملة

للشهادات العلمية العليا لم تلتحق بصفوفه. وبالتالي لم تؤمن بفكرة الاستقلال(1)، مما أدى إلى عدم تطعيم الحزب بعناصر قادرة على التفكير، لمواجهة الأزمات الطارئة في ظل الضغط المسجل النابع أساسا من هيمنة السيد مصالي الحاج على كل كبيرة و صغيرة داخل الحزب، باعتباره أب الحركة الوطنية الاستقلالية في الجزائر دون منازع منذ عشرينيات القرن العشرين في غياب أحزاب جزائرية أخرى منافسة له في الطرح التحرري. كما يتجلى لنا ذلك لاحقا. كل ذلك كان وراء تعليق مصير هذا الحزب بشخص واحد عرف آنذاك باسم : «الزعيم»، الذي كان الفاعل الحقيقي في تعيين أعضاء لجنته المركزية.ومكتبه السياسي. وبغير موافقته فإن الأمور تبقى معلقة ولو لشهور عديدة.

لم يعد هذا الأسلوب مجديا في تسيير شؤون الحزب بالكيفية المذكورة،لأن أعضاء قيادته الآخرين في اللجنة المركزية بدأوا يشعرون أن من واجبهم القيام بأدوارهم، التي يمليها عليهم الواجب النضالي وليس شخصية الزعيم. هذا في الوقت الذي شعر فيه هذا الأخير بأن هيمنته داخل الحزب بدأت تنهار، لأن الأمور داخله لم تعد كالسابق تحت إمرته. ولابد من إرجاعها إلى نصابها. في هذا الجو من عدم الثقة بين السيد الحاج مصالي زعيم الحزب المذكور، وأعضاء لجنته المركزية بدأت الانقسامات داخل صفوفه. فالأول طالب بالرئاسة الدائمة للحزب حتى يحقق استمرار زعامته حتى النهاية. الطلب الذي اعتبره هؤلاء الأعضاء أمرا غير مقبول يعرض الحزب إلى الحكم الفردي ويفرغ صلاحيات هيئاته القيادية من ممارسة مسؤولياتها الحقيقية.

كان عقد المؤتمر الثاني لحزب : «ح إ د – ح ش ج» يومي : 5 - 6 أفريل 1953 المناسبة التي برز فيها الخلاف على السطح بين السيد الحاج مصالي وأتباعه من جهة وأعضاء اللجنة المركزية بقيادة أمينها العام السيد بن يوسف بن خدة من الجهة الأخرى.هذا الأخير الذي انتخب بأغلبية الثلثين من طرف

1 - BENYOUCEF, BENKHEDDA : Les origines du 1 ére novembre 1954.op.cit.p : 218

أعضائها في اجتماعهم يومي: 5-6 جويلية 1953 بعد أن تم ترشيحه إلى جانب السيدين: حسين لحول و أحمد مزرنة إلى هذا المنصب من طرف السيد الحاج مصالي(1). على أمل أن ينتخب هذا الأخير (أحمد مزرنة) باعتباره الرجل الذي يثق فيه أكثر، لكونه من المقربين الحميمين إليه، والذي سيكون له أداة طيعة على رأس اللجنة المركزية، لتحقيق طموحه الشخصي السالف الذكر. لكن انتخاب السيد بن يوسف بن خدة في المنصب المذكور كان القشة التي قصمت ظهر الجمل، والتي جعلت الزعيم يرفض عمل اللجنة المركزية، من خلال مطالبة السيد بن يوسف بن خدة في اللقاء الذي جمعه به يوم 15 جويلية 1953 في إقامته الجبرية بـ : «NIORT» (فرنسا) أثناء تسليمه تقرير اللجنة المركزية بتنصيب أحد مقربيه السيد مولاي مرباح أمينا عاما لهذه الأخيرة. العرض الذي رفض من طرف هذه الهيئة الحزبية. مما دفعه إلى تصعيد الموقف عن طريق إرسال مذكرة إلى أعضاء حزبه مع السيد مولاي مرباح تحامل فيها بشدة على إدارة الحزب، وسحب ثقته من أمينها العام السيد بن يوسف بن خدة، مطالبا في الوقت نفسه بالسلطة الكاملة على الحزب بدعوى تصحيحه.

استغل السيد مصالي الحاج في حربه مع خصومه ميل عناصر من إدارة اللجنة المركزية إلى أسلوب الحل السلمي الانتخابي في الإطار الرسمي الفرنسي للمشكلة الاستعمارية في الجزائر. مثل إقدام السيدين : عبد الرحمان كيوان، وسيد علي عبد الحميد العضوين في الإدارة المذكورة، والمنتخبين من الحزب على مستوى بلدية الجزائر العاصمة كمساعدين لرئيسها الأوروبي «Chevalier» على المشاركة في احتفال يوم 4 ماي 1953، الخاص بتنصيب الهيئة المنتخبة لهذه الأخيرة بعد الانتخابات المحلية التي جرت يومي 26 أفريل، و 3 ماي 1953. هذه المشاركة التي اعتبرها «الزعيم» تعاونا مع العدو. إلى جانب ذلك كان أيضا ضد نداء اللجنة المركزية للحزب، الذي نشرته في سبتمبر 1953 والخاص بالمؤتمر الوطني الجزائري لانتخاب جمعية وطنية ذات سيادة لتمثيل جميع الجزائريين.

1 - IBID. P : 225.

أما ما تعلق بالمنظمة الخاصة التي تم تفكيكها من طرف السلطات الفرنسية سنة 1950 نتيجة الضربات القوية التي تلقتها بعد اكتشاف أمرها، فإن السيّد الحاج مصالي طالب بتصور جديد لتوجهها وهيكلتها، يكون هو مهندسه الرئيسي.

بالرغم من التزوير الانتخابي الممارس من طرف الإدارة الفرنسية في الجزائر، والذي أصبح ممارسة رسمية لها منذ انتخابات أفريل سنة 1948، فإن إدارة حزب: ح.إ.ح.د – ح.ش.ج الممثلة في اللجنة المركزية خلال هذه الفترة مالت أكثر نحو الحل الانتخابي في إطار الشرعية القانونية الفرنسية. كما تحدثت المراجع عن ذلك(1). وبالتالي وجد السيّد الحاج مصالي هذا الميل ذريعة للمطالبة بالسلطة المطلقة للقيام بما أسماه : تصحيح سياسة الحزب، لإعادة ترتيب وضعه وفق ما يستجيب لرغبته. هذا في الوقت الذي فقد فيه النشاط الرسمي للأحزاب الجزائرية المعتمدة رسميا من طرف السلطات العمومية الفرنسية مصداقيته السّياسية أمام الجزائريين بفعل إفراغ العمل الانتخابي من مضمونه الحقيقي نتيجة التزوير الذي أصبح قاعدة ثابتة في كل موعد انتخابي في البلاد. إلى جانب تصعيد القمع الاستعماري ضد الجزائريين، الذي كشفت أحداث 8 ماي 1945، وقضية تبسة سنة 1950 بشاعته. خاصة ضد مناضلي المنظمة السرّية القابعين في السّجون الاستعمارية، أو المطاردين من البوليس الفرنسي، دون أدنى اهتمام يذكر بمصيرهم من طرف قيادة حزبهم أو إداراته.

استمرت حالة الانسداد بين السيّد الحاج مصالي واللجنة المركزية سنة 1954 دون تحكيم الطرفين للغة العقل بتقديم تنازلات متبادلة لإنقاذ الحزب من التفتت. في الوقت الذي أغلقت فيه الأبواب من جانب الإدارة الفرنسية بشأن منح الجزائريين بعض الحقوق السّياسية والاجتماعية والثقافية، مصرة على الاستمرار في استعمال لغة القوة في مقابلة المطالب الوطنية، مما زاد الوضع سوءا في البلاد.

1 - MHAMED.YOUSFI : Le complot : Algerie 1950-1954, Enterprise nationale du livre, Alger. 1986. p : 133.

في ظل الوضع المذكور المتميز بالاحتقان سجلت العديد من التطورات الدوّلية والعربية، التي كان تأثيرها حاسما على الوضع في الجزائر منها : تأسيس في القاهرة لجنة تحرير المغرب العربي في 5 أفريل 1954 برئاسة الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي، التي تبنّت مشروع الكفاح المسلح، لاستقلال المغرب وتونس والجزائر من الاستعمار الفرنسي[1]. وهذا بعد تدشين إذاعة صوت العرب من القاهرة قبل ذلك في 4 جويلية 1953، التي ساهمت في فك العزلة الإعلامية عن بلدان المغرب العربي، المفروضة على هذه المنطقة منذ عشرات السنّين، وإسماع أصوات شعوبها المضطهدة إلى العالم. لاسيما منها الأشقّاء العرب[2]. هذا في الوقت الذي مني فيه الجيش الفرنسي المحتل في فتنام بهزيمة «ديان بيان فو» يوم 07 ماي 1954 على يد جيش هوشي منه، الذي كبده خسائر كبيرة قدرت بألفي قتيل، وعشرة آلاف سجين[3]. وبذلك فقدت القوات الفرنسية الاستعمارية أسطورة القوة التي لا تهزم، وسقط رمز فرنسا الدّولة العظمى التي لا تقهر.

في ظل الظروف المذكورة التي ميزت الواقع الجزائري، كان لابد من مبادرة، لتحريك الأوضاع نحو الأمام وإخراج الجزائر ممّا هي فيه من سوء حال.لكن من يتحمّل مسؤولية ذلك؟ في جو التناحر السياسي بين المصاليين (الحاج مصالي وأتباعه) والمركز بين (أعضاء اللجنة المركزية لحزب : ح.إ.ح.د – ح.ش.ح)، الذي ضاع فيه موضوع الاهتمام بمصير الجزائر، بعد أن حل صراع الزعامة الحزبية محله. وبالتالي لم يمكن وضع هذين التيارين داخل الحزب يسمح بالتفكير في المبادرة المذكورة، التي كانت بنت التيار الذي أطلق على نفسه اسم القوة الثالثة[4]، المشكلة أساسا من أعضاء المنظمة الخاصة الميدانيين (رؤساء الولايات والدوائر)، الذين آمنوا منذ سنة 1947 بوجود وضعية ثورية في

1 - ABDERAHIM–TALEB.BENDIAB : Chronologie des faits et movements sociaux et politiques en Algerie 1830–1954 , imprimerie du centre.Alger.1983 . p : 118.

2 - IBID. p : 108.

3 - BENYOUCEF.BENKHEDDA : Les origines du 1er novembre 1954.op.cit. p : 254.

4 - MHAMED.YOUSFI : Op.cit.p : 123.

الجزائر، لابد من استغلالها،متهمين إدارة حزب : ح.إ.ح.د – ح.ش.ح بعدم القيام بذلك،نتيجة الخوف من الخطر في إطار السياسة الإصلاحية المنتهجة من جانبها[1].

بدأ ظهور هذه القوة الثالثة، التي كانت مبادرتها السياسية في الجزائر البزرة التي أنبتت حدث ثورة أول نوفمبر 1954.حينما التقى السّادة: محمد بوضياف (الناطق الرسمي باسم المنظمة الخاصة) ولحول حسين وسيد علي عبد الحميد في مدرسة الرشاد التابعة للحزب:ح.إ.ج.د – ح.ش.ج الكائنة بـ : 2 ساحة علي عمار (سابقا : RABBIN BLOCH – رابين بلوش). وهذا بعد أن التقى هولاء الثلاثة في منزل السيّد:حسين لحول الموجود في 11 شارع عربجي (سابقا: MENRAGO – موراقو) بأعالي القصبة. حيث اتفق الجميع على مواصلة مشاوراتهم.ثم انضم إليهم فيما بعد السّيد : محمد دخلي (رئيس التنظيم السياسي للحزب) في احتماع آخر في المدرسة نفسها، أين اتفقوا يوم 23 مارس 1954[2] على تأسيس تنظيم، تكون مهمته العاجلة توحيد القوى الحية للحزب تحت اسم اللجنة الثورية للاتحاد والعمل. إلى جانب إصدار جريدة بعنوان: «Le patriote – الوطني» لتوزع على كل مسؤولي الدعاية والإعلام على مستوى قسمات الحزب[3]. ثم توسعت هذه اللجنة إلى ستة أعضاء بعد أن التحق بها السيدان : مصطفى بن بولعيد ورمضان بوشبوبة. وطرحت نفسها – كما ورد في العدد الأول من جريدتها (الوطني) في الخطاب الموجه إلى المصاليين والمركزيين – القوة الثالثة التي جاءت لإنقاذ الحزب من التفتت.حيث ذكر في هذا الصدّد : «الموقف الذي يجب تبنيه معنا (القوة الثالثة) يكمن في عقد مؤتمر ذي سيادة، وجعل من حزبنا أداة ثورية»[4].

1 - MOHAMED.HARBI : Le F.L.N. Mirage et réalite : des origines à la prise du pouvoir.1945.1962, Editions. J.A.PARIS 1980.P : 113.

2 - SLIMANEN.CHIKH : l'Algerie en armes,office des publications universitaires, Alger 1981. P : 87.

3 - BENYOUCEF.BENKHEDDA : Les origines du 1e novembre 1954.Op.cit. P : 243.

4 - MHAMED.YOUSFI: OP.CIT. P :123.

باشر السّيد محمد بوضياف الاتصالات مع رفاقه في المنظمة الخاصة، مسؤولي الولايات والدّوائر حسب التوزيع الجغرافي المعتمد من طرف الحزب. كما اتصل بأعضاء البعثة الخارجية في القاهرة السـادة : محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة على أسـاس التحضير لعقد مؤتمر للحزب، من أجل تجاوز المشاكل القائمة، لكن لم يجد ما يشجعه على ذلك، لأن المركزيين – حتى الأعضاء منهم الذين هم معه داخل اللجنة الثورية للاتحاد والعمل كانوا مع مبدأ إعلان الكفاح المسلح، لكن طالبوا بتأجيله بعض الوقت، قصد التحضير الجيد له. أما المصاليون فأعلنوا الحرب على كل من اشتبه في أمره بأنه ينتمي إلى هذه اللجنة. حتى السّيد محمد بوضيـاف كان ضحية لهذه الحرب. وبذلك استـحال عقد مؤتمر لردء الصّدع داخل الحزب، قصد الانطلاق به إلى مرحلة العمل المسلح. في هذا الجو المسدود الآفاق كان لابد من التفكير في إنقاذ الوضع. وجاء ذلك مع تبني رفاق السيّد محمد بوضياف في المنظمة الخاصة – أثناء اللقاءات التي نظمت فيما بينهم – موقفا جديدا تمثل في عزمهم على الانتقال إلى العمل المسلح[1].

كـان اتخاذ قرار خيار العمل المسـلح من طـرف أعضاء المنظمة الخاصة حساسـا في غاية الخطورة، لأنه يتوقف عليه مصير عشرات السنين من النضال الوطني. إنه الخطوة التي يجب أن لا تفشل. ومن أجل ذلك كان لابد من إبقاء القرار سريا عن تياري الحزب المتصارعين. حيث استغلت فرصة انشغال الجهات الاستعمارية الفرنسية بهذه الصراعات، التي كان ينشطها المصاليون على الساحة الجزائريـــة ضد كل مناضل لم يعلـن ولاءه للزعيم. ليتم عقد اجتماع المنظمة الخاصـة المعروفـة بلجنة الـ : 22 في 25 جوان 1954 في المدنية (سـابقا : CLOS.SALENBIER _ كلو .صالونبيي) لدراسة نقطة انطلاق العمل المسلح. وحسـب السيّد لخضر بن طوبال، أحد المشـاركين في الاجتماع فإن الإجماع كان سـيد الموقف بين الحاضرين على ضرورة الحل المذكور، ودار النقاش فقط

1 – بن يوسف بن خدة : اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائـــر.1987. ص : 44.

حـول موضوعي الدخول في العمل المسلح مباشرة، أم الاهتمام أولا بالتنظيـم. وتبنى الحاضرون الموضوع الأول، لأن هناك العديد من المعطيات الميدانية الـتي شـجعت علـى ذلك. منهـا انشـغال الإدارة الفرنسية بالصراع الحزبي بين المركزيين، والمصاليين – كما سلف الذكـر – إلى جانب بلوغ هذا الصـراع حـدود تمزيق الحزب إلى كتـل متناحرة. لذا كان لابد مـن التعجيل بدفع الأمـور إلى الأمـام، لتوجيـه جهود كـل الجزائريين نحو الكفاح المسلـح، لتحقيق استقـلال الجزائـر.

كما كانت بوادر الحل السلمي في فتنام، التي بدأت ترتسـم في الأفق بعد هزيمة الجيش الفرنسـي في معركة «ديان بيان فو» من النقاط الحساسـة، التي ساعدت على اتخاذ قرار البدء بالعمل المسلح. إلى جانب مشاريع الحل السلمي أيضـا في كل من المغرب وتونس، التي بـدأ الحديث عن خططها وقتذاك. لأن انسـحاب القوات العسكرية الفرنسية من هذه البلدان يعني تجميعها في الجزائر، لفرض الواقع الاستعماري على شعبها بالقـوة.

كان الهدف الاستراتيجي لأعضاء المنظمة الخاصة الـ 22 السالفي الذكـر يتمثل في تقويض النظام الاستعماري تحقيقا لاستقلال الجزائر. ومن أجل الوصول إلى ذلك دعوا جميع المواطنين الجزائريـين وكل الفئات الاجتماعية والأحزاب والحركات الجزائرية إلى المشاركة في هذا المسعى الوطني، الذي يعنـي بالنسبة إليهم إقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسـلامية والاحترام التام لكل الحريات الأساسية. حيث يتساوى فيها الجميع، بغض النظر عن أعراقهم أو معتقداتهم الدّينية. وتمنح فيها الجنسية الجزائرية للأقلية الأوروبيـة القاطنة فوق ترابها على أساس أن تكون دولة كاملة السّيـادة[1].

1 - MOHAMED.HARBI : OP.CIT. P : 122.

أسفر الاجتماع السالف الذكر عن تعيين السّيد محمد بوضياف بواسطة الاقتراع السري لاختيار الإدارة الجماعية لجماعة الـ22، التي ضمت ستة أعضاء. هم السادة : مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، والمنصب السادس عاد لاحقا إلى ممثل منطقة القبائل السّيد بلقاسم كريم.

إنّ الشيء الواجب الإشارة إليه هنا أن اللجنة الثورية للوحدة والعمل حلّت رسميا في 20 جويلية 1954، لكن عمليا قبل ذلك. أي يوم 25 جوان 1954 تاريخ انعقاد لقاء المدَنية(1)، حيث تركت مكانها لمجموعة المنظمة الخاصة الـ 22 التي حلت محلها، وبدأت التحضير الميداني للعمل المسلح، من خلال إعداد عدته وعدده.إلى جانب التنسيق مع أعضاء البعثة الخارجية منذ جويلية 1954، عبر إجراء العديد من اللقاءات معهم، كان حلها في سويسرا(2).

حاولت إدارة لجنة الـ 22 إقناع أعضاء اللجنة المركزية لحزب ح.إ.ج.د – ح.ش.ج بضرورة تدعيم عملها سياسيا عن طريق الالتحاق بالبعثة الخارجية في القاهرة،حيث تم لقاء في جويلية 1954 بهذا الشأن ضم السّادة : محمد بوضياف،مصطفى بن بولعيد، أحمد بن بلة، محمد خيضر من جهة والسّيدين :أحمد يزيد،وحسين لحول من الجهة الأخرى. وتوصل الحاضرون إلى اتفاق بالشأن المذكور، لكن عندما عرض هذا الاتفاق على أعضاء اللجنة المركزية رفض من طرفهم، لأنهم كانوا ضد فكرة التعجيل بالعمل المسلح، ومع تأجيله لغاية التحضير الجيد له، من خلال تكوين إدارة متماسكة للحزب، وتحضير الأرضية لانطلاق الثورة في كامل التراب الوطني. لكن لجنة السّتة المنبثقة عن اجتماع الـ 22 رفضت العرض، وقطع أعضاؤها خلال صائفة 1954 كل اتصال بأعضاء اللجنة المركزية، مركزين عملهم في سرية تامة على جوانب التحضير لإنطلاق الثورة المسلحة(3).

1 - MHAMED.YOUSFI : OP.CIT .P : 123.
2 - IBID. P : 151.
3 - BENYOUCEF.BENKHEDDA : Les origines du 1er novembre 1954.Op.cit p : 248.

أما المصاليون فإنهم انشغلوا في هذه المرحلة بصراعهم ضد المركزيين، للسيطرة على هياكل الحزب وإمكانياته المادية. وكان لهم ذلك في أغلب التراب الجزائري وفوق الأراضي الفرنسية. الأمر الذي شجعهم على عقد مؤتمرهم في: «HORNU – أورنو» ببلجيكا أيام 14 – 17 جويلية 1954، الذي حضره ما يقارب 300 ممثل، لفرض الأمر الواقع، بتعويض اللجنة المركزية بمجلس وطني للثورة من ثلاثين عضوا، وبمكتب سياسي من ستة أعضاء هم السادة: مولاي مرباح، أحمد مزرنه، عبدالله فيلالي، عيسى عبدلي، محمد ممشاوي، والحاج مصالي(1).

كان رد فعل المركزيين سريعا في عقد مؤتمر هم أيضا أيام : 13-16 أوت 1954 في الجزائر، والذي تم فيه طرد السادة: الحاج مصالي، أحمد مزرنة، ومولاي مرباح من الحزب، مقابل الطرد الذي تعرض له ثمانية منهم خلال «مؤتمر أرنو» (بلجيكا) من طرف المصاليين، وهم السادة : حسين لحول، بن يوسف بن خدة، عبد الرحمان كيوان، سيد علي عبد الحميد، أحمد بودة، مصطفى فروخي، أحمد يزيد، ومحمد الصالح لوانشي، ليصبح بذلك انقسام حزب : ح.إ.ح.د – ح.ش.ج واقعا معاشا.أغلبيته النضالية تحت سيطرة المصاليين، الذين نصبوا السّيد الحاج مصالي زعيما على الحزب مدى الحياة، ومنحوه الثقة الكاملة لتصحيحه(2).

في مثل ظروف هذا الانقسام لحزب ح.إ.ح.د – ح.ش.ج،أصبح موضوع الشروع في العمل المسلح أكثر من ضرورة، لأنه بالنسبة للجنة السّتة هو السبيل الوحيد لتوحيد الجزائريين في درب الاستقلال. ومن أجل التعبير عن هذا الاختيار المصيري بالنسبة للشعب الجزائري، اجتمع الأعضاء السّتة في مدينة الجزائر ليعلنوا يوم 23 أكتوبر 1954 عن ميلاد جبهة التحرير الوطني(3)، لتكون الإطار

1 - MOHAMED.HARBI : OP.CIT. P : 21.
2 - BENYOUCEF.BENKHEDDA : Les origines du 1er novembre 1954.Op.cit.P : 250.
3 - MOHAMED.HARBI : Op.cit. P : 113.

التنظيمي الثوري الوحيد القادر على تجنيد الجميع في سبيل الكفاح المسلح، الذي انطلقت شرارته يوم أول نوفمبر 1954، والذي هو موضوع بحثنا تحت عنوان حدث نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية التابعة لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بزعامة السّيد فرحات عباس. هذا الحزب الذي خصصنا له فصلا كاملا للتعرف على طروحاته تجاه ظاهرة الاستعمار في الجزائر. على أساس تحليل مواقفه السّياسية من الحدث المذكور في الجريدة المذكورة في فصلين كاملين.

2 - جريدة الجمهورية الجزائرية

شهدت جريدة الجمهورية الجزائرية الناطق الرسمي باسم حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري عدة تطورات من حيث العنوان والشكل قبل أن تستقر على الوضع الذي هي عليه خلال فترة الدراسة : 1 نوفمبر 1954 – 16 ديسمبر 1955.

إن جلّ الدراسات التي تناولت موضوع ظهور حركة أحباب البيان والحرية في سطيف يوم 14 مارس 1944، والتي ضمت كلا من مناضلي السّيد فرحات عباس والعلماء وحزب الشعب الجزائري، لتشكيل كتلة سياسية ضاغطة على الحكومة الفرنسية، من أجل تطبيق ما جاء في بيان الشعب الجزائري يوم 10 فيفري 1943 والنص المضاف إليه من مطالب سياسية نتطرق إليها لاحقا بالتفصيل.قلت جل هذه الدراسات أكدت على أن صدور جريدة الجمهورية الجزائرية كان تحت عنوان المساواة يوم 15 سبتمبر 1944 من طرف السّيد فرحات عباس الأمين العام للتنظيم السّالف الذكر[1]. وهذا بعد حصوله على التصريح الخاص بذلك من طرف محافظ الإعلام في الإدارة الفرنسية السّيد: «HENRI .BONNET – هنري بوني» في جوان 1944. كما ذكر شخصيا

1 - ABDERAHIM. TALEB–BENDIAB : Chronologies des faits et des mouvements sociaux et politiques en Algerie: 1830–1954. Imprimerie du centre Alger.1983.p : 65.

في افتتاحية العدد: 132 لهذه الجريدة، لتكون هذه الأخيرة آنذاك الأسبوعية الناطقة باسم أحباب البيان والحرية.

حسب السّيد أحمد حناش الذي مارس وقتذاك مهام الأمين العام لفرع تنظيم أحباب البيان والحرية لمنطقة الأصنام (ولاية البويرة)، فإن سياسة هذه الأخيرة قامت على استعراض التطورات الخاصة بالساحة الجزائرية ذات العلاقة بنضال الشعب الجزائري،والتعريف بأهداف الحركة السّياسية، إلى جانب تحليل الأوضاع في الداخل والعالم بصورة موضوعية.كما أن سياستها قامت على النقد الشديد لأعوان الإدارة الفرنسية من الجزائريين.مثل القياد، والباشاغات والأعوان الآخرين السائرين في ركب الاحتلال، بالإضافة إلى التنديد بالقمع الشديد الممارس على الشعب الجزائري من طرف السلطات الاستعمارية في الجزائر، والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السّياسيين الجزائريين داخل سجون المحتل[1].

أرجع الأستاذ يحي بوعزيز ظهور الجريدة محل التحليل إلى محاولة السّيد فرحات عباس المتمثلة في مخاطبة الرأي العام الفرنسي، لكسب تأييده نحو قضيته،ظنا منه أن القمع النازي ضد الشعب الفرنسي أيقظ ضمائر الفرنسيين تجاه رفض ظاهرة الاستعمار. وبالتالي حاول إقناعهم بفكرة أن إنشاء جمهورية ديموقراطية جزائرية في صالح فرنسا وطالبهم بتدعيم مشروعه السّياسي، لكن دعوته لم تلق الاستجابة إلاّ من طرف القليل منهم[2].

إن الشيء الواجب الإشارة إليه في هذا الصّدد يتمثل في أن أرشيف المجلة الخاص بفترة صدورها قبل 3 جانفي 1947 غير متوفر، والوثائق المعتمدة في تغطيتها هي مراجع تاريخية لجزائريين وأجانب، أو مصدر المجلة نفسها في أعدادها الصّادرة بعد التاريخ المذكور. مثل العدد: 58 الصّادر يوم الجمعة 3 جانفي 1947، الذي أكد فيه رئيس تحريرها السّيد عزيز قسوس في مقال

1 - AHMED.HANNACHE : La longue marche de l'Algerie combattante : 1830-1962 Editions DAHLEB.1990.P : 56.

2 - يحي بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية : 1954–1830، ديوان المطبوعات الجامعية.1983، ص : 125.

بعنوان: «الإنشـــاء يستمر» أن الجريدة توقفت بسبب مجازر 8 ماي 1945 عند العدد : 33.واستأنفت صدورها يوم 2 جوان 1946، وهذا بفضل الفوز الكبير الذي حققه حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في الانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس الدســتوري، والتي تحصل فيها على أحد عشر مقعدا من ثلاثة عشر مقعدا، الأمر الذي أدى إلى رفع قرار منع ظهورهـــا[1].

حسب السّيد أحمد حناش فإن جريدة المساواة سنة 1944 حملت لواء النضال السياســـي للشعب الجزائري في المطالبة بحقوقه الوطنية في إطار الحدود المرسومة في بيان الشــعب الجزائري، والنص المضاف إليه. وكانت بذلك المعبّر عن آماله وطموحاته في التحرر والانعتاق من سياسة الاحتلال الفرنسي، بعيدا عن النظرة الحزبية الضيقة، لذا كانت مقروءة من طرف الجزائريين، وبعض الفرنسيين،حيث بلغ حجم سحبها في هذه السّنة اثنــين وثلاثــين ألف نسخـــة[2].

اســـتأنفت جريـــدة المساواة صدورها كما ذكر سابقا يوم 2 جوان 1946 بدءا من العدد: 34، ونشـــرت خلال السداسي الثاني لهذه السّنة 25 عددا، في مقاس عادي: 59 سـم X 42.5 ســم بحجم أربع صفحات. حيث اتخذت من عنوان: 6 ســاحة الكاردينال لافيجري سـابقا بالجزائر العاصمة مقرا لإدارتها وتحريرها، ومن المطبعة العامة الكائنة آنذاك بـــ 14 شارع جيريكولت. الجزائر مكانا لسـحبها. كما بيعت خلال هذه الفترة بخمسة فرنكات فرنسية للنسخة الواحـــدة.

أمـــا الترويسة فنشـــرت في منتصف أعلى الصفـــحة الأولى على مســـاحة: 22,5 سم 5,8 سم، وكتب عنوانها «EGALITE – إقاليتي» بخط «ARIAL»، وخصصت مسـاحة يمين العنوان إلى الافتتاحية، والمساحة اليسرى منه إلى نشر الأخبار القصيرة.

---

1 - AZIZ.KESSOUS : Création continue, Egalité, No 58-3 janvier 1947, Imprimerie générale. Alger.p : 1.

2 - AHMED.HANNACHE : Op.cit.p : 56.

تضمنت الترويسة إلى جانب العنوان معلومات رقمي: العدد، وسنة الصدور. ثم يوم الصدور والسّنة في شكل سطرين فوق أعلى بداية Egalite، التي كُتبت تحتها مباشرة كلمات: الرجال والشــعوب والأعراق المكلمة للعنوان بالكيفية التالية: مساواة الرجال والشعوب والأعراف. ثم في السطر نفسه كتب الشعار: «جهاز بيان الشعب الجزائري». وأسفله مباشرة نشرت معلومات المدير السياسي للجريدة ورئيس تحريرها المشار إليهما سابقـــا.

قامـــت الجريدة في الذكرى الثالثة لبيان الشـــعب الجزائري، الذي يصادف 10 فيفري من كل عام على مســـتوى العدد: 63 الصادر يوم 6 فيفري 1947 بإجراء تعديلات على إخراجها ويوم الصدور، الذي أصبح يوم الخميس عوض الجمعة.إلى جانب طباعة ترويســـتها في شكل جديد شمل العنوان، الذي كتب بخط «VERDAMA» بهذه الكيفية : EGALITE .ونشرت معلومات: الثمن ورقم العدد والســنة ويوم الصدور أسفل يسار العنوان داخل إطار. ومعلومات عنوان الإدارة والتحرير ورقم الهاتف ورقم الصك البريدي في أسفل يمين العنوان داخل إطار أيضا. أما وضعية العناصر الأخرى فلم تتغير داخل الترويســـة.

يتجلى من خلال الافتتاحية التي كتبها السّـــيد فرحات عباس في العدد محل المعالجـــة تحت عنوان: «قبل برازافيل».والذي قـــال فيها: «البيان حل نموذجي للمشكل الجزائري، كونه سبيل تحرير الشعوب المستعمَرة».

إنّ التغييرات المسجلة على مستوى طباعة الترويسة جاءت في ظرف احتدم فيه الصراع السياسي على الساحة الجزائرية بين الأوساط الاستعمارية الفرنسية والأطراف الجزائرية.لاســيما منها حزب الاتحـــاد الديموقراطي للبيان الجزائري بزعامة السـيّد فرحات عباس، الذي اســتغل مناسبة الذكرى المذكورة ليحدد إصرار تنظيمه السيّاســـي على رفض سياسة الاندماج. حيث أورد في الافتتاحية المذكورة «البيان» أعاد الحق إلى الأفكار الجديدة المُدخلة إلى الجزائر من طرف فرنســا، لكن المُخانة من جانب النظام الاستعمـــاري، وإلى المبادئ الخـــالدة لثـــورة 1789....

وضمن روح التوافق والتآلف، بلا أي نكران للفكر الفرنسي، الذي فتح لنا أبواب المعرفة العلمية والعالم الجديد. ولا للقديمة لكن الحية دائما: الحضارة الإسلامية، التي رفعت ولمدة قرون الإنسانية لشمال إفريقية، البيان سطر الطريق لمستقبل الحرية والمساواة والسلم الاجتماعي.

الفيدرالية خرجت من البيان مثل خروج الفاكهة من الشجرة. عندما تطالب الشعوب المستعمَرة بحق الحياة الوطنية والاستقلال الذاتي، هذا الفعل الإيماني ليس إعلان حرب، وأيضا أقل من حركة انفصال مموهة. هذه الشعوب تطمح فقط إلى أن تكون أولا هي نفسها، تُحضِّر مستقبلها ضمن احترام وحدها الوطنية وضمن احترام ثقافتها ولغتها وديانتها وتقاليدها.... »[1].

نستخلص مما طرحه السيّد فرحات عباس في افتتاحية العدد 63، أن جريدة المساواة ارتبطت سياسيا بهذه الشخصية الجزائرية، فهي اللسان المركزي لحركة البيان والحرية قبل مجازر 8 ماي 1945. عندما كان مُصْدِرُها على رأس الأمانة العامة لهذا التنظيم. وهي منذ استئناف صدورها يوم 2 جوان 1946 اللسان المركزي لحزب الاتحاد الدّيموقراطي للبيان الجزائري المؤسَّس من طرف الشخصية المذكورة في أفريل سنة 1946، ومنبر النضال السّياسي من أجل دائما تحقيق ما تضمنه بيان الشعب الجزائري، والنص المضاف إليه من مطالب سياسية متعلقة بمساواة الجزائريين بالأوروبيين في الحقوق بالدرجة الأولى، وفي إطار تصور سياسي واضح أكثر من السّابق، حسده مشروع تحقيق الجمهورية الجزائرية ذات الاستقلال الذاتي. كما نرى ذلك بالتفصيل لاحقا. وبالتالي فإن الخط السياسي لجريدة المساواة تمثل كما ذكر الأستاذ يحي بوعزيز في رفض سياسة الإدماج، وفي شن حملة شعواء ضد دعاتها من الجزائريين والفرنسيين، إلى جانب الدّعوة إلى تحقيق الدّولة الجزائرية الفتية التي تقود خطاها الديموقراطية الفرنسية نحو

1 - FERHAT.ABBAS : Avant Brazzaville, le manifeste solution ideale du probleme Algérien Avait indique la voie de la libération des peuples colonises, Egalité.No 63 -6 février 1947. Op.cit p : 1.

تحديد لثقافة الشعب الجزائري وأخلاقه، وتجهيزه صناعيا من خلال الاستفادة من ثقافة فرنسا الدولة القوية، ومن تقدمها الصناعي[1].

إنّ الطرح السّياسي للسيّد فرحات عباس خلال هذه الفترة تميز بمحاولة التوفيق بين الحضارة الإسلامية للشعب الجزائري، والثقافة الغربية بتقدمها العلمي والسّياسي في مجال الممارسة الدّيموقراطية. لذا حاول التعبير عن هذا التزاوج بين الثقافتين من خلال إنشائه لقسم عربي مواز للقسم الفرنسي على مستوى تحرير الجريدة تحت رئاسة عبد الله الناكلي، الذي أشرف على إعداد الصفحة الرابعة باللغة العربيةمن خلال نشر مواضيع مكتوبة بالآلة الراقنة وباليد. وكانت عبارة عن ترجمة لمضمون ما كتب باللغة الفرنسية. حتى إخراج مواد هذه الصفحة العربية تم بطريقة صفحتها الأولى، عبر توزيع موادها على ثمانية أعمدة، وإعادة طباعة الترويسة أعلاها باللغة العربية. كما تحول ظهورها إلى يوم الجمعة كالسابق. لكن هذه الصفحة باللغة العربية سرعان ما اختفت بدءا من العدد: 89 الصادر في 15 أوت 1947. أي في وقت اشتداد المناقشة السّياسية بين الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والسلطات الفرنسية، وأتباعها من الجزائريين والأوروبيين على الساحة الجزائرية، بشأن موضوع قانون الجزائر، الذي طرح على المجلس الوطني الفرنسي للتصويت، والذي كان رفاق السّيد فرحات عباس من أشد المعارضين له، لأنه كرس حسبهم هيمنة فرنسا الاستعمارية على الوضع في الجزائر. خاصة وأن هؤلاء ما يبرر هذا الرفض بعد مصادقة الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة خلال أكتوبر 1946، والذي نص صراحة على أن الجزائر جزء من فرنسا - كما نتطرق إلى ذلك لاحقا - إلى جانب أن رفضهم المذكور كان في محله، لأن البرلمان الفرنسي صادق بالفعل بعد ذلك يوم 20 سبتمبر 1947 على القانون السالف الذكر، وكرس التسيير الإداري المباشر للجزائر من طرف فرنسا.

1 - يحي بوعزيز. م.س.ذ. ص : 130

عبّر السّيد فرحات عباس عن خيبة أمل رفاقه في حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري تجاه ما كرسه « قانون الجزائر » السالف الذكر من رفض للاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال الذاتي وفق مشروعه السّياسي. حيث كتب في هذا الصّدد افتتاحية في العدد: 109 الصّادر يوم 2 جانفي 1948 للجريدة محل المعالجة بعنوان «وطننا سيولد من مجهوداتنا» قيم فيها الوضع السياسي في الجزائر لسنة 1947 وقال إن نتائجه كانت مخيبة للآمال بفعل مصادقة المجلس الوطني الفرنسي على «قانون الجزائر» بالرغم من المعارضة السياسية القوية لحزبه، مذكرا أن هذا الوضع يتطلب من الجميع نشاطا دائما وحضورا مستمرا في جميع القطاعات وفي جميع الميادين[1].

أما من حيث الشكل فإنّ صدور جريدة المساواة خلال سنة 1947 تميز بعدم الاستقرار من حيث إنشاء قسم عربي ثم إلغائه – كما سجلنا ذلك سابقا – إلى جانب التغييرات المستمرة، التي حدثت على حجمها من خلال صدورها في صفحتين فقط على غرار ما حصل على مستوى العددين: 107، 108 وفي ست صفحات في العدد 105. أو تلك التي مست إخراج ترويستها في أعلى الصفحة الأولى. حيث طبعت مرة في جهة اليمين، ومرة ثانية في جهة اليسار، ومرة ثالثة في الوسط.

ظهرت الجريدة بمناسبة الذكرى الخامسة لنشر بيان الشعب الجزائري الموافق لصدور العدد الرابع عشر بعد المائة يوم 6 فيفري 1948 بترويسة تضمنت عنوانين: الجمهورية الجزائرية، والمساواة.هذا الأخير الذي شكل عمقا خلفيا للأول.أما الكلمات المكملة لعنوان المساواة: الرجال والشعوب والأعراق، فكتبت أعلى يمين الترويسة كامتداد له.في حين نشرت معلومات : الثمن ورقم الصك البريدي ورقم الهاتف أسفل يسار الترويسة. ونقلت معلومات: رقم العدد ويوم الصدور وسنته إلى يمين أعلى الصفحة الأولى، مع كتابة عنوان الإدارة والتحرير أسفله.

1 - FERHAT.ABBAS : Notre patrie naitera de nos efforts, Egalité, N° 109 – 3 janvier 1948. Op.cit.P : 1.

إن الشيء المسجل في هذه التغييرات التي مست كتابة الترويسة وإخراجها هو اختفاء اسم رئيس التحرير السّيد عزيز قسوس منها بعد مغادرته الأراضي الجزائرية يوم 5 مارس 1948 ليستقر نهائيا في باريس – كما ورد في العدد 117 الصادر يوم 12 مارس 1948 في خبر صغير تحت عنوان «قسوس يغادرنا» ذكر صاحبه فيه أن قسوس عزيز كان رئيسا لتحرير الجريدة محل المعالجة ومديرا فنيا لها[1].

في غياب رئيس تحرير الجريدة الذي لم يستخلف اكتفى مخرج الجريدة بالإشارة إلى مديرها السّياسي السّيد فرحات عباس تحت شعارها «جهاز بيان الشعب الجزائري» أسفل الترويسة.

جاءت التغييرات السابقة الذكر على مستوى ترويسة الجريدة بعد خيبة الأمل التي أصابت السّيد فرحات عباس إثر مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون الجزائر المرفوض من طرف حزبه.وعلل ذلك بقوله في العدد: 114 بما يلي: «الجهاز المركزي للبيان الجزائري يؤكد كذلك مبدأ مساواة الشعوب والرجال والأعراق، الذي هنا لا يتحقق تطبيقه إلاّ في إطار الجمهورية الجزائرية»[2].

كما أكدت هذه الشخصية الجزائرية فكرة ارتباط حزب الاتحاد الديموقراطي بمشروعه السّياسي « الجمهورية الجزائرية «الذي أصبح عنوانا مزدوجا للجريدة. وهذا في افتتاحية العدد محل التحليل تحت عنوان: «الذكرى الخامسة للبيان تؤكد تصميمنا على التغلب على الاستعمار». وفيها قال : «سنبقى مرتبطين بقوة بالتصور الوطني. الشعب الذي ليس له حق أن يكون هو نفسه، لا يمكن أن يطمح إلى أي حق آخر. نريد أن نعيش، أن نتطور، أن نكبر، أن نمارس حريتنا في إطار مدينتنا في إطار وطننا الخاص، نحن نتصدى بعزم لكل شكل اندماجي، نحن نرفض تحت أي شكل يُقدم كل شكل للعبودية.

1 - Egalité : KESSOUS nous quitte, Egalité No 117-12 mars 1948. Op.cit. p : 1.

2 - FERHAT.ABBAS : Le cinquieme Anniversaire du Manifeste confirme notre résolution de battre le colonalisme, Egalité. N° 114 - 10 février 1948.Op.cit.p : 1.

الجزائـــر يجب أن تبقى جزائرية في نفس الظروف التي فرنســا فيها فرنسية. إنه في هذه المُسلَمة يمكن اكتشاف أساس كل سياسة تعاون. هذه الأخيرة يجب أن تقام على احترام الشخصية الإنســانية، ومساواة الشعوب. كل تعاون آخر يكون باطلا، لأنه ملطخ بالتعسف، والإرغام، وعدم المساواة.

حدّد السّيد فرحات عباس الخلفية السياســية للتغيرات المشار إليها سابقا، والــتي ربطها بمهام حديدة يجب على الجريدة أن تدافع عنها. هذه المهام المتمثلة في تحقيق مشروع الجمهورية الجزائرية المرتبطة طواعية مع فرنسا الديموقراطية.

تأكد هذا التوجه السياسي للجريدة مرة ثانية من طرف السّيد فرحات عباس في العدد: 115 على مستوى الافتتاحية، التي كتبها بعنوان: «إلى الأمام من أجل الجمهورية»، والذي ذكر فيها بالحرف الواحد: «كانت الجزائر دائما وستبقى كيانا سياسيا واجتماعيا مختلفا عن فرنسا، هي ليست أبدا عَمالة متروبولية،ولا مقاطعة فرنسية، إنما بلد خاص، الذي يتطلب قوانين خاصــة.

... في الوقت الذي سيفتح فيه استفتاء شعبي كبير في بلادنا، نحن نعيد تأكيد ارادتنا للبقاء أوفياء للوطن الجزائري .... أخيرا نحن نعيد تأكيد إيماننا الفيدرالي وأملنا،لرؤية الجزائر يوما تأخذ مكانا في ائتلاف الأمم»(1).

نقلت الجريدة منذ هــذا العدد مقر إدارها وتحريرهــا إلى عنوان جديــد (2 شــارع أرقو الجزائر). في الوقت الذي استمرت فيه طباعتها على مستوى المطبعة العامة الكائنة بــ : 14 شــارع جيروكولت. الجزائر – كما ذكر سابقا – واســتخدمت اللون الأحمر في ترويســتها بدءا من العدد: 116. كما أعيد نشر العنــوان باللغة العربية فوق الصفحة الرابعة (الأخيــرة) على مساحــة: 21 ســم 5 ســم. إلى جانب نشــر بيان لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري باللغتين : الفرنسية والعربية فوق هذه الصفحة، والخاص بالانتخابات التشريعية للمجلس الوطني الفرنسي، التي عَقد عليها السّيد فرحات عباس آمالا

1 - Loc.cit.

كبيرة، لتحقيق مشروعه السّياسي الخاص بالجمهورية الجزائرية المتحدة فيدراليا معَ فرنســا، في إطار الخيار السّياسي الذي تبناه منذ أفريل 1946، والمتمثل في خطة العمل السّياســي داخل الشــرعية الرّسمية للدّولة الفرنسية. أي استغلال القوانين الفرنسية في مجال ما تسمح به من ممارسة ديموقراطية، للوصول إلى مطالبه السّياســية. كما تجلى ذلك سابقا عندما أشار في افتتاحية العدد: 115 إلى هذه الانتخابات التي وصفها بالاســتفتاء الشعبي الكبير. لكن ما حدث يوم إجرائها (الأحــد 4 أفريل 1948) من تزوير خيّب آمال السّــيد فرحات عباس، الذي تأكد لديه مرة أخرى أن مثل هذه الانتخابات مجرد ممارسة إدارية رسمية منظمة لإبعاد الأحزاب الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها عن الوصول إلى مركز القرار السياسي على مستوى الهيئات المنتخبة. كما نتطرق إلى ذلك بالتفصيل لاحقا.

بعد اســتخدام الجريدة للون الأحمر في طباعة ترويستها سابقا تراجعت عن ذلك بدءا من العدد 120 الموافق لفاتح أفريل 1948، الذي اســتخدم فيه على المســتوى المذكور فقط اللون الأسود. كما رفعت ثمنها قبل ذلك منذ 12 مارس 1948 على مستوى العدد: 117 إلى سبعة فرنكات فرنسية قديمــة.

أدرك السّــيد فرحات عباس من خلال تجربة الانتخابات السابقة المزورة أن الإدارة الاستعمارية الواقعة تحت هيمنة الكولون لا تقبل أبدا بوصول الأحزاب الوطنية الجزائريــة إلى مراكز اتخاذ القرار، لذلك رفع منذ هذا التاريخ شــعار التعاون مع فرنســا الديموقراطية ضد فرنسا الاســتعمارية، لتحقيق الجمهورية الجزائرية المســتقلة ذاتيا والمتحدة فيدراليا مــع المتروبول، وقد ظهر هذا التوجه لديــه في افتتاحيــة العدد: 132 الموافــق لــ : 25 جــوان 1948 التي كتبها تحت عنوان: «الجمهورية الجزائرية جريدة الشــعب»، والتي أكد فيها رسميا أن جريدة المســاواة أصبحــت رسميا جريدة الجمهوريــة الجزائرية(1). وبالفعل تجســد ذلك على مستوى إخراج الترويســة، من خلال الاحتفاظ به كعنوان

1 – FERHAT.ABBAS : En avant pour la république, Egalite,No 115-27 février 1948, Op.cit. p : 1.

وحيد لها، وتحويل عنوان المسـاواة إلى مجرد شـعار سياسي كتب ببنط صغير يسـار أسفل العنوان بالشكل التالي: مسـاواة الشعوب والرجال والأعـراق.

أما تاريخ صدور العدد ورقمه ورقم سنة الظهور، فكتبت أعلى الترويسة في شكل سطر واحد. والشعار: جهاز بيان الشعب الجزائري، الذي لم يتغير موقعه أُخرج بالكيفية نفسـها.في حين نشـرت معلومات: الاشتراك وعنوان الإدارة داخل مربع يسار أسفل العنوان، وعلى يمينه أيضا قدمت معلومات: رقم الصك البريدي، وعنوان التحرير داخل مربع أيضا.واستغل الفراغ الفاصل بين المربعين في الإشارة إلى المدير السياسي للجريدة السّيد فرحات عباس. هذا الأخير الذي ذكر في العدد: 132 محل الدراسة أن حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري شـرع منذ شهرين في نشر ملحق بعنوان: «الوطن»، لكن لم يتم العثور عليه في الأرشـيف[1]. كما أعيد في هذا العدد نشر الترويسة باللغة العربية في الصفحة الأخيرة، على غرار ما تم سـابقا، بعد اختفائها منذ العدد 126 الصادر في 14 ماي 1948. مع اسـتخدام اللون الأخضر في طباعة الترويسة في العدد: 141، الصادر في 10 سبتمبر 1948، ورفع ثمن النسخة إلى عشر فرنكات فرنسية منذ العدد 145 الصادر في أول أكتوبـر 1948.

إن ما يمكـن ملاحظته عن جريدة الجمهورية خلال سـنة 1949 هو تميز صدورها بعدم الاستقرار من جانب إخراج ترويستها وحجمها، حيث يسجل في هذا الصّدد اسـتخدام ألوان: الأسـود والأحمر والأخضر في طباعة العنوان، وتغيير موقع هذا الأخير فوق أعلى الصّفحة الأولى مرة نحو اليمين ومرة ثانية نحو اليسار بصورة متواليـة.

كمـا صدرت الجريدة في صفحتين بالنسـبة للأعداد: 190، 195، 197. وهذا خلال ظهورها الأسبوعي في مناسـبات خاصة مثل الأعياد الدينية (عيد الأضحى وفق ما حصل على مستوى العـدد : 195).

1 - FERHAT.ABBAS : La république Algerienne journal du peuple, La république Algerienne N° 132 - 25 juin 1948. Op.cit. p : 1.

اسـتخدمت الجريدة لأول مرة أسـلوب طباعة العناوين في شكل عرضي «مانشـيت» فوق العنوان لجذب انتباه القراء أكثر إلى ما نشـرته من مواضيع مختلفة، لاسيما منها ذات الصلة بالوضع الداخلي في الجزائـر.

استمرَّ وضع عدم استقرار المجلة في استخدامها للألوان على مستوى طباعة عنوانها وإخراج العناصر الأخرى في الترويسـة من زاوية عدم ثبات نشرها في مـكان واحد، مع تغيير كتابة الكلمة الثانيـة من العنوان: ALGERIENNE بالخط التالي: «Algérienne»، حتى تاريخ ما قبل 9 أكتوبر 1953.

أما توزيع الجريدة خلال هذه الفترة، وحسـب ما جاء في افتتاحية العدد: 169 الصادر في 18 مارس 1949، فكان في الجزائر وفرنسـا وتونس والمغرب وفتنام.لكن بعد هذا التاريخ توقف توزيعها في هذا البلد الأخير بسـبب إقدام السلطات الاستعمارية الفرنسية على منعها من القيام بذلك، بسبب نشرها لمقال ذكرت فيه أن «هوشي منه» هو الممثل الشرعي لشعب فتنام والمؤهل للتفاوض معه بشأن هذا البلـد[1].

صدرت الجريدة منذ التاريخ المذكور في سلسـلة جديدة بدأت ترقيمها من رقم واحد،وفي مقاس نصفي قطعه : 30 سم × 42 سم، وحجم ثماني صفحات، مع إخراج جديد للترويسة يتلاءم مع شكلها النصفي، الذي وزعت مادته على خمسـة أعمدة. هذا الإخراج الذي لم يتغير كثيرا عن السـابق من خلال نشر معلومات: رقم سـنة الصدور ورقم العدد وتاريخ صدوره وثمنه، الذي أصبح خمسـة وعشرين فرنكا فرنسيا قديما في شكل سـطر واحد بالترتيب المقدم.ثم مباشرة أسفله كتب شعار: «مسـاواة الرجال والشعوب والأعراق» في سطر ثاني، وتحته مباشرة نشر عنوان: الجمهورية الجزائرية على طول الترويسة.عكسَ معلومات شـعار: جهاز بيان الشعب الجزائري والمدير السياسي السّيد فرحات عباس، التي احتلت فقط النصف الأيمن منها في شـكل سـطرين تحت العنوان.

1 - Loc.cit.

أما النصف الأيسر على المستوى نفسه فخصص لنشر معلومات الاشتراك وعنوان الإدارة والتحرير، بالكيفية نفسهـــا.

جـــاء تحول الجريدة من القطع العادي إلى القطع النصفي حســـب ما ذكره السّـــيد فرحات عباس في افتتاحية العدد الأول من السلسلة الجديدة التي كتبها بعنوان: «جريدتنا هي معركتنا» والتي قال فيها «باقتراح أصدقاء من فرنسا ومن الجزائر متخصصين في الصحافة ومنظرين في الصراع الاجتماعي.وهذا من أجل نشر أفكارنا في الوسط الفرنسي»(1). أي أن الخط السياسي للجريدة تكيف مع طرح حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري فيما يتعلق بالبحث عن فرنســـا الديموقراطية وســـط الرأي العام الفرنسي لتجنيده ضد فرنسا الاستعمارية، التي لا يحترم رجالها المعمرون القوانين الفرنســـية الخاصة بحقوق الإنسان والممارسة الديموقراطية الخالية من التزوير الانتخابي. بحكم أن تجربة الانتخابات التشريعية، التي جرت يوم الأحد 4 أفريل 1948 كشـــفت للسّيد فرحات عباس أن الإدارة الفرنسية في الجزائر مستمرة في إقصاء الجزائريين الوطنيين من الوصول إلى مراكز القرار السياسي في البلاد، ولو تطلب ذلك خرق القوانين الفرنسية، كما حصل بالفعل.ممّا جعله يتوجه إعلاميا إلى الأوســـاط الفرنســـية الديموقراطية،لكسب تأييدها لمشـــروعه السّياسي، الذي هو بالنســـبة إليه في فائدة الشعبين الجزائري والفرنســـي. ومن أجل تحقيق هذا المســـعى طلبت هذه الشخصية من أصدقاء الحزب تقديم مســـاعدات مالية للجريدة، قصد النجـــاح – كما أوضح – في مهامها الإعلاميـــة(2).

أما حجم ســـحب الجريدة فبلغ تســـعة آلاف نسخة حســـب وَصْل إدارة المراقبـــة للإيـــداع القانوني لعَمَالـــة الجزائر، المقدم إلى مســـئولي المطبعة العامة الكائنـــة بـــ 14 شـــارع : «Gericault – جريكولت. الجزائر»، أين طبعت بعد أن تحرّرَ على مســـتوى مقرها الكائن بـــ : «2 شـــارع أرقو – الجزائـــر، 2Rue, AROGO ALGER». كمـــا كان لهـــا بالقاهـــرة مكتب يغطي منطقة الشـــرق الأوسط في: 20 شـــارع محمد باشا سعيد. القاهرة – مصـــر.

1 - FERHAT.ABBAS : La republique Algerienne,No 169-18 mars 1949. Op.cit. p : 1.
2 - FERHAT.ABBAS : Notre journal est notre combat, La republique Algerienne,No 1-9 octobre 1953.Op.cit. p : 1.

شرعت الجريدة منذ العدد الرابع عشر الصادر يوم الجمعة 15 جانفي 1954 في نشر ركن ثابت في الصفحة السابعة تحت عنوان: «الشاب الجزائري». وهذا بمناسبة انعقاد ندوة إطارات شبيبة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري أيام: 25، 26، 27 ديسمبر 1953 بمدينة الجزائر. إلى جانب نشر ملحقات خاصة في شكل ملفات تسلط فيها الأضواء على قضايا مختلفة، تعلقت في جل الحالات بنضال شعوب الدول الرازحة تحت الاحتلال، مثل تخصيص الملحق الذي تضمنه العدد محل المعالجة إلى شـــخصية الأمير عبد الكريم الخطابي، والذي كتبت مواضيعـــه باللغتين العربية والفرنســـية، أو الملحق الذي نشر تحـــت عنـــوان: «Orient. Afrique – إفريقيا. المشرق» في العدد 24 الصادر في 2 أفريل 1954، والذي كتب باللـــون الأزرق.

إن ما يمكن تسجيله حول الجريدة في سنتي : 1954-1955. أي خلال فترة الدراسة يتمثل في أنها تميزت بعدم الاستقرار، من حيث طباعة ترويستها،خاصة على مستوى استخدام الألوان: الأســـود والأحمر والأخضر بصورة دورية غير منتظمـــة. إلى جانب محاولة صدورها في حجـــم : 12 صفحة بدءا من العدد: 34 الصّـــادر في 16جوان 1954، مع رفع ثمنها إلى ثلاثين فرنكا فرنســـيا. لكن هذه المحاولة لم تدم طويـــلا، لأنها عادت إلى الظهور من جديد في حجم ثماني صفحات في 8 أكتوبر 1954 بصـــدور العدد: 45. وفي حجم أربع صفحات يـــوم 12 نوفمبر 1954، تاريخ ظهور العدد: 46، الذي تأخر صدوره أكثر من شهر،بســـبب الظروف المالية الصّعبة التي واجهت الجريدة مع انطلاق ثورة أول نوفمبر 1954. والتي تجلت أيضا في انخفاض حجم ســـحبها إلى 7.500 نسخة، حســـب وصل إدارة المراقبة للإيداع القانوني لعَمَالة الجزائر الخاص بالعدد: 34 الصّادر يوم 16 جـــوان 1954(1).

1 - loc. cit.

في نهاية دراستنا لجريدة الجمهورية الجزائرية الناطق الرسمي باسم حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري يمكن القول وفق ما سجلنا ذلك سابقا أن تطورها،من حيث الشكل والمضمون ارتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات التي عرفتها الساحة الجزائرية منذ 15 سبتمبر سنة 1944 حتى 16 ديسمبر سنة 1955. وبنضال شخصية السّيد فرحات عباس في تفاعله مع هذه التطورات باعتباره الشّخصية التي كان لها الدّور الأول في الإشراف الكلي عليها من حيث وسم سياستها الصّحفية وتسطير خططها الافتتاحي.

الفصل الثاني

الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري

يتطلب تقديم حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في هذا البحث الرجوع إلى الظروف التاريخية التي كانت وراء ميلاده في أفريل سنة 1946(1) والوسط الاجتماعي الذي احتضنه، والمحيط الثقافي الذي انبثق منه.لأن بروز أي حركة سياسية في تاريخ معين، هو في واقع الأمر نتيجة سلسلة من التفاعلات الاجتماعية والسّياسية السابقة، التي تؤدي فيها شخصية القائد وطموحه السّياسي الدّور الأول في صياغة برنامجها وتوجيه نشاطاتها الميدانية. ومن ذلك فإن التعرض إلى الحزب محل المعالجة يستوجب التعرض إلى الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية التي طبعت مرحلة ظهور هذه الحركة السياسية في بداية القرن العشرين. إلى جانب تناول ما سادها من أحداث سياسية مختلفة، شكلت الوسط السّياسي الذي تربى فيه السّيد فرحات عباس مؤسس حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

تشير جل المراجع التاريخية التي تناولت هذا الموضوع أن الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عرفت أوضاعا سياسية واجتماعية مختلفة،كانت وراء دخولها مرحلة تعتبر جديدة مقارنة بما عاشته من أحداث قبل ذلك التاريخ.فعلى المستوى السّياسي المتعلق بمقاومة الاستعمار الفرنسي، فإن الشعب الجزائري تخلى عن أسلوب المواجهة المسلحة، التي كانت الأرياف الجزائرية مسرحا لها في الماضي، والتي تزعمها رؤساء القبائل، ورجال الزوايا بفعل روح التضامن الدّيني والعشائري بين السكان في مناطق مختلفة من الجزائر، بشكل منعزل لم يكن شاملا للتراب الجزائري. الشيء الذي سهل مهمة الاستعمار في القضاء على هذه الثورات المسلحة، باستخدام وسائل الإبادة الجماعية،

1- Abdérahim.Taleb – Bendiab : Op. cit. p : 72.

وأسلوب إفقار القبائل بتجريدها من أراضيها الزراعية وأداة سن القوانين الجائرة ضدهم مثل القوانين الصـــادرة في جوان 1851، الخاصة باعتبار الغابات والمياه أمـــلاكا للدولة، وقانون الأندجينـــا «Le code de l'indigénat» الذي يعطي صلاحية معاقبة الجزائريين في البلديات المختلطة إلى الإداريين الأوروبيين[1] ... الخ. العامل الذي أدى إلى حرمانها من وســائل قوتها، وبالتالي كان وراء ضعفها مما تســبب في إخفاق أسلوب الثورات المسّلحة في تحقيق النصر على الاستعمار الفرنســي[2].

في ظل هذا الوضع تمكنت الإدارة الفرنســية من توسيع وجودها في الريف الجزائري، بفضل أعوانها من العائلات الجزائرية، التي وضعت نفســها في خدمة المحتل مقابل تمتعها ببعض الامتيازات المادية، وبمساعدة المعمرين الذين سيطروا على أخصب الأراضي الجزائرية. وأصبحوا بذلك القوة السياسية الأولى المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على الريف الجزائـــري.

إن العوامـــل المذكـــورة أزاحت الجزائريين في الأرياف عـــن تزعم المبادرة السياسية في مواجهة المحتل الفرنسي والتخلي عن أسلوب الثورات المسلحة بعد دخوله مرحلة السبات العميق.

صَحبت الأحداث السابقة تحولات عميقة داخل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، نتيجة تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد رأسمالي أساسه الاستغلال القهري للقوة العاملة الجزائرية، من أجل استـــتراف الثروات الوطنية وجعلها في خدمة الاقتصاد الفرنســـي، حيث أفرز هـــذا الوضع الاقتصادي الجديد، ظهور طبقات اجتماعية جديدة. مثـــل طبقة البروليتاريا في الأرياف والمدن الجزائرية. وطبقة البورجوازية الصّغـــيرة المتنورة (المتعلّمة)، وطبقـــة الإقطاع من القياد، والباشاغـــوات[3].

1 - Ibid. .pp : 11 ,17.

2 - Mahieddine. Djender. Introduction à l'histoire de l'Algérie, études et documents, SNED, Alger. (S.D) p : 197.

3 - Ibid. .p : 198.

أمـــا الوضع الثقافي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الذي تميز بانتشار الفكر الخرافي وانحصار مجال استعمال اللغة العربية في نطاق تدريس بعض المتون الفقهية في الزوايا، بعد غلق الاســـتعمار لمدارسها، واعتبارها لغة أجنبيـــة في الجزائر مقابل إعلان اللغة الفرنســـية لغة رسمية في البلاد، وتوســـيع مجال استخدامها في النشـــاطات المختلفة الخاصة بالجزائريين بإنشاء المؤسسات التعليمية، لتدريســـها للمعمرين الذين بلغ عددهم سنة: 1919 ثماني مائة ألف معمر[1]، حيث أصبحت مع بداية القرن العشرين اللغة المستخدمة في كل نشاط في البلاد. أي المهيمنة على الحياة في الجزائر. وجاهلها من الجزائريين يعيش حياة التهميش والحرمـــان.

رافق انتشار المدرسة الفرنســـية في الجزائر، استفادة العديد من الجزائريين، أبناء بورجوازية المدن، وعائلات الأعيان الموالية للمحتل من دخولها، وتعلم اللّغة الفرنســـية. لكن كان هذا العدد قليلا، لم يتجاوز مثلا 84 تلميذا على المستوى الإعدادي، قبل ســـنة: 1870 و 150 تلميذا قبل سنة: 1915، لم يتحصل منهم ســـوى 34 طالبا على شهادة الباكلوريا و12 طالبا على شهادة الليسانس سنة: 1914، وهذا أمام المعارضة الشـــديدة للمعمرين، الذين رفضوا تعليم الجزائريين إلاّ في الميادين المهنية والفلاحية، لتهيئتهم كقوة عاملة رخيصة في خدمة أصحاب الأراضي منهـــم[2].

إنّ سياســـة الاستعمار الفرنســـي في الجزائر قامت منذ البداية على التجهيل والاســـتغلال، وإبعاد الجزائريين عن أي نشـــاط سياســـي في البلاد. ومن أجل تكريس هذا الواقع كان عليه تجنيد أقلية من الجزائريين لتســـخيرهم في مساعدته على حكم شوون البلاد، شأن كل محتل أجنبي يعتمد على العنصر المحلي في إدامة بسط سيطرته على الأهالي وإخضاعهم لمشاريعه الاستعمارية، طبعا وهذا مقابل استفادة هذه الأقلية الجزائرية من القياد، والباشاغوات من امتياز تعليم أبنائها في

1 - Ahmed. Hamache : Op.cit.p : 24.

2 - Ibid : P : 24

المدارس الفرنسية. الأمر الذي أدى إلى ميلاد وسط هذه الأقلية الجزائرية المتعاونة مع فرنسا فـئة من المثقفين الجزائريين الحاملين للثقافة الفرنسية[1]. كان على رأسـهم الدكتور بن التهامي بلقاسم المعروف بين الجزائريين بـ: «Ben Tami – بن تامي»، الذي ولد في مستغانم في 20 سبتمبر: 1873، وتحصل على شهادة الباكلوريـا في الجزائر العاصمة، وعلى شـهادة طبيب مختص في أمراض العيون من جامعة «Montpellier – مونبليه» الفرنسية سنة: 1905[2]. هذه الشخصية الجزائريـة التي كان لهـا الدور الكبير في تكوين التيار السياسـي، الذي انتمى إليه السّـيد فرحات عباس مؤسس حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، موضوع دراستنا كما نسجل ذلك لاحقـا.

إن الأحداث التي عاشـها الشـعب الجزائري قبل مطلع القرن العشرين في جو الاسـتبداد، جعلت منه ذلك الكائن المهزوم داخليا والباحث عن موقع له على الخارطة الجغرافية، التي رسمهـا المحتل للجزائر،حفاظا على وجوده المهدد بالفنـاء. وقد عبرت عن هذا الوضع النفسـي للجزائريين آنذاك الفئاتُ المثقفة من المحافظين، المشـكلين أساسا من العناصر الحاملة للثقافة التقليدية. مثل عبد القادر المجـاوي، السّعيد بن زكري، عبد الحليم بن أسماية، حمدان بن لونيسي ... الخ، ومن النّخبة التي ضمت آنذاك العناصر الجزائرية الحاملة للثقافة الفرنسية بزعامة بلقاسم بن التهامي، الذي سبق ذكـره.

إن الشيء الواجب الإشارة إليه هنا هو أن فـئات المحافظين، والنخبة هي عناصر ينتمي أغلبهـا إلى الحواضر الجزائرية، وبفضلها تزعمت المدينة الجزائرية المواجهة مع المحتل الفرنسي بعد فشل الريف الجزائري في قيادة الثورات المسلحة، ودخوله مرحلة الخضوع إلى الأمر الـواقع.

1 – Ahmed. Mahsas. Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 2ème guerre mondiale à 1954, librairie – éditions l'harmattan, Paris .1979. p : 35.

2 – جامعـة الجزائر : معجم مشاهير المغاربة، الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائـر. 1995.ص : 114.

إن تزعم المدينة لمواجهة المحتل الفرنسـي من طرف المحافظين والنخبة كان سياسيا بالدرجة الأولى تخلوا فيه عن أسلوب المقاومة المسلحة، وتجلى في بدايته عبر إبراز الكيان الجزائري من خلال نشـاطات اجتماعية وثقافية. مثل تأسيس الجمعيـات الإصلاحية، والنوادي الثقافية، والرياضيـة، والبدء في كتابة تاريخ أجدادهم، وإحياء لغتهم العربية. وهذا قبل أن يتطور إلى مطالب سياسية[1].

إن الشـيء الواجب الإشـارة إليه هنا هو أن تزعم المدينة لنضال الشـعب الجزائري في مقاومة سياسـة المحتل بفضل نخبتها المتعلّمـة، التي أهلتها ثقافتها ووضعها الاجتماعي كبورجوازية صغيرة، ذات طموح سياسي كبير، إلى إدراك ما عاناه الجزائريون من قهر وحرمان، وإلى أخذ مبادرة العمل السّياسـي. لكن هذه المرة بطرق وأدوات وأساليب العدو نفسه.أساسها المطالبة بحقوق الجزائريين في إطار القانون الفرنسـي. أي محاربة المحتل الفرنسي بأدواته القانونية الخاصة بحقوق الإنسان والمساواة النابعة من روح ثورة 1789 الفرنسية. وفي هذا الصّدد ظهرّ تياران: تيار فـئة المحافظين الذي سـبق ذكره، والذي طالب بمسـاواة الجزائريين بالفرنسيين في الحقوق مع رفضه لمشاريع التجنيس والتجنيد الإجباري، حفاظا على الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، وهي الفئة التي نكتفي بذكر بشأنها لحد الآن، كونها لا تدخل ضمن موضوع هذا الفصـل.

أما الفئة الثانية فهي فـئة النخبة، التي انتمى إليها السّيد فرحات عباس زعيم الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وكانت بالنسبة إليه المدرسة التي تعلم فيها منذ شبابه الأول أساليب العمل السياسي ومبادئ الممارسة النضالية، والتي نركز عليها في معالجتنا للنقطة محل البحث.

إن فـئة النخبة الجزائرية – كما عبر عنها العديد من الباحثين – هـي تلك الكتلة الجزائرية التي بدأ تشـكلها منذ نهاية القرن التاسع عشر. والمتكونة كما سبق الذكر من النخبة المثقفة المتخرجة من المدارس الفرنسية كإطارات ذات مهن

1 – أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. ص: 139.

حرة (أطباء، محامون، صيادلة، أساتذة ... الخ) بالإضافة إلى تجار الجملة ووسطاء في أسواق الجملة للخضر والفواكه، وأصحاب مصانع الزيوت...الخ(1).

يعود تكوين فئة النخبة من أصحاب المهن الحرة خريجي المدارس الفرنسية إلى السّياسة التمييزية التي طبقها الاستعمار الفرنسي على الجزائريين. حيث أغلق في وجوههم المناصب السياسية والإدارية، الأمر الذي جعلهم يتحولون إلى تحضير الشهادات التي تمكنهم من ممارسة هذه المهن الحرة(2).

ذكر الأستاذ سعد الله أن كتلة النخبة موضوع الحديث لم تتوقف عند حدود تبني الثقافة الفرنسية كثقافة عصرية يمكن الاستفادة منها في تحسين ثقافتها الأصلية، ووسائل عيشها، وأساليب عملها، بل أرادت تحويل المجتمع الجزائري إلى مجمع أوروبي من خلال طروحاتها السياسية(3). لدرجة أن الباحث الفرنسي «Charles – Robert Ageron. شارل – روبير أجيرون»، وصف عناصرها بالائكيين المتفرنسين(4)، كونهم طالبوا بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين عن طريق التجنيس الذي يتخلى فيه المتجنس عن أحواله الشخصية الإسلامية. استندت كتلة النخبة الجزائرية في مطالبها الخاصة بمساواة الجزائريين بالأوروبيين – كما ذكر سابقا – على مبادئ الثورة الفرنسية (1789) في العدالة الاجتماعية والمساواة والإخاء بين الشعوب، التي تعيش تحت السيادة الفرنسية(5).

إن أول ظهور للنخبة الجزائرية كان سنة: 1912، عندما أقدمت السلطات الفرنسية على فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين. بعدما كان ذلك اختياريا خاضعا لرغبة من أراد الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي كمجند عامل، لكن

1 - Mahfoud.Kaddache : Histoire du nationalisme Algérien : Question nationale et politique Algérienne (1919 -1951), Tome : 1, société nationales d'édition et de diffusion , Alger. 1981. p : 74.
2 - Benjamin. Stora, Zakya. Daoud. Ferhat Abbas : Une autre Algérie, 10 Casbah éditions, Alger, 1995 p :28.
3 - أبو القاسم سعد الله : م.س.ذ. ص 169.
4 - Ch.robert,Agéron, Histoire de l'Algérie contemporaine, presse universitaire de France, 7éme édition , Paris, 1980 .p : 69.
5 - Slimane.Cheikh : Op.Cit. p : 32.

بعد التقرير الذي رفعه وزير الحرب الفرنسي في التاريخ المذكور إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، والذي ذكر فيه أن عدد الجزائريين العاملين آنذاك في الجيش الفرنسي انخفض إلى: 17.000 عسكري يتوزعون على ثلاث فرق مدفعية، وثلاث فرق خيالية (Spahis). وهذا كما أضاف نتيجة ضعف إقبالهم على العمل في صفوف القوات المسلحة الفرنسية، بفعل توفر العمل في مزارع المعمرين. وأمام حاجة الدّولة الفرنسية إلى مزيد من المجندين لإخضاع مستعمراتها بالقوة، ولمواجهة الخطر الألماني المتزايد ضدّها، طالب الوزير الفرنسي باللجوء إلى طريقة التجنيد الإجباري للجزائريين. خاصة وأنهم كما أشاد بذلك يتمتعون بقدرات قتالية متميزة. وكان له ذلك عندما صدر قانون 03 فيفري 1912 لينص في مادته الأولى على التجنيد الإجباري للجزائريين(1). ممّا أثار احتجاجهم وغضبهم اتجاه هذا القرار، الذي يجبر الرجل الجزائري المسلم على القتال تحت لواء كافر لمواجهة أخيه المسلم. وعبّر الجزائريون عن رفضهم بطرق شتى، منها الصّحافة، واللوائح السياسية والهجرات نحو بلدان المشرق العربي(2). لكن النخبة الجزائرية بزعامة الدكتور بن التهامي، التي عرفت سنة 1901 باسم: «الشباب الأتراك» ثم بعد ذلك باسم: «الشباب الجزائري»، قبلوا قرار التجنيد للجزائريين مقابل معاملة فرنسا لهم كفرنسيين كاملي الحقوق. لأن سياستهم كما نعلم قامت على التجنيس الجزائريين دون الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية الإسلامية. ومن أجل الدّفاع عن أفكارهم السياسية الاندماجية هذه أنشأوا منذ مطلع القرن العشرين صحافة ناطقة باسمهم. مثل جريدة المصباح في وهران سنة: 1904، وجريدة الهلال في الجزائر العاصمة سنة: 1906، كما أنشأوا الجمعيات مثل جمعية الراشدية في الجزائر العاصمة سنة: 1902(3).

1 - Journal officiel de la république Française, N° 37 du 7 février, 1912. p : 1209.
2 - Jacques. Berque, le Magreb.Entre les deux guerres, éditions du seuil, Paris, 1962. p : 104.
3 - Mahfoud .Keddache : Op. cit . p :74.

تعبيرا عن ولائهم لفرنسا الديموقراطية. سافر وفد من كتلة النخبة إلى باريس، لتسليم لائحة من المطالب إلى الحكومة الفرنسية يوم : 18 جوان 1912، عرفت آنذاك ببيان حركة الشــباب الجزائري(1) تكلموا فيها باســم الجزائريين الذين يرغبون في العيش كفرنسيين كاملي الحقوق، وطالبوا مقابل التجنيد الإجباري، بإصلاح نظام القمع، وتوزيع الضرائب وثروات البلاد بصورة عادلة بين سكان الجزائر، وضمان حق التمثيل للجزائريين في مجالس الجزائر وفرنســا الأم، كما قامت مجموعة قليلة من هؤلاء الشــباب الجزائري بالتطوع في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى سنة: 1914. حيث انظموا إلى فرق المشاة تعبيرا عن حبهم ووفائهم وإخلاصهم لفرنسا الديموقراطية، التي أرادوا من خلالها مواجهة فرنسا الاستبداديــة(2).

تصدى معمرو الجزائر لمطالب كتلة النخبة ووقفوا ضد كل تغيير ولو طفيف لصالح «الأهالي».حيث رفضوا إلغاء الضرائب، وتوحيد نظامها، وطالبوا بإبقاء «قانون الأندجينا»، ونددوا بتعليم الجزائريين. وناهضوا منحهم المواطنة الفرنسية في إطار النظام المطالب به من طرف حركة الشــباب الجزائري، حتى الليبراليون من هؤلاء المعمرين كما ذكر «Jaques Berque – جاك بارك» « لم يهضموا فكرة انتخاب شيخ بلدية منهم يستمد سلطاته الانتخابية من خدمه الأهليين»(3). لذلك كانوا ضدّ تمثيل الجزائريين في المجالس داخل الجزائر، «وفرنسا الأم».

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى قامت فرنسا بالتجنيد الجماعي للجزائريين للزّج بهم كعسكريين في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وتشغيلهم كقوة عمل في المصانع الفرنسية.حيث تشير المراجع في هذا الصّدد إلى أن حجم النوع الأول مــن المجندين الجزائريين بلغ 173 ألف جنــدي، قتل منهم في الحرب 25 ألفا وجرح 82 ألفا، وحجم النوع الثاني 119 ألف عامــل(4).

1 - Abderahim. Taleb – Bendiab. Op. Cit. p : 30.
2 - أبـو القاسم سعد الله : م . س . ذ . ص : 207
3 - Jacques Berque :.Op. cit. . p : 107.
4 - Ch- Robert . Ageron : Op .cit. p :71.

إن مساهمة الجزائريين الكبيرة في الحرب، بتضحياتهم المقدمة في أرض المعركة، وبجهدهم البدني المبذول في المصانع الفرنســية، شجعت الجزائريين على مواصلة المطالبة بحقوقهم من فرنســا، وقد برزت حركة الشباب الجزائري على السّاحة الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى القوة السياسية الأساسية، التي استندت على العناصر الليبرالية داخل فرنسا الأم في تزعمها للحركة المطلبية بحقوق الجزائريين. وهــذا بعد أن تجاوز الزمن كتلة المحافظين، التي لم تعد مؤهلة للقيام بذلك بعد وضع نفسها في خدمة الإدارة الفرنسية(1).

تدعم هذا الحضور القوي لحركة الشــباب الجزائري على الساحة الجزائرية بانضمام الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر،الذي ولد بسوريا وأمضى كل شبابه بدمشــق، انتقلت أسرته سنة 1892 إلى الجزائر، فألحقت ابنها خالد بمدرســة: «St.Syr – ســان سير» الحربية الفرنسية. وعاد إلى الجزائر قبل إتمام دراسته. ثم عاد سنة 1897 إلى المدرسة نفسها، ليتحصل على رتبة ملازم، ثم ســنة: 1912 على رتبة نقيب. شــارك في الحرب العالمية الأولى، لكن بعد ســنة من اندلاعها سرح، نتيجة إصابته بمرض السل.حيث أخذ التقاعد سنة 1919(2).

تميز الأمير خالد بشــخصيته العربية الإسلامية، التي اكتسبها من انتمائه إلى أســرة جزائرية عريقة في العلم والجهاد ضد الكفر بأشكاله، وترعرع في وسط شــرقي محافظ على أصالته.فكان مستقل التفكير،معتزا بتراثه الوطني الجزائري. لذا رفض التجنيس سنة: 1908. بالرغم من الإغراءات المقدمة في هذا الصّدد. ومنذ ســنة 1912 تاريخ خروجه من الجيش الفرنســي في عطلة ثلاث سنوات بدأت اتصالاته بحركة الشــباب الجزائري آنذاك بزعامة بلقاســم بن التهامي، وتدعمت أكثر ســنة 1913. حيث ارتبط سياسيا بهذه الحركة، التي بدأ نضاله الرسمي في صفوفها سنة 1919 بعد تقاعده، وأصبح منذ هذا التاريخ زعيم هذه الحركة بلا منافس.

1 - Ibid .p 69.
2 - Mahfoud .Kaddache : Op .cit. p : 97.

في هذا التاريخ بالذات برز المجهود الذي بذله الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى لرئيس المجلس الفرنسي آنذاك «Georges .Clémenceau – جورج كليمونصو» عملا يستحقون مقابله تعويضا سياسيا. وفور إعلانه لنواياه ثارت ثائرة المعمرين في الجزائر، واستقال الحاكم العام «Lutaud – لوتو» من منصبه. مما دفع صاحب النوايا السابقة إلى إرسال الحاكم العام السابق للجزائر Jonnard «–جونار»، الذي فاوض المعمرين على قبول بعض الإصلاحات البسيطة، التي ظهرت يوم 6 فيفري 1919 في الجريدة الرسمية(1). هذه الإصلاحات التي لم تغير من جوهر ما فرضه قانون Sénatus Consulte – سيناتوس كونسلت» يوم 14 جويلية 1865 على الجزائريين.حينما نص بالحرف الواحد «بالنسبة للجزائري الذين يصبح فرنسيا بجميع حقوق المواطنة،يجب عليه اختيار التجنيس الفرنسي والتخلي عن القانون الإسلامي(2)»، وتناولها لجوانب شكلية لم تغير من الواقع السياسي المزري الذي عاناه الجزائريون. مثل رفع نسبة تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية إلى سقف نسبة الثلث. بعدما حدد سنة: 1884 بنسبة الربع. وعدد المستشارين العامين من ستة إلى تسعة ممثلين ...الخ(3).

رفض الأمير خالد صيغة تجنيس الجزائريين التي كرستها الإصلاحات السّياسية لسنة 1919 والتي تجري بصورة فردية يتخلى فيها الجزائري عن أحواله الشخصية الإسلامية، واقترح بدلها التجنيس الجماعي للجزائريين، الذي يعطيهم حق التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية في إطار الحفاظ على أحوالهم الشخصية الإسلامية. الأمر الذي جعله يختلف مع بن التهامي: الذي كان من أنصار تجنيس الجزائريين في صيغته الفرنسية المعروضة. وبموجبه تجنس مع مجموعة من الجزائريين.

برز الخلاف جليا بين الأمير خالد وبن التهامي المتجنس بالجنسية الفرنسية، وقسّم حركة الشباب الجزائري إلى تيارين في الانتخابات البلدية، التي جرت في نوفمبر 1919،حيث تضمنت قائمة الحاج موسى، المستشار البلدي في مدينة

1 - Journal officiel de la république Française, N° 36 du 6 février 1919, p : 1358.
2 - Ahmed. Mahsas : Op. cit. .p : 33 .
3 - Journal officiel de la république Française N° 39 du dimanche 9février .1919.p : 1498.

الجزائر منذ سنة: 1884 – المعروف بدفاعه عن الإسلام – تيار الجزائريين بزعامة الأمير خالد الرافضين للتجنيس وفق العرض المقدم، وقائمة بن التهامي وولد عيسى (المتجنسين بالجنسية الفرنسية) الجزائريين الذين كانوا محل انتقاد شديد من طرف السّكان الذين اعتبروهم كفارا ملحدين بسبب تخليهم عن أحوالهم الشخصية، حيث استغل الأمير خالد هذا الجانب لدى بن التهامي ورفاقه وشن ضدهم في الحملة الانتخابية حربا شعواء وصفهم فيها بالملحدين المتنكرين لقيمهم الإسلامية، في الوقت الذي قدّم فيه تياره بالتيار المدافع عن قيم الشعب، والمحافظ على روحه الجهادية المستمدة من كفاح الأمير عبد القادر، زعيم المقاومة الجزائرية. الأمر الذي جعله يؤثر على الجزائريين الحساسين لمثل هذه المواضيع، ويتغلب بسهولة على خصومه ويفوز فوزا ساحقا في هذه الانتخابات.

إن نجاح الأمير خالد في إداراته للحملة الانتخابية تحت شعارات جديدة حرّكت مشاعر الجزائريين، وأثارت داخلهم روح التضامن والتوحد، وبعثت في نفوسهم الأمل بالنّصر بعد سبات عميق أقلق خصومه، الذين اتهموه بالوطني المضاد لفرنسا(1).

أمّا المعمرون فاعتبروا الأمير خالد – إثر الفوز الذي حققه – المحرض الخطير، والناطق الرسمي باسم القومية الإسلامية، وطالبوا بإلغاء قانون 06 فيفري 1919 والرجوع إلى نظام التمييز بين الفرنسيين والجزائريين. لأنهم لم يهضموا أبدا فكرة المساواة بين سكان الجزائر، وكان الحدث المذكور بالنسبة إليهم الفرصة المواتية لشن حملتهم العنصرية ضد الجزائريين،حيث لخص السّيناتور «Saint Germain – سان جرمان» شعور الفرنسيين تجاه الجزائريين في مقولته الشهيرة)) الأهالي أدوا واجبهم نحونا (يعني مساهمتهم الفعالة في الحرب العالمية الأولى) ويستحقون التعويض.لكن هل السقيام بذلك ضروري لدرجة الإقدام على إجراءات خطيرة؟(2).

1 - Ahmed Mahsas : Op. Cit. .p : 39
2 - Jacques. Berque : Op .cit. p : 108

إنّ الإصلاحات السّياسية التي طالب بها الجزائريون، حتى تلك الهزيلة منها المقدمة في قانون 06 فيفري 1919 هي بالنسبة للمعمرين وأنصارهم في «فرنسا الأم» خطر على مصالحهم في الجزائر، لم يسمحوا بها في أرض الواقع. وبالفعل كان الأمر كذلك حينما قرر المجلس العمالي لعمالة الجزائر مباشرة بعد الانتخابات المذكورة أن الأمير خالد غير مؤهل للترشح، لكونه ولد في دمشق،وهو ليس شخصا فرنسيا.القرار الذي تسبب في استقالة جميع المستشارين المسلمين في مدينة الجزائر(1).

لم يستسلم الأمير خالد لإرادة المعمرين، وواصل نضاله بعد الحدث المذكور بتزعم تيار حركة الشباب الجزائري الرافض لاندماج الجزائريين، وفق العرض الفرنسي، فهمّش تيار المتجنسين الجزائريين بزعامة بن التهامي، الذين لم يصبح لهم شأن لدى الجزائريين، الذين التفوا حول شخصية الأمير خالد، المتمكن بفضل حيازته لصفات الزّعيم المحنك المشبع بثقافته العربية الإسلامية، وامتلاكه لأدوات العصر في إدارة النضال بمعرفته الجيدة للغة الفرنسية ونفسية العدو. فأسس جريدة ناطقة باسم التيار الذي يقوده بعنوان: الإقدام سنة 1922، وانتخب في هذه السنة مستشارا عاما ونائبا ماليا على مستوى عمالة الجزائر.

قبل ذلك في سنة 1919 كاتب الأمير خالد الرئيس الأمريكي «ولسُن»، الذي أعلن مبدأ حق الشعوب في التحرر، فطالبه بتقرير مصير الشعب الجزائري تحت وصاية عصبة الأمم(2).

يعتبر الأمير خالد الشخصية السّياسية الجزائرية، التي جسّدت مطالب الجزائريين في شكل برنامج متكامل من عشرة نقاط، ندّد فيها بسياسة الاستعمار الفرنسي تجاه الجزائريين، وطالب فيه بالمساواة بين سكان الجزائر، في إطار احتفاظ الجزائريين بقيمهم العربية الإسلامية، وبتعليم اللغة العربية، وشن حربا ماحقة على المتجنسين الجزائريين الذين اعتبرهم كفارا مارقين. لدرجة أن جل المؤرخين الجزائريين لهذه

1 - Ahmed Mahsas: Op cit. p : 39.
2 - Benjamin .stora, Zakya Daoud, Op .cit . p : 35.

الحقبة وصفوه بالشخصية الجزائرية البارزة، التي كان لها السّبق في التعبير عن الفكر الوطني الجزائري الحديث. وكان بذلك أب الوطنية الجزائرية بلا منازع(1).

لم تتردد هذه الشخصية الجزائرية سنة: 1922 عن مطالبة الرئيس الفرنسي أثناء جولة له في الجزائر بتحقيق المساواة بين سكان الجزائر في الحقوق والواجبات. بعيدا عن كل تمييز ديني، أو عرقي(2).

إنّ الدفع الذي أعطاه الأمير خالد للحركة المطلبية الجزائرية في إطار وطني صرف، أثار حفيظة أعدائه من المتجنسين الجزائريين. حيث ندد بن التهامي منذ سنة: 1920 بوطنية منافسه، كما اعتبره الأستاذ صوالح في جريدته: «النصيب» بالرّجل الذي يحيط نفسه بكمشة من الوصوليين(3).

أما المعمرون، فلم يستقر لهم جفن على آخر أمام نشاط خالد. حيث وصفوه بالقومي الإسلامي الذي يهدد وجودهم في الجزائر، واستغلوه كحدث في الضغط على الحكومة الفرنسية، التي رضخت لمطالبهم حينما أعادت العمل بقانون الأهالي (1920 – 1922) ومنحتهم قروضا مالية بلغت ألفا وستمائة (1600) مليون فرنك فرنسي، خصصت لتمويل مشاريع زراعية في مجالات الري، وإصلاح الأراضي، وتحديث طرق السكك الحديدية، ثم تطورت هذه المطالب سنة: 1923 لتكون وراء قرار الحاكم العام الخاص بطرد الأمير خالد من الجزائر. وبالفعل كان لهم ذلك حينما استدعاه هذا الأخير، وخيّره بين تقاعد مريح، أو عقاب شديد. ومن أجل التأثير عليه أظهر له لائحة موقعة من طرف بعض الأعيان الجزائريين، تطالب باعتقاله. العامل الذي جعله يرضخ للأمر الواقع، ويرحل مع عائلته في شهر أوت من السنة المذكورة إلى الإسكندرية(4).

1 - Ahmed. Mahsas, Op cit. p : 44.
2 - andré.nouschi, la naissance du nationalisme Algérien (1914 - 1954), les éditions de minuit, Paris .1962. p : 56.
3 - Mahfoud.Kaddache : Op.cit. P : 113.
4 - Ibid. p :117.

تواصل ضغط المعمرين على الحكومة الفرنسية، للحد من هجرة الجزائريين نحو فرنسا، التي بلغ حجمها سنة 1923: 119 ألف عامل، وكلّل سعيهم هذا يوم 8 أوت 1924 بإصدار وزير الداخلية الفرنسي الراديكالي الاشتراكي «Chautemps – شوتون» بعد شهرين من تعيينه لقرار يمنع هجرة الجزائريين، الذين لا يملكون عقود عمل إلى فرنسا[1].

في ظل الظروف السّياسية المذكورة التي طبعت الواقع الجزائري آنذاك، برز شاب جزائري يدعى فرحات عباس، الذي جذبته الساحة السياسية إلى حلبتها، والذي سرعان ما أصبح فوقها الشخصية الجزائرية التي أعادت لها حرارتها بعد البرودة، التي عانت منها بعد رحيل الأمير خالد عن الجزائر، من هو هذا الشاب؟.

ولد فرحات عباس في 24 أكتوبر سنة 1899 في دوار شالما، التابع للبلدية المختلطة الطاهير آنذاك الواقعة في سلسلة جبال البابور، التابعة إداريا إلى مدينة جيجل.من أسرة نزحت كما ذكر شخصيا من واد سقان (منطقة العثمانية التابعة لولاية ميلة حاليا) بعد أن فقدت أراضيها إثر ثورة محمد المقراني سنة: 1871 م. ليستقر جدّه أحمد في المنطقة الجبلية المذكورة فلاحا لدى المعمرين المستقدمين من منطقة «Alsace – الألزاس» شمال فرنسا بأجرة : 1.5 فرنكات فرنسية.مقابل 15 ساعة من العمل في اليوم.

رفض الجد سنة: 1881 تاريخ إحداث الحالة المدنية للجزائريين الانتساب إلى عائلته الكبيرة بن ضاوي، وفضّل التلقب باسم أحد أسلافه عباس، حيث أنجب خمسة أولاد من بينهم الابن سعيد والد فرحات عباس، الذي ورث عن أبيه مهنة عامل مزرعة لدى الكولون، أمي محب للعمل، تعلم اللغة الفرنسية في كبره، ثم تعرف على أحد المعمرين الكبار السّيد : «Dasniére de Vigie – دسنيار دو فيجي»، المستشار العام في مدينة جيجل، ليشاركه نشاط تجارة المواشي،

1 - Ahmed.hamacho : Op.cit p : 18.

حيث تحسنت حالته المادية وتمكن من شراء أربعين هكتارا من الأراضي في المنطقة. تحول بامتلاكها إلى فلاح ميسور الحال. الوضع الاجتماعي الذي أهّله ليعيّن «قايَدْ»، ثم باشاغا من طرف الإدارة الفرنسية. عرف الأب سعيد بوفائه وإخلاصه وتفانيه في أداء مهامه كقايد ثم كباشاغا. السلوك الذي جعل الإدارة الفرنسية تمنحه لقب «Commandeur – رتبة قائد فرقة جوف الشرف».

تزوج الوالد من «ماغا بنت علي»، وأنجب منها إثني عشر ولدا،خمسة منهم ذكور.أرسلهم كلهم إلى الكتاب في بني عافر لحفظ القرآن الكريم، ثم الذكور فقط إلى المدرسة الفرنسية للتعلم، كان فرحات عباس ثالث اخوته، التحق سنة 1909 بالمدرسة الفرنسية الأهلية بالطاهير. ثم المدرسة الابتدائية بجيجل. وبعدها انتقل إلى الإعدادية بسكيكدة، المفتوحة فقط لأبناء الأوروبيين وبعض الجزائريين، أبناء القياد، الممنوحين من طرف الحاكم العام، ليدرس في نظام داخلي صارم ثقافة المحتل ويتعلم كثيرا عن تاريخ فرنسا «والأجداد الغوليين»، وأحداث الثورة الفرنسية ومبادئها «الديموقراطية الإنسانية». هذه الموضوعات التي طبعت شخصية فرحات عباس فيما بعد، وجعلته يؤمن أن لا حياة للجزائريين بعيدا عن حضارة فرنسا الأمة العظيمة.

انتقل فرحات عباس بعد إنهاء دراسته الإعدادية بسكيكدة إلى قسنطينة. حيث واصل دراسته الثانوية دائما ممنوحا من طرف الحاكم العام كابن قايد، خلال أحداث الحرب العالمية الأولى، أين تحصل على شهادة الباكالوريا، ليلتحق بعدها بالخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات (1921-1923) كسكرتير تسيير في مستشفى قسنطينة. ثم في مستشفى جيجل. ثم في الأرشيف العسكري يحضّر المواد الصيدلانية. وأخيرا يسرح برتبة رقيب، ليتحصل على منحة من الحاكم العام سنة: 1923، سمحت له بدخول كلية الطب والصيدلة بالجزائر. مستأنفا دراسته في الصيدلة، ليتخرج سنة 1931 بشهادة صيدلي من الدّرجة الأولى، ويستقر في مدينة سطيف سنة: 1933 بعد أن ساعده والده على فتح صيدلية له هناك[1].

1 - Benjamin .Stora, Zakya .Daoud : O p. cit. p : 33.

تعرفنا فيما سبق على الجانب المتعلق بالمحيط العائلي لفرحات عباس، وعلى جانب مسار دراسته، الجانبان اللذان كان لهما الأثر الكبير على تكوين شخصية هذا السّياسي الجزائري، وترسيخ أفكاره السّياسية وممارسة نشاطه النضالي على الساحة الجزائرية، هذا النشاط الذي بدأه كما أورد شخصيا في كتابه «الشاب الجزائري» وعمره عشرون عاما. أي سنة 1919، تاريخ ظهور «قانون كليمنصو»، الذي أعطى حسبه قليلا من الأوكسجين، لتمثيل المسلمين، هذا المجال القانوني المحدود الذي استغلته حركة الشباب الجزائري. لاسيما من طرف الأمير خالد للحصول على حقوق أكبر للجزائريين. وفي هذا الصّدد كتب فرحات عباس : «شخصيا ومنذ هذه الفترة انضممت إلى جانبهم، وخضت المعركة نفسها(1). لكن الدخول الحقيقي لهذه الشخصية الجزائرية للساحة السياسية الجزائرية آنذاك كان عن طريق صفحات الجرائد، حينما قام في شهر نوفمبر 1922 وهو يؤدي الخدمة العسكرية في قسنطينة بنشر مقال بعنوان: «Le Service Militaire des indigènes Algériens - الخدمة العسكرية للأهالي الجزائريين في جريدة: «Trait d'union» — تري دينون» لصاحبها «Victor. Spielmann — فكتور سبيلمان»، تحت الاسم المستعار «كمال بن سراج»، والذي ردّ فيه على جريدة: «L'Afrique Latine» لصاحبها: «Sains Bertrand — سان برتران» حول موضوع مطالبة المنتخبين الجزائريين بتخفيض مدة الخدمة العسكرية للجزائريين من ثلاث سنوات إلى ثمانية عشر شهرا أسوة بالفرنسيين(2).ثم توالى نشره لمقالاته في جرائد: «الإقدام» للأمير خالد «والتقدم» لبلقاسم بن التهامي، «والوفاق» للدكتور بن جلّول(3).

1 - Ferhat.Abbas : le jeune Algérien : de la colonie vers la province, éditions garnier frères, Paris. 1981. P : 25.

2 - Ferhat Abbas : le jeune Algérien : de la colonie vers la province éditions, la jeune parque. Paris .1930 .p : 25.

3 - Ferhat.Abbas : le jeune Algérien : de la colonie vers la province, éditions.1981 .Op. cit. p : 26

إنّ الشيء الذي ميز صدور مقالات فرحات عباس في هذه الفترة، هو أنها ارتبطت بأحداث هامة تخللت الواقع الجزائري. مثل حدث إصدار وزير الداخلية الفرنسي «Chantemps – شوتون» لقرار توقيف هجرة الجزائريين نحو فرنسا سنة : 1924 الذي كتب حوله مقالا بعنوان: «L'exode des Algériens en France – نزوح الجزائريين نحو فرنسا»، وقضية الطالب الجزائري ابن أحمد القياد المعروفة بحادث: «Jemmapes –جماب»، التي كتب عنها مقالا بعنوان: «L'intellectuel musulman Algérien --المثقف المسلم الجزائري» ... الخ من مثل هذه المقالات الصّحفية الصادرة خلال الفترة: 1922 – 1931، والتي جمع منها صاحبها أحد عشر مقالا في كتاب، نشره سنة 1931 تحت عنوان: «Le jeune Algérien – الشاب الجزائري»، بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر.

يعتبر ما كتبه فرحات عباس المرآة، التي عكست أفكاره السّياسية، ووثقت تصوره للوضع في الجزائر خلال هذه الفترة المتقدمة من عمره. فهو من المدافعين عن الجزائريين والمؤيد لتمتعهم بحقوقهم في إطار الدولة الفرنسية، ومن أنصار سياسة الاندماج الجماعية، غير الفردية للجزائريين، التي يحافظون فيها على أحوالهم الشخصية الإسلامية. من خلال مقولته الشهيرة: «نحن ننتظر بأن تفتح الأبواب الكبيرة لنا مثلما فتحت حتى للأجانب». التي تضمنها مقاله الذي ردّ فيه على المعمر «André .Servier – أندري. سارفي بعنوان:«Fanatisme et communisme – تعصب وشيوعية»، والذي دافع فيه عن الحضارة العربية الإسلامية، وعن اعتزاز الجزائريين بالحفاظ على شخصيتهم الإسلامية، لأن الدّين الإسلامي بالنسبة إليه، هو وطنهم الروحي(1). أي أن فرحات عباس يرى أن للجزائري وطنان: الروحي الذي هو الإسلام، والمادي المتمثل في الثقافة الفرنسية بعلومها المتطورة ومبادئها «الديموقراطية الإنسانية» التي يعتبرها مفتاح

1 - ferhat.abbas. Le jeune Algérien : de la colonie vers la province, éditions la jeune parque, 1930 p : 89.

تقدم سـكان الجزائر والتحاقهـم بركب الأمم المتطورة. لـذا كان دائما من المطالبين بالمساواة بين سـكان الجزائر، لاسيما في مجال التعليم. ونصح الإدارة الفرنسـية في هذا المجال بتطبيق منهج العرب المسلمين في تعريب وأسلمة بربر شمال إفريقيا، لا ممارسـة طرق روما في اضطهادهم. حيث أورد بهذا الشأن ما نصه «... إذن هذه الأسـلمة التي يجب أن تفرض بمناهجها كمثال لفرنسا، إذا أرادت هذه الأخيرة أن تقوم بعمل دائم، والذي يكون له معنى» .وهذا في مقال بعنـوان : «Les races supérieures et les races inférieures – الأجناس المتفوقة، والأجناس المنحطة ردّ فيه على «Louis Bertrand – لويس برتلان». صاحب جريدة[1] L'Afrique Latin. فهو من أنصار تبني الجزائريين الحضارة الفرنسـية وطنا ماديا لهم يتعايش جنبا إلى جنب مع وطنهم الرّوحي الإسلام. وقـد لخص فكرته هذه في مقال له بعنوان «Nous voulons exister – نريد أن نوجـد»، والذي أكد فيه صراحة : ... «أتريدون جعل الجزائر أرضا أختا للأرض الفرنسـية ؟ علموا الجزائري، أدمجوه اقتصاديا وإداريا في فرنسا الأم... أتريدون تمدين هذا البلد؟ مدّنوا سكانه، لا توجد صيغة أخرى»[2]. لأن التزاوج بين الوطنين: الروحي الإسـلامي، والمادي : الغربي الفرنسي ممكن لدى عباس. فهو يقول في مقال له بعنـوان: «Justice et loyauté d'abord Politique Après – notre programme – عدالـة ونزاهـة أولا، سياسـة بعد ذلك – برنامجنا – : «في هذا الصّدد على الأقل لا يوجد شيء في كتابنا المقدس يمنع جزائريا مسلما أن يكون ذا جنسية فرنسية بذراعين قويتين وعقل متفتح وقلب أمين، وداع بالتضامن الوطني (الفرنسي)، لا يوجد شـيء»[3].

أراد فرحات عباس أن يكون الجزائري فرنسيا كامل الحقوق متمسكا بروحه الإسلامية، لذا كان دائما مناهضا لسياسة فئة الأعيان من القياد والباشاغوات. لاسـيما أبناؤهم زملاؤه في الدراسـة الذين قال بشأنهم أن أغلبهم ليس لهم إلاّ

1 – Ibid. p :53
2 – Ibid. p :104.
3 – Ibid. p 135.

نموذج أن يصبحوا قيادا بدورهم، وبذلك لا يسـتثمرون، أو يستثمرون بكيفية سّـيئة الإمكانيات المقدمة لهم داخل المدرسـة الفرنسية[1]. فهو في هذا الصّدد لم يتوان في انتقاد حتى والده القايد بمعاملاته القاسـية لسكان منطقته أثناء جمع الضرائب في شـهر سبتمبر من كل عام. فهو بالنسبة إليه ذلك الأب الذي يقوم مـن أجل ضريبة فرنكين غير مدفوعين، ومن أجل تحقيق غايته الوحيدة المتمثلة في الاحتفاظ ببرنوسه الأحمر بمعاقبة الأهلي أشد العقاب[2].

يتجلى من خلال ما سبق أن فرحات عباس هو ذاك الشخص الذي ترعرع في وسـط أمي في منطقة جبلية معزولة بسـيطة في عاداتها وتقاليدها البربرية، لم يعرف من الإسلام سوى شيخ الكتاب وحفظ بعض السّور من القرآن الكريم، لتأدية الصلوات الخمس، فهو الشاب الجزائري الذي أراد له والده القايد الدخول إلى المدرسـة الفرنسية، وحقق له ذلك، وأوصاه بالاجتهاد والمثابرة. لأنها سبيل النجـاح في الحياة. لذا كان الطفل الـبريء، الذي يجب عليه تحقيق أمنية والده على مقاعد المدرسـة، التي كانت بالنسبة إليه المنفذة التي انفتح منها حتّى على ذاته الجزائرية، فهو بذلك التربة البكر الخصبة، التي غرسـت المدرسة الفرنسية فيها ثقافة الغالب المبهرة للأهالي، وثبتت فيها قيم الثورة الفرنسية لسنة: 1879 في المسـاواة والعدالة والإخاء، والسمكة التي لا تستطيع العيش إلاّ في مياه بحيرة الديموقراطية الغربية، التي رسمت في ذهنه بإتقـان.

إنّ ظروف تنشـئة السّـيد فرحات عباس جعلت منه الشّخصية التي تبدي إعجابـا كبيرا بثورة كمال أتاتورك العلمانية في تركيا سـنة: 1922، فهو بهذا الشأن يقول: «شخصيا تبنيت سنة 1922 قبعة مصطفى كمال السّوداء. تقديرا لمحـرر تركيا، والـتي احتفظ بها دائما»[3]. والمناضلـة بحماس من أجل تحرير الجزائر بدورها من سلطة المعمرين، وأعوانهم من القياد والباشاغوات، وإدماجها

1 – Ibid. p 51.
2 – Benjamin. Stora, Zakya. Daoud. Op. cit. P 22.
3 – Ferhat.Abbas : le jeune Algérien : de la colonie vers la province, éditions1981, Op cit. P : 81.

مع «فرنسا الأم». فهو ذلك العنصر الجزائري الحركي في العمل النقابي الطلابي داخل جامعة الجزائر على مستوى جمعية الطلبة المسلمين، الذي انتخب رئيسا لها سنة: 1926، وتولى في هذه السّنة أيضا نيابة رئاسة جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، المؤسسة سنة : 1919، وأصبح رئيسها منذ سنة: 1927 حتى سنة 1931[1].

شارك يوم 11 سبتمبر 1927 في تأسيس فيدرالية المنتخبين المسلمين للجزائر على مستوى مقر النادي الإسلامي بالجزائر العاصمة، وهذا لمواجهة منظمة رؤساء بلديات الجزائر المعمرين، التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى لمعارضة تطبيق قانون 06 فيفري 1919،حيث ضمت هذه الفيدرالية المنتخبين الجزائريين في مختلف المجالس،التي سمح بها القانون الفرنسي، وأغلبهم من خريجي المدرسة الفرنسية ذوي التكوين الفرنسي، ومن أنصار سياسة إدماج الجزائريين في «فرنسا الأم» بتصورات، لم تكن واحدة. الأمر الذي أضعفها، ومهد في صيف 1930 لميلاد الفيدرالية العَمّالية للمنتخبين المسلمين للجزائر،كما نرى ذلك لاحقا[2].

كان تأسيس هذه الفيدرالية بحضور 150 شخصية تحت رئاسة «بومدين Boumédiane»، الذي كان عضوا في بلدية الجزائر العاصمة، نظرا لغياب بن التهامي، وبتشجيع — حسب المراجع التي تناولت هذه الفترة — الحاكم العام للجزائر، «Maurice Violette – موريس فيوليت»، الشخصية التي كانت مع مشروع التجنيس التدريجي للجزائريين. لكن الضغوط التي موريست على الرئيس الفرنسي آنذاك من طرف القوى السّياسية الاشتراكية واليمينية على حد سواء جعلته يسحب هذه الشخصية الفرنسية من الجزائر[3]. وبالتالي قُبر مشروعه الإصلاحي. ممّا جعل هذه الفيدرالية تحمل منذ البداية بذور فنائها. لأنها حتى على مستوى مطالبها السّياسية، لم ترق حتى إلى تلك التي طالب بها الأمير خالد.

1 – جامعة الجزائر : م.س.ذ ص 334

2 - Claude.Collot, Jean. Robert, Henry : le mouvement national algérien, office des publications universitaires, Alger. 1978. P : 18.

3 - Benjamin .Stora, Zakya .Daoud : Op .cit . p : 32.

وهذا بالرغم من تبني أعضائها لهذه الشخصية الوطنية الجزائرية. كونها لم تخرج عن حدود الدفاع عن تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، والمطالبة بمساواتهم في الضرائب والأجور والخدمة العسكرية مع الفرنسيين، وإلغاء قانون الأهالي، والقيود المفروضة على تنقلهم إلى فرنسا، واستفادة أبنائهم من التعليم والكل من القوانين الاجتماعية، إلى جانب المطالبة بإعادة تنظيم البلديات المختلطة. لاسيما ما تعلق منها بالهيئتين الانتخابيتين المنصوص عليهما في قانون 1910 على مستوى المجالس العامة والمندوبيات المالية[1].

أحيت السلطات الفرنسية سنة: 1931 الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وأقامت لهذا الغرض الاحتفالات المثيرة لمشاعر الجزائريين، الذين كان رد فعلهم متنوعا. فالعلماء المسلمون بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس أسسوا جمعيتهم يوم 5 ماي من هذه السنة،لإحياء التراث الجزائري، ومحاربة بدع رجال الطرق والزوايا، والمنتخبون المسلمون الذين أسسوا فيدراليتهم سنة: 1927 وقدموا برنامجهم الاندماجي للسلطات الفرنسية، ولم يجنوا من ذلك سوى استمرار هذه السلطات في تجاهل مطالبهم، الشيء الذي جعل صداهم محدودا في الأوساط الجزائرية. كل هذه العوامل سرّعت عملية انقسام فيدرالية المنتخبين المسلمين السالفة الذكر إلى فيدراليات عمّالية على مستوى كل من وهران، الجزائر، وقسنطينة. هذه الأخيرة التي تأسست يوم 20 جوان سنة 1931 تحت رئاسة السّيد سيسبان[2].

برز السّيد فرحات عباس في الفيدرالية المستقلة لعَمالة قسنطينة الرجل الثاني مع زميله الدكتور «سعدان»، بعد الشخصية الجزائرية القسنطينية، الدكتور «محمد الصالح بن جلول»، الذي شن حربا إعلامية قاتلة بمشاركة مساعديه (فرحات عباس، الدكتور سعدان) في جريدة: «La voix indigène – صوت الأهلي» – التي أنشأها في قسنطينة سنة: 1928 — على أعوان الإدارة

1 - Andre. Nouschi : Op .cit .p : 63.

2 - Abderahim .Taleb- Bendiabe : Op. cit. p : 45.

الفرنسية من الجزائريين، كلّلت بانتخابه في المجلس العام لقسنطينة. بدل السّيد بن باديس، النجاح الذي قاده في ديسمبر 1934 إلى تولي رئاسة الفيدرالية المستقلة لعَمّالة هذه المدينة، بدل السّيد سيسبان المتهم بولائه للسّيد بن باديس، المستشار العام لمدينة قسنطينة[1].

في سنة 1931 كما ذكر سابقا أنهى السّيد فرحات عباس دراسته الجامعية في الجزائر العاصمة وتحصل على شهادة صيدلي قادته إلى فتح صيدلية في فيفري سنة 1933 في مدينة سطيف. هذا في الوقت الذي بدأ فيه نشاطه السياسي الانتخابي، الذي مكنه في السنة نفسها من أن ينتخب مستشارا بلديا في هذه المدينة، ومستشارا عاما لعَمالة قسنطينة يوم 14 أكتوبر سنة 1934، ثم مندوبا ماليا في مدينة الجزائر[2].

عرف السّيد فرحات عباس في هذه الفترة بنشاطه النضالي المناهض لسياسة الكولون وأعوانهم من الجزائريين،والمؤيد لمطالب الإدماج التدريجي «للأهالي» اقتصاديا واجتماعيا وإداريا وتربويا في «فرنسا الأم». مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، لكن اصطدم طموحه السّياسي هذا بتعنت الإدارة الفرنسية الرّافضة لكل إصلاح في الجزائر، مهما كان نوعه.خاصة من طرف الحاكم العام المولود في الجزائر: «J. Carde. ج. كارد»، ورفض الحكومة الفرنسية في باريس استقبال الوفد، الذي شكله مع رفاقه المنتخبين سنة : 1933، لتدعيم برنامج: «Violette — فيوليت» المعروض سنة: 1931. إلى جانب رفض وزير الداخلية الفرنسي: «Marcel. Régnier رينيي.مارسال» سنة 1935 لإمكانية أي تغيير في الجزائر، مهما كان حجمه[3].

إن الواقع المذكور الذي ميز الساحة السّياسية الجزائرية خلال الفترة محل المعالجة، جعل نشاط المنتخبين على مستواها عقيما، لم يجد صدى كبيرا لدى

1 - Benjamin Stora ,Zakya .Daoud : Op .cit .p : 54.
2 - Ibid. p : 52.
3 - Ch- Robert .Ageron : Op cit .p : 87.

الجزائريين، الذين واجهوهم بالفتور وعدم المبالاة. نظرا كما ذكر الباحث قداش محفوظ لاعتمادهم على الأساليب التقليدية في العمل السياسي، التي لم تول آنذاك أهمية للعمل الشعبي الثوري. سواء من حيث تجنيد فئاته المحرومة، أو تمثيل مصالحها، إلى جانب عدم الدفاع علانية عن القضية الوطنية، والشخصية الجزائرية[1]. هذا في الوقت الذي لم يصبحوا فيه وحدهم الناطقين باسم حقوق الجزائريين. كما حصل خلال العقدين السّابقين، بل برزت حركات سياسية أخرى على الساحة الجزائرية. مثل نجم شمال إفريقيا بزعامة مصالي الحاج، وجمعية العلماء المسلمين، اللتين كان لهما الفضل في زرع الفكر الوطني بين الجزائريين، وإحياء الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

في مثل الظروف المذكورة، بدأ السّيد فرحات يكتشف واقع شعبه المرّ، وحقيقة وجه «فرنسا الأم العظيمة» الذي يختلف كل الاختلاف عن تلك الصورة الجميلة التي تعلّمها في المدرسة الفرنسية عن ثورة 1789 في العدالة والمساواة، والإخاء، والتي كانت لديه دائما النموذج الذي يجب أن يسود في الجزائر الفرنسية. نعم إنّ اكتشافه للحقيقة المذكورة جعله يدخل مرحلة مراجعة الذات. حيث عبر بوضوح عن ذلك حينما كتب في مقدمة كتابه «الشباب الجزائري» المعاد الطباعة سنة: 1981 عبارته المشهورة : «نحن الجزائريون المسلمون كنا ضحية خرافة»[2]، لأنه كما أضاف: «درسنا معهم في المدارس والكليات الواحدة، وكان لنا نفس الأساتذة، وحصّلنا على الشهادات نفسها. لكن عند دخولنا النشاط الحياتي، هم أصبحوا أسيادا مستعمرين (بكسر الميم)، ونحن أشخاصا مستعبدين (بفتح الباء) ياها من سياسة قصيرة النظّر»[3].

1 - Mahfoud .Kaddache : Op .cit . p : 387 .
2 - Ferhat. Abbas. le jeune Algérien : de la colonie vers la province, éditions .1981. Op cit. p : 10
3 - Ibid. p : 18.

أدرك السّيد فرحات عباس أن الإدارة الفرنسية في الجزائر ترفض أي تغيير سياسي يمكّن الجزائريين من أن يصبحوا القوة السّياسية الأولى في البلاد، كما أدرك محدودية تأثير المنتخبين سياسيا على الساحة الجزائرية، بفعل نظرة السّكان إليهم كنخبة متفرنسة من الاتكيين الساعين إلى تحويل الجزائريين إلى فرنسيين. وبالتالي عدم تجاوبهم مع خطابهم السياسي، الذي بقي دون أصداء لديهم.
أمام هذا الوضع المسدود، كانت الشخصية محل الحديث السّباقة إلى طرح فكرة تحويل فيدرالية منتخبي عمّالة قسنطينة إلى حزب سياسي. حيث مهد إلى ذلك منذ سنة: 1934 في مدينة سطيف على مستوى الاجتماعات، التي جمعته مع زملائه (معيزة، مصطفاي، طهرات ... وغيرهم)، ثم انتقلت هذه الفكرة إلى قسنطينة لتدرس يوم 17 سبتمبر 1935 في اجتماع المستشارين البلديين لعَمّالة هذه المدينة، حيث وافق الحاضرون على تأسيس هذا الحزب على أساس مبدأ إدماج السكان المسلمين في الحاضرة الفرنسية، وأنشأوا لجنة دراسية لتحضير المشروع(1). لكن تسارع الأحداث سنة: 1936 أفشلت المحاولة(2).

كان هدف السّيد فرحات عباس من إنشاء الحزب السياسي السالف الذكر هو تحويل كتلة المنتخبين إلى قوة سياسية حقيقية على الساحة الجزائرية يخرج بفضلها مع رفاقه من نطاق المنتخب الوسيط بين الجزائريين والإدارة الاستعمارية إلى ساحة المحاور السياسي الحقيقي المستقل، المستمد الشرعية من القاعدة الشعبية. لأن عهد الوصاية التي كان يمارسها المنتخبون على السكان تجاوزته الأحداث، ولابد من الانتقال إلى دور الشريك السّياسي لهم، وإلى النضال جنبا إلى جنب معهم حيثما وجدوا(3).

لم يتمكن السّيد فرحات عباس من تجسيد مشروعه السّياسي، بفعل الأحداث التي تعاقبت على الجزائر منذ سنة: 1936، وبالضبط يومي 26 أفريل و3 ماي، تاريخ فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات التشريعية الفرنسية. الفوز الذي أعاد

1 – Mahfoud. Kaddache : Op. cit . p : 386
2 - Benjamin .Stora , Zakya .Daoud : Op .cit .p : 69.
3 - Ibid. p : 68.

الأمل إلى الجزائريين من علماء ومنتخبين، بإمكانية تحريك الأوضاع في البلاد نحو الأفضل، بعد تجميدها من طرف اليمين والراديكاليين الفرنسيين. المبادرة في هذا الاتجاه لم تكن للسّيد فرحات عباس، بل لزميله بن جلول، الذي دعا يوم 16 ماي 1936 إلى فكرة التحضير لعقد مؤتمر إسلامي، في الجزائر، لتدعيم برنامج : «Violette – فيوليت » الخاص بمنح فئة من الجزائريين بعض الحقوق السياسية على مستوى التمثيل في المجالس داخل الجزائر، انطلاقا من مبدأ الإلحاق الكامل والنهائي للجزائريين، أرضا وشعبا «بفرنسا الأم». لأن صاحب المشروع : «ليون بلوم» رأى دائما أن إدماج الجزائريين هو المسلك الوحيد لوأد فكرة الوطنية الجزائرية لدى الأهالي(1).

سارت الأمور في اتجاه انعقاد المؤتمر الإسلامي يوم 7 جوان 1936 في سينما ماجستيك، حاليا الأطلس الكائنة في حي باب الواد (الجزائر) وحضره السّيد فرحات عباس مع بن جلول وطهرات ممثلين لفيدرالية المنتخبين لعَمّالة قسنطينة، إلى جانب العلماء بزعامة عبد الحميد بن باديس والشيوعيين. وانتخب عضوا في اللجنة التنفيذية للمؤتمر، الذي توصل فيه المؤتمرون إلى وضع قائمة من المطالب على رأسها المواطنة الفرنسية الكاملة لجميع سكان الجزائر، دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، وإلحاق العَمّالات الجزائرية الثلاث إلى «فرنسا الأم» ... إلخ.

بعد شهر من تاريخ انعقاد المؤتمر تقريبا. أي في الثالث عشر جويلية سافر وفد من المؤتمر الإسلامي إلى فرنسا بقيادة بن جلول، لمقابلة بعض المسؤولين الفرنسيين. من بينهم السّيد : «موريس فيوليت»، حيث تلقوا منهم الضمانات بدراسة المشكل الجزائري، الشيء الذي طمأنهم وأعاد الثقة إلى نفوسهم. عكس حركة نجم شمال إفريقيا، التي انتقدت الخطوة، وأوضح مناضلوها وقتذاك أن الاستقلال يبقى الحل الذي لا تراجع عنه.

1 – Mahfoud . Kaddache : Op .cit. p : 408

في خضم الأحداث المذكورة تجند السّيد فرحات عباس للمشروع. خاصة وأنه المتطابق مع أفكاره السّياسية التي عبر عنها في مقاله المشهور في جريدة: «الوفاق» يوم 23 فيفري 1936. تحت عنوان: «فرنسا هي أنا» والذي دافع فيه عن المنتخبين المتهمين من طرف اليمين الفرنسي بالقومية الضيقة(1). كما أنه المدعوم من جانب العلماء المسلمين المدافعين قبل غيرهم عن الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، وذهب به الحماس إلى المشاركة الفعالة في نشاط وفد اللجنة التنفيذية للمؤتمر في باريس. حيث قابل العديد من الشخصيات الجزائرية، وتحادث معها بشأن الوضع في الجزائر. لاسيما منها شخصية السّيد مصالي الحاج صاحب المطالب الاستقلالية، الذي اتهم أعضاء الوفد بتزكية ضم الجزائر إلى فرنسا. أي التصرف في حق هو ملك للشعب الجزائري، الذي لم يزك أحدا للتكلم باسمه. طبعا العبارات التي كان صداها قويا في نفس عبد الحميد بن باديس، الذي لم يتحمس منذ هذا التاريخ لتدعيم مطالب المؤتمر الإسلامي.

كان المؤتمر الإسلامي بالنسبة للسّيد فرحات فرصة اطلع فيها على طروحات الجزائريين المختلفة بشأن مستقبل الجزائر، والمجال الذي أخرجه من قوقعة محيط تفكيره الضيق إلى أبعاد أوسع، بينت له أن الجزائر ليست فقط الخط المستقيم الرابط بين قريته والمدرسة الفرنسية. نعم كانت بالنسبة إليه البداية، التي اقترب فيها من ذاته الحقيقية، وابتعد فيها عن تلك الخيالية المرسومة على كراريسه الدراسية.

كتب السّيد أحمد مهساس يصف السّيد فرحات عباس في هذه المرحلة قائلا: «بالرغم من تصريحاته فله تصرفات وطني يجهل نفسه»(2). نعم كانت هذه الحقيقة، لأن تماطل البرلمان الفرنسي في دراسة «مشروع فيوليت» المرفوض من طرف فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر الخاصة بالمعمرين – التي مارست ضغطا مضادا على الحكومة الفرنسية– كان في نهاية الأمر وراء انفصاله عن رفيقه بن جلول سنة: 1938 بتأسيس حزب الاتحاد الشعبي الجزائري يوم 28 جويلية مع

1 - André. Nouschi : Op cit. p 89

2 - Ahmed. Mahsas : Op. cit. p : 50

مجموعة من رفاقه المقربين منه، وقبل ذلك برر فكرة تأسيس مثل هذا الحزب السياسي في افتتاحية لجريدة «الوفاق» يوم 29 ديسمبر 1937 قائلا بأنها الخطوة الضرورية، التي لابد منها إذا أردنا تحقيق إصلاحات في الجزائر. منتقدا بشدة لأول مرة النظام الاستعماري في الجزائر، من خلال تأكيده على أن هذا الأخير، وجد في بلادنا بالقوة. وهو قابل للهدم لا للإصلاح. مضيفا: أن ظاهرة الاستعمار هي ظاهرة إمبريالية يتسلط فيها شعب على آخر. وهي ضد الديموقراطية، التي نادي بها(1).

أراد السّيد فرحات عباس من تأسيسه لحزب: «Union populaire Algérienne pour la conquête des droits de l'homme et du citoyen – الاتحاد الشعبي الجزائري لاكتساب حقوق الإنسان والمواطن» أن يخرج نضاله السياسي من تنظيمه الضّيق، الذي هو عبارة عن نادي للأعيان إلى مجال أوسع وأرحب يجند فيه الجماهير حول المنتخبين. وفي هذا الصّدد كتب يقول: «لابد من عمل جماهيري، الأسواق، والمقاهي العربية، الأكواخ البسيطة يجب أن تكون ميدان العمل ... نريد أن تحافظ الجزائر على هيئتها الخاصة: لغتها، عاداتها، تقاليدها. الإلحاق لا يعني الإدماج»(2). أي أن صاحب القول أدرك بحس السياسي البارع أن لا مستقبل للمنتخبين بعيدا عن الجماهير، ومن أجل ذلك ركّز في حزبه الجديد على مبادئ تحقيق نظام المساواة، الذي تزول فيه امتيازات الطبقة الاجتماعية، والمولد، والعرق. نظام اقتصادي يضمن الخبز للجميع(3).

إنّ الشيء المسجل في عرض السّيد فرحات عباس لبرنامج حزب الاتحاد الشعبي الجزائري على الساحة، هو استبداله لكلمة إدماج التي يرفضها الجزائري – لأنها تعني لديه التجنيس الذي يتخلى فيه عن ذاته الإسلامية – بكلمة إلحاق الجزائر كمقاطعة إلى «فرنسا الأم» على غرار مقاطعاتها الأخرى في إطار احتفاظ سكانها، بأحوالهم الشخصية. كما أنه لأول مرة يطرح فيها فكرة تحقيق النظام

1 - Claude. Collot, Jean-Robert.Heury : Op. cit. p : 137.

2 - Jacques.Berque : Op .Cit. p : 131.

3 - Claude.Collot : Op cit. p : 137

الاقتصادي الذي لا يُهمش فيه الفقراء. إلى جانب مطالبته بتدريس اللغة العربية. أي أنــه تبنى في مطالبه برنامج الأمير خالد بعد مرور خمس عشــرة ســنة من ترحيلــه الإجباري عن الجزائر. وبالفعل نزلت هذه الشــخصية السياسية إلى الميدان لتنظيم الهياكل القاعدية لحزبها. وحســب جريدة «الوفاق» الصادرة يوم 2 مارس 1939 فإنّ المنجز في الصّدد المذكور هو تشكيل حوالي عشرة أفواج، ضمت تقريبا خمسين منخرطا في كل من قسنطينة والجزائر، ووهران خلال هذه الفترة. لكن أحداث الحرب العالمية الثانية، التي توالت بعد ذلك أوقفت المشروع وأقبرته إلى الأبد.(1).

مـع اندلاع الحرب العالمية الثانية بدأ السّـيد فرحات عباس صفحة جديدة من نضاله، وشرع في تدوين كلماتها الأولى بتطوعه في الجيش الفرنسي لمحاربة جيوش ألمانيا الهتليرية، إنقاذا كما قال للأمة التي ينتمي مستقبلنا إليها(2).حيث عمل برتبة مساعد كصيدلي في أحد المخابر، ثم في وحدة صحية. بعد ذلك أرسل إلى منطقــة: «Troyes–تروياس». أين شاهد هزيمة الجيش الفرنســي.

عاد فرحات إلى الجزائر واســتقر في مدينة سطيف، ينتظر ما يلوح في الأفق، فهزيمة فرنســا الساحقة أدهشت الجميع، والعمل السّياسي في الجزائر متوقف اثر تعليق نشاط الهيئات المنتخبة. وكانت مناسبة إقدام حكومة: «Vichy–فيشي» يوم 12 ديســمبر 1940، على تأسيس لجنة مالية في البلاد من المرابطين ورجال الطــرق، الذين لا علاقة لهم بالسّياســة. إلى جانب الممثلين الأوروبيين الذين تم انتقاؤهم من العناصر المعادية لأي تغيير في الجزائر، النقطة التي جعلته يتحرك حيث لم يرضــه هذا التعيين، وعبّر عنه في رســالة احتجاج إلى الحاكم العام الأميرال: «Abrial – أبريال» الذي عين خلفا للسّــيد: «Georges le Beau – جورج لوبو» يوم 16 ديسمبر 1940 ذكّره فيها بأن عهد السادة قد ولى، وأن الأشخاص الذين تم اختيارهم ممثلين للسكان المسلمين لا يخدمون الجزائر وفرنسا(3).

1 – Loc. cit.
2 – Benjamin .Stora, Zakya. Daoud : Op .cit. p : 98.
3 – Ibid . p : 107

أغضبت الرسالة الحاكم العام الفرنسي الذي استدعى السّيد فرحات عباس إلى مقره العام، حيث دار نقاش حادّ بينهما، خرج منه هذا الأخير بقناعة أن الأميرال، من مؤيدي سياســة الكولون في الجزائر، واتصل مباشرة بالمارشال «Philippe Pétain – فيليب بتان» شخصيا. وذلك يوم 10 أفريل 1941. حيث وجه إليه تقريرا تحت عنوان «جزائر الغد» أثار فيه المشــكل الزراعي في الجزائر داعيا إياه إلى توزيــع أراضي الملكيات العقارية الكبيرة على الفلاحين الفقراء، وتعليم اللغة العربية، وتعميم التعليم علــى الفتيات الجزائريات. إلى جانب إجراء إصلاحات اجتماعية وسياســية لم تخرج عن المطالب المعهودة للمنتخبين. العامل الذي جعل الكثير من الدارســين يقولون بشــأنها أنها كانت اندماجية في مضمونها(1). لكن بالرّغم من طمأنة الماريشــال بيتان للسّيد فرحات عباس يوم 4 أوت 1941 عن طريق الجنرال «Laure – لور» بأن مطالبه ســتؤخذ بعين الاعتبار. إلاّ أن هذه الشخصية الجزائرية أدركت بحســها السّياسي أن المسوولين الفرنسيين ضد أي تغيير لصالح الجزائريين، ممّا جعله يفضل أسلوب المجابهة السلمية بعدم التعاون مع مشاريعهم في الجزائر. محتفظا فقط بمهام مستشار بلــدي(2).

نزلــت القوات الأنجلو– أمريكية يوم 8 نوفمبر 1942 بســواحل وهران، والجزائر العاصمة، وبعده مباشرة يوم 11 ديسمبر جاء نداء الأميرال «Darlan – دارلون» قائد القوات البحرية الأمريكية في شمال إفريقيا إلى المسلمين في المنطقة دعاهم فيه إلى المســاهمة في المجهود الحربي ضد دول المحور. بدت الفكرة طيبة لدى الجزائريين. لأن هذه المساهمة لابد من مقايضتها بإصلاحات سياسية لا تخرج عن مشاريع القوة السّياســية المالكة آنذاك لزمام الأمر في الجزائــر «الولايات المتحــدة الأمريكية» وكانت مبادئ ميثاق الأطلس الموقع عليه في أوت ســنة: 1941 بين شر شل وروزفلت، والمتضمن حق كل شعب في اختيار شكل الحكم الذي يرغب فيه. إلى جانب تعهدهما بإعادة حقوق السّيادة وممارسة الحكم إلى

1 – Ibid . p : 111.
2 – Jacques.Berque : Op. Cit. p : 278.

أولئك الذين حرموا منها بالقوة(1)، قلت كانت هذه المبادئ هي الإطار الأمثل للجزائريين لعرض مطالبهم السياسية مقابل مساهمتهم في الحرب مع حرصهم على أن تجربة مساهمة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى دون الحصول على أدنى حقوقهم السياسية التي مازالت عالقة في الأذهان، يجب أن لا تكرر مرة ثانية. لكن ما العمل بالنسبة للسّيد فرحات عباس؟ الذي كان البطل السياسي لتحرك الجزائريين في هذا التاريخ من حياتهم.

إنّ العمل السّياسي الذي بدا أوليا لهذه الشخصية الجزائرية في المسعى المذكور هو الحرص على تحرك الجزائريين جبهة واحدة في مطالبهم السّياسية. ومن أجل هذا الغرض أجرت العديد من الاتصالات السّياسية مع رفاقها المنتخبين، والعلماء وحزب الشعب أسفر عن ميلاد رسالة يوم 20 ديسمبر 1942، التي وجهت إلى «السلطات المسؤولة» في الجزائر. أي إلى الفرنسيين والحلفاء على حدّ سواء، وفيها أشير إلى استعداد الجزائريين للانضمام إلى ما سمي بالكفاح التحريري، متضمنة أن التحرير السّياسي للجزائر يكون في إطار فرنسي، وبعد تحرير «فرنسا الأم»، وطالبت الشخصيات الموقعة عليها (24 منتخبا) بتنظيم ندوة تشرف على إعداد قانون سياسي اقتصادي اجتماعي للجزائريين(2).

قبل ذلك قام السّيد فرحات عباس بلقاء الطرف الأمريكي ممثلا في شخص «Robert.. Murphy-روبير.ميرفي» الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفيلت.حيث طرح معه موضوع تطبيق ما تضمنه ميثاق الأطلسي، بشأن: «تقرير مصير الشعوب المضطهدة في الجزائر». وتشير بعض المراجع إلى أنّ المسؤول الأمريكي هو المشجع لهذه الشخصية الجزائرية على التحرك في الاتجاه المذكور(3).

1 - Henry.Alleg, Jacques.de bonis : .Op.Cit. p : 251.
2 - Claude.Collot : Op cit. p :152.
3 - Benjamin .Stora ,Zakya. Daoud : Op.cit. p : 115.

كان جهد الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة منصبا في شمال إفريقيا على تكوين جبهة عسكرية ضد دول المحور بالدّرجة الأولى. في حين نظرت فرنسا إلى تحركات الجزائريين عبر السّيد فرحات عباس بقلق كبير. لكن ظروف هزيمتها حالت دون أن يكون لها ردّ فعل آني. لذا لم تتحمس لأي إصلاحات سياسية آنذاك بحجة التسّتر وراء انشغالها بالحرب وليس بالسّياسة. كما عبر عن ذلك القائد الأعلى للإدارة المدنية والعسكرية في شمال إفريقيا الجنرال: «Henri Giraud. – هنري جيرو» حين استقباله لوفد من الجزائريين في مهمة تقديم مطالبهم السّياسية، بعبارته المشهورة «أريد جنودا».(1)

لم ييأس الجزائريون بقيادة فرحات عباس من لامبالاة الطرف الفرنسي بالموضوع، فاتصل هذا الأخير بالحاكم العام الجديد للجزائر السّيد: «Marcel Peyrouton.-مارسال بيرتون»، الذي عين خلفا للسّيد: «Yves Châtel - إفاس شتال» في جانفي 1943.هذا الاتصال الذي جرى بعده مباشرة اجتماع خاص في منزل السّيد أحمد بومنجل على مستوى مدينة الجزائر تناول فيه الحاضرون الخطوط العريضة لبيان، يقدم باسم الشعب الجزائري.حيث كلّف السّيد فرحات عباس بتحريره. بعد ذلك عقد اجتماع خاص آخر يوم 7 فيفري 1943، عرض فيه مشروع البيان المذكور على الحاضرين، ليقدم جاهزا يوم 31 مارس 1943 إلى السّيد: بيرتون، الذي قبله كأساس لأي إصلاحات سياسية مستقبلية في الجزائر. كما قدم إلى كل من الحكومات: الأمريكية، الإنجليزية، السوفيتية، والمصرية، وعصبة الأمم، والجنرال ديغول في اليوم الثاني(2).

حرص السّيد فرحات عباس في تحريره للبيان الذي نشره تحت عنوان: «بيان الشعب الجزائري» على إخراجه في شكل مقبول من طرف الجهات المعنية،من خلال أولا ميله إلى النظام الفيدرالي، إعجابا بالطروحات الأمريكية في تصوره للعلاقة المستقبلية بين فرنسا والجزائر، وثانيا، أن الإصلاحات المقترحة تجري في

1 - Ahmed. Mahsas : Op. cit. P : 165
2 - Claude. Collot : Op cit. P : 152.

إطار السيادة الفرنسية الكاملة، وثالثا أن هدف هذه الإصلاحات هو الاستقلال الذاتي للجزائر عن فرنسا.حتى لا يصطدم البيان برفض حزب الشعب الجزائري. كما حصل سنة: 1936 بالنسبة لمشروع فيوليت.

طلب الحاكم العام في الجزائر السّيد: بيروتون من الجزائريين حين استلامه لبيان «الشعب الجزائري» السالف الذكر، تم تقديم مطالبهم في نص مركز متضمن لنقاط ملموسة. الاقتراح الذي كان وراء ميلاد لجنة دراسة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين يوم 3 أفريل سنة 1943 من طرف الحاكم العام، وضمت الوفود الجزائرية إلى جانب السّيد: «Augustin .Berque – أغستان. بارك» محافظ الحكومة العامة. وهذا للإشراف على إعداد المطالب السّياسية اللازمة. وبالفعل اجتمعت هذه اللجنة أيام: 3 و14 أفريل و22 ماي 1943، وخرجت بالنص الإضافي للبيان الذي كان أكثر وضوحا ودقة من سابقه، لتضمنه صراحة إقامة جمهورية جزائرية تتمتع بمجلس جزائري تأسيسي، ينتخب من طرف جميع سكان الجزائر في نهاية الحرب، وتتحد فيدراليا مع فرنسا(1).

قدم النص الإضافي للبيان يوم 30 ماي 1943، التاريخ الذي وصل فيه الجنرال ديغول إلى الجزائر، والذي عين فيه الجنرال: «Georges.Catroux –جورج. كاترو» يوم 3 جوان 1943 خلفا لبيرتون. إلى جانب توليه منصبي محافظ دولة في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، المشكلة في اليوم نفسه، ومحافظ دولة لشؤون المسلمين. وهذا تنفيذا لخطة إبعاده لخصومه من التيارات السّياسية الفرنسية المتنافسة على السلطة منذ الإنزال البحري الأمريكي. حيث استطاع بذلك تجنيد الكل وراءه في مهمة مشروع تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني.

رفض الجنرال: «كاترو» بيان الشعب الجزائري، والنص المضاف إليه في اجتماع لجنة الإصلاحات للمسلمين المنعقد يوم 23 جوان 1943، حيث ذكر في هذا الصدد بأن الأمور بالنسبة إليه هي: «أن الجزائر جزء من فرنسا،

1 – Slimane Chikh. Op cit P : 43.

ولن نرضى أبدا برؤية الجزائر مستقلة»(1). وكلف في الوقت نفسه «أغستان بارك» بإعداد إصلاحات محدودة أعطت الأمريات الست ليوم 6 أوت 1943، وبذلك سد الطريق أمام كل محاولة لتطبيق ما تضمنه البيان، والنّص المضاف إليه من مطالب. الشيء الذي اعتبره السّيد فرحات عباس ورفاقه مهزلة كبيرة، ووجهوا رسالة احتجاج إلى الجنرالين: «ديغول، وكاترو». لكن هذا الأخير المصمم على تطبيق مشروعه اجتمع يوم 22 سبتمبر 1943 بالوفود المالية في دورة استثنائية. الفرصة التي وجدها السّيد فرحات عباس ورفاقه سانحة للتعبير عن سخطهم. حيث انسحبوا من الاجتماع، في الوقت الذي كان فيه الحاكم العام يلقي كلمته. التصرف الذي اعتبره هذا الأخير إخلالا بالنظام العام في زمن الحرب، فحل الوفد المالي الجزائري، وفرض الإقامة الجبرية على السيدين: «فرحات عباس، وعبد القادر السايح» يوم 25 سبتمبر في جنوب وهران لغاية يوم 02 ديسمبر 1943، تاريخ إطلاق سراحهم. لأن الهدف الأساسي من إجراءاته القمعية السابقة هو إعادة إمساك زمام الأمر في الجزائر بقبضة من حديد.في هذا الوقت بالذات أعلن الجنرال ديغول في قسنطينة يوم 22 ديسمبر عن استعداده لإجراء إصلاحات عاجلة في الجزائر، جسدتها أمرية 7 مارس 1944، التي لم تخرج عن حيز مشروع فيوليت لسنة 1936.

كان ردّ فعل الجزائريين حاسما. حيث رفضوا إصلاحات الطرف الفرنسي. وشرع السّيد فرحات في اتصالاته مع العلماء، وحزب الشعب، أسفرت عن ميلاد أحباب البيان والحرية في سطيف يوم 14 مارس 1944، التنظيم الذي سمح بتجنيد المعارضة الشعبية ضد الإصلاحات الحكومية المذكورة. خاصة معارضة حزب الشعب الجزائري، الذي استغله مناضلوه للخروج من سريتهم والدعوة إلى برنامج الحزب الوطني الاستقلالي. من خلال تشكيل قاعدته الشعبية، وبذلك أصبح السّيد فرحات على رأس تنظيم شعبي (أمين عام) لا يتحكم في قاعدته الشعبية. هذا التنظيم الذي دعا في الأول إلى تطبيق ما ورد في البيان والنص

1 – André.Nouschi : Op .Cit. p : 136.

المضاف إليه. أي الدعوة إلى فكرة الأمة الجزائرية والمطالبة بدستور لجمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي متحدة فيدراليا مع فرنسا. لكن سرعان ما تحولت هذه المطالب في مؤتمر أحباب البيان والحرية، الذي عقد خلال الفترة: 2 – 4 مارس 1945 إلى مطالب استقلالية صرفة. بعد مطالبة المجتمعين ببرلمان وحكومة للجزائريين، رافضين في الوقت نفسه فكرة إنجاز هذه المطالب تحت السّيادة الفرنسية، وفي الإطار الفيدرالي المقترح سابقا(1).

نظرت السلطات الفرنسية إلى ما جرى وقتذاك في الجزائر بقلق كبير فسنت القوانين القمعية ضدّ الجزائريين. مثل تلك التي تضمنها العددان: 85،86 من الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية يومي : 8 و9 أفريل سنة 1944، تحسبا لأي عمل شعبي مناهض لها(2). وبعد ذلك حاولت تهدئة الأوضاع باستخلاف الحاكم العام «كاترو»، بحاكم عام جديد هو السّيد: «Yves. Chataigneau – إيفاس شاتينيو، يوم 9 سبتمبر 1944. لكن ذلك لم يعالج الأوضاع، لأن جبهة أحباب البيان والحرية استقطبت مئات الآلاف من المتعاطفين الجزائريين. النشاط الذي لم يعجب المعمرين الرافضين لأي إصلاحات في الجزائر، حتى تلك التي تضمنتها أمرية 7 مارس 1944، وأصبحوا يبحثون عن الأعذار للانقضاض على الوضع في الجزائر بأي طريقة كانت، للحد من تصرفاتهم،التي اعتبروها تجاوزت حدّها، لإعادة فرض سلطاهم على السّكان، وإبراز أنفسهم القوة الوحيدة على الساحة الجزائرية. وبالفعل سار الوضع في البلاد على هذا النحو وأصبحت التحرشات بالجزائريين يومية من طرف غلاة الاحتلال الفرنسي. في الوقت الذي ازداد فيه ضغط الشارع الجزائري بقيادة حزب الشعب الجزائري، الذي أصبح مناضلوه يطالبون علانية بإطلاق سراح مصالي الحاج زعيم الحزب، وتحقيق مطالبهم الاستقلالية. وهي المرة الأولى التي انتقلت فيها المطالبة بحقوق الجزائريين إلى القاعدة الشعبية.

1 - Jaques. Berque : Op cit. P. 300

2 - Journal officiel de la république Française, N° 85 et 86 du 8 avril et 9 avril 1944 .Op cit.

لم يجد السّيد فرحات عباس أمام أخذ الأحداث لهذا المنحى إلاّ تهدئة الأوضاع، من خلال الدعوة إلى الهدوء واليقظة لتفويت الفرصة على المتربصين بالجزائريين. مثلما قام بذلك يوم 2 أفريل 1945 كأمين عام لأحباب البيان والحرية. هذا في الوقت الذي قامت فيه سلطات الاحتلال بنقل مصالي الحاج من إقامته الإجبارية إلى المنيعة، ثم إلى برازفيل. وكأنها تعمدت الفعل في هذا الظرف بالذات، لصّب الزيت على النار، وتأجيج غضب مناضليه. وكان ذلك بالفعل،حيث ازداد ضغط الشارع الجزائري من أجل إطلاق سراحه.

ضاعف السّيد فرحات عباس نداءاته إلى الهدوء واليقظة، لكن استفزازات المسؤولين الفرنسيين في إدارة الاحتلال، الذين راحوا يطالبون بحل تنظيم أحباب البيان والحرية. كما طالب بذلك عامل عَمالة الجزائر: «Périllier – بريلي» يوم 10 مارس 1945(1)، ويطلقون الإشاعات الموحية بأن الجزائر ستشهد قريبا اضطرابات يحّل على إثرها حزب كبير كما ذكر عامل عَمالة قسنطينة: «Lestrade Carbonnel – لستراد كاربونال» إلى الدكتور: «سعدان»(2).

في ظل الظروف المذكورة المشحونة بالتوتر، لم تحرك السلطات الفرنسية ساكنا في الجزائر، لاحتواء الوضع والحيلولة دون انفجاره، بل بالعكس فإن المعمرين وأنصارهم في الإدارة والشرطة سعوا حثيثا إلى توجيه الأحداث نحو ذلك، لأنها بالنسبة إليهم الفرصة التي يعيدون فيها الجزائريين إلى نقطة الصفر على مستوى مطالبهم الوطنية. وكانت مدينة سطيف مقر إقامة السّيد فرحات عباس الأمين العام لأحباب البيان والحرية المكان المفضل لإطلاق شرارة هذه الاضطرابات يوم الثامن ماي 1945، والانقضاض على الشعب الجزائري بارتكاب في حقه أبشع الجرائم، التي ذهب ضحيتها 45 ألف جزائري.حصدتها آلة الحرب، لتعيد لأصحابها الهيبة التي فقدت في مواجهة الجيش الألماني بالأمس.

1 - Benjamin .Stora , Zakya .Daoud : Op cit. P:142

2 - Ahmed Mahsas : Op. cit. p: 195

لم تكتف السّلطات الفرنســية بتدخلاتها القمعية لتوقيف الاضطرابات، بل كانت لها أحداث ســطيف وقالمة البداية لتنفيذ مشروعها السّياسي بعد الحرب في الجزائر، واتخاذ سلسلة من الإجراءات القمعية. مثل ملاحقة مناضلي أحباب البيان والحرية، والزج بعشرات الآلاف منهم في المحتشدات والسجون، وإعدام المئات دون محاكمة، وحل تنظيمهم، وإغلاق مدارس جمعية العلماء المسـلمين يوم 14 مــاي 1945.

أما السّــيد فرحات عباس، فإنه اعتقل يوم بدايـــة المجازر في مكاتب مقر الحاكم العام وهو يتهيأ لتقديم تهانيه لهذا الأخير بالنصر المحقق على ألمانيا[1].

بعد مجازر 8 ماي 1945 دخلت الحياة السّياسـية داخل الجزائر في سـبات شـــتوي. لقد تحقق ما أرادت إدارة الاحتلال الفرنسية، قمع الجزائريين من أجل إعادة ترتيب الأوضاع في البلاد، أي هندستها بكيفية تستعيد بها قوتها الاستعمارية علــى الجزائريين، الذين لاحق لهم بالمطالبة بأي شـــيء، بل يكتفوا بما يقدم لهم. وبالفعل ســارت.الأمور بعد هذا التاريخ في هذا الاتجاه، وجسدها ميدانيا قانون 7 أوت 1945، الذي منح الجزائريين الأهليين المشــكلين للهيئة الانتخابية الثانية حق التمثيل في البرلمان الفرنسي بثلاثة عشر منصبا أسوة بالهيئة الانتخابية الأولى للمعمرين. وهذا دون استشارة الجزائريين. قاطعت حركة أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري المحظورين الانتخابات البلدية، التي جرت يوم 5 أوت 1945 وكذا انتخابات المجلس التأسيسي الفرنسي، التي تمت يوم 21 من الشهر نفسه.المناســبة التي اســتغلتها حركة المنتخبين بزعامة الدكتور بن جلول، التي تحصلت على ســبعة مقاعد من ثلاثة عشر مقعدا. بنسبة امتناع بلغت أكثر من خمســين في المائة[2]. لقد تحقق للإدارة الفرنسية ما خططت له في مجازر 8 ماي 1945 وأعادت الجزائريين إلى حجم المســتعمر(بفتح الميم) المقموع، وهناك من الجزائريين من ســار في الدّرب المرسوم ونشط الحياة السّياسية الخاصة بالأهليين.

1 - Menry. Alleg : Op cit .p : 262.

2 - Jacques.Berque : Op .Cit. p : 309.

مثلما فعل الدكتور بن جلول بمشاركة الشيوعيين، والاشتراكيين في الانتخابات البرلمانية الســابقة، وأصبح الجزائريون أمام العالم ممثلين في أعلى هيئة دســتورية لفرنســـا.

في إطار الواقع الاستعماري المذكور المفروض على الجزائر بعد مجازر 8 ماي 1945 جاءت قرارات العفو المصادق عليها من طرف البرلمان الفرنســي يوم 2 مارس 1946، والتي أطلق بموجبها يوم 16 من الشــهر نفسه سراح العديد من المعتقلين الجزائريين، من بينهم السيدين فرحات عباس والبشير الإبراهيمي[1].

كان وقع المجـــازر المرتكبة في حق الجزائريين كبيرا على السّــيد فرحات عباس، إنها الأحداث التي يجب اســتخلاص الدروس من وقائعها مســتقبلا في ممارسة العمل السّياسي على الساحة الجزائرية، وفي بناء استراتيجية المستقبل في مواجهة الاحتلال الفرنسي. في ضوء المعطيات المذكورة استأنفت هذه الشخصية الجزائرية نشاطها النضالي بتأسيس حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في أفريل 1946، الذي انفصل فيه ببرنامجه السياســي عن حزب الشعب الجزائري الحامل للواء المطلب الوطني الاستقلالي، والذي تبنى فيه العمل السياسي في إطار الشرعية الفرنسية.تحت شعارات : «لا اندماج،لا أسياد جدد، لا انفصال»، بل من أجل جمهورية جزائرية مستقلة في إدارة شؤونها الدّاخلية (الميزانية، والتشريع بواسطة برلمان جزائري ينتخب عن طريق الاقتراع العام) عضو شريك في الاتحاد الفرنسي، الذي تعود إليه مهام الإشــراف على السّياسة الخارجية، والتخطيط الاقتصادي للمشاريع الكبرى، وشؤون الدفاع العســكري[2].

من أجل التعريف بمبادئ حزبه الجديد وسط الجزائريين وسكان الجزائر من أصل أوروبي وزّع السّيد فرحات عباس بمناسبة أوّل ماي 1946 منشورا سياسيا من ثلاث صفحات تحت عنوان: «تصديا لجرائم الاستعمار وفشل الإدارة» في شــكل نداء للشبيبتين: الجزائرية والفرنسية في الجزائر. طبع منه ألف وخمسمائة

1 - Ahmed. Hamache : Op cit. .p : 75.

2 - Ch- Robert. Agéron : Op cit. P : 83.

نسخة، وفيه دعا إلى التعاون الفرنسي الإسلامي من أجل تحرير الجزائر من عقدة المستعمر، وحقد المحتل، وتحقيق مشروع جزائر جديدة متحدة فيدراليا طواعية مع فرنسا جديدة غير استعمارية[1]. لأن الشعب الجزائري في نظره شعب شاب بحاجة إلى التعاون مع أمة عظيمة (فرنسا)، من أجل استكمال تربيته الديموقراطية والاجتماعية، وتحقيق تقدمه الصناعي والعلمي، ومواصلة تجدده الثقافي والفكـري.

إن الطرح السّياسي للسّيد فرحات عباس من خلال برنامج الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري يوضح أنه الشـخصية السّياسية المؤمنة بالقيم الديموقراطية لثورة 1789، والمتبنية للثقافة الفرنسـية في مجالاتها التربوية والعلمية والفكرية، لبعث جزائر جديدة، منسلخة عن محيطها الثقافي العربي الإسلامي، وانتمائها «الجيو-سياسي» العربي، ومندمجة - كما ذكر السّيد أحمد مهساس - مع نظام «اقتصادي - ثقافي» استغلالي تسلطي، عرف منذ ذلك الحين بالاتحاد الفرنسي. المشروع الذي كان محل رفض حزب الشعب الجزائري، بقيادة السّيد مصالي الحاج، لأنه كان ضد استقلال الجزائـر[2].

دخل السّيد فرحات عباس انتخابات البرلمان الفرنسي ليوم 2 جوان 1946، وتحصـل فيها على فوز عريض مكّنه من أخذ أحد عشـر مقعدا من جملة ثلاثة عشـر مقعدا مخصصة للهيئة الانتخابية الثانية. وهذا في غياب منافسـة حزب الشـعب الجزائري، الذي امتنع عن المشاركة، وكان هذا الفوز بالنسبة لمسئولي الاتحاد الديموقراطي للبيـان الجزائري الحافز الذي جعلهم يؤمنون أكثر من ذي قبل بأن الانتخابات هي السبيل الوحيد لتحقيق مشروعهم السياسي. أي تحقيق الثورة بواسـطة القانون. مما كان وراء تحمسهم للسّير في النهج المذكور. وقبل ذلك يوم 7 ماي 1946 جاء قانون : «Gueye - قـاي» الذي مُنح الجزائريون بموجبه المواطنة الفرنسـية، لكن مع الإبقاء في الوقت نفسه على الهيئة الانتخابية الثانية،وحرمان المرأة الجزائرية من حق التصويت، وبذلك لم يأت بجديـد.

1 - Abdérahim. Taleb-Bendiab : Op cit. p 72.

2 - Ahmed. Mahsas. Op cit. p 218.

تجسد الحماس السالف الذكر للسّيد فرحات عباس ورفاقه في حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في طرحهم لمشـروع قانون تأسـيس الجمهورية الجزائرية يوم 2 أوت 1946 أمام البرلمان الفرنسـي، وفيه اقترح أن تكون هذه الجمهورية مستقلة تتمتع بحكومتها الخاصة، وعلمها الوطني ومجلسها التأسيسي المنتخب عن طريق الاقتراع العام، والمالك لسـلطة التشريع، ويكون لها رئيسا يساعده مندوب عام، يعين من طرف فرنسا، لتوجيه الحكومة الجزائرية ومراقبة الأمن الخارجي للبلاد، لكن المشـروع رفض من طرف البرلمانيين الفرنسيين[1]، الذين صوتوا يوم 5 أكتوبر من السنة نفسها على قوانين دعّمت سياسة احتلال الجزائـر من خلال رفض الاتحاد القائم على الاتفاق الحرّ بين الجزائر وفرنسـا، وتكريس صيغة التسـيير الإداري الذاتي للبلاد، وإبقائها للهيئة الانتخابية الثانية. مع رفع عدد أعضائها على مسـتوى البرلمان الفرنسـي إلى خمسة عشر مقعدا، وتحديد تمثيل الجزائريين داخل مجلس الجمهورية بسبعة مقاعد (سيناتـور)[2].

وقفـت إدارة الاحتلال في الجزائر دائما ضد توّحد الجزائريين جبهة واحدة ضدها، متبعة في ذلك سياسـة فرق تسد، وعملت دائما على تفريق صفوفهم بشـتى الطرق. وهي في هذا الصّدد لم ترض على الفوز الكبير المحقق من طرف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، والحل بالنسـبة إليها هو إيجاد منافس قوي له على السـاحة الجزائرية،في هذا السّياق تم إطلاق سراح السّيد مصالي الحاج، الذي وصل إلى بوزريعة بأعالي مدينة الجزائر في 13 أكتوبر سنة 1946، ليؤسس حزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، بدل حزب الشـعب المحظور، ويدخل به انتخابات العاشر نوفمبر (البرلمانية) من السنة نفسها، ويتحصل على خمسة مقاعد. هذه الانتخابات التي لم يشارك فيها حزب السّيد فرحات عباس لأسـباب أرجعها هذا الأخير إلى عدم القيام بحملة انتخابية ضد حزب شقيق، ومعارضة مبدأ استقلال الجزائـر[3].

1 - Jacques.Berque : Op cit. p : 311.

2 - Journal officiel de la république française N° 235 du 7 et 8 octobre 1946.

3 - Benjamin .Stora ,Zakya.Daoud : Op cit .p : 175.

بالرّغم من مناورات إدارة الاحتلال الهادفة إلى ضرب كل تمثيل سياسي قوي للجزائريين على الساحة الجزائرية، إلاّ أن حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بدا خلال هذه الفترة الحزب الأكثر تنظيما ونشاطا واستجابة لدى الجزائريين. وتجلى ذلك مرة أخرى في انتخابات يوم 24 نوفمبر 1946، التي تحصل فيها على أربعة مقاعد من سبعة مقاعد داخل مجلس الجمهورية(1).

استغل السّيد فرحات نجاح حزبه في تجنيد الجزائريين إلى صفه،وأعاد طرح مشروع قانون الجمهورية الجزائرية داخل الاتحاد الفرنسي على البرلمان الفرنسي يوم 21 مارس 1947 من طرف السادة: مصطفاوي، بن خليل، سعدان، مهدادي. لكن هذه المحاولة فشلت برفض المجلس الوطني الفرنسي للمشروع السّالف الذكر. العامل الذي جعل زعيم حزب الاتحاد الوطني الديموقراطي لا يشارك في أشغاله أثناء مناقشة قانون جديد للجزائر في دورته الصّيفية لسنة 1947، احتجاجا على ذلك. هذه الدورة التي تم فيها المصادقة يوم 20 سبتمبر على هذا القانون التنظيمي للجزائر، الذي نص صراحة في مادته الأولى على أن الجزائر هي مجموعة عُمّالات ذات شخصية مدنية واستقلال مالي وتنظيم إداري خاص، والذي حافظ فيه المُشرع الفرنسي على سلطة الحاكم العام الفرنسي في الجزائر كالسابق على مستوى المادة الخامسة، مع الإبقاء أيضا على نظام الهيئتين الانتخابيتين.طبقا لما جاء في مادته الثلاثين. أي التغييرات المقترحة لم تتناول الجوانب الجوهرية، التي تحرر الجزائريين من قبضة الاحتلال، بل تناولت جوانب نقول عنها: تجاوزتها الأحداث.مثل منح حق الانتخاب للمرأة الجزائرية في المادة الرابعة، وتحويل نظام الحكم العسكري لمناطق الجنوب الجزائري إلى نظام مدني على غرار مناطق الشمال في المادة خمسين. إلى جانب إلغاء العمل بنظام البلديات المختلطة في المادة الثالثة والخمسين، وهكذا بدا هذا القانون متناقضا فيما يدعو إليه من مساواة بين سكان الجزائر في المادة الثانية، وما يكرسه فعلا على أرض الواقع من خلال المساواة في التمثيل الانتخابي بين مليون أوروبي،

1 - Jacques.Berque : Op .Cit. p : 316.

وثمانية ملايين جزائري(1). كما ذكر منذ قليل.إلى جانب منح كل صلاحيات تسيير شؤون سكان الجزائر المَدَنية إلى الحاكم العام الفرنسي، ما عدا مجالي التربية، والعدالة اللذين خضعا إلى إشراف الحكومة «الفرنسية الأم»،حسب المادة السابعة والأربعين(2).

خيّب القانون التنظيمي للجزائر آمال الجزائريين في تحقيق استقلالهم حتى داخل اتحاد فرنسي جديد. كما دعا إلى ذلك السّيد فرحات عباس. وما المساواة التي تضمنتها ديباجة الدستور الفرنسي ليوم الثامن أكتوبر 1946، من خلال ما نصت عليه حرفيا : «تتشكل فرنسا مع شعوب ما وراء البحر اتحادا قائما على المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز عرقي أو ديني»(3). حيث كان ذلك كذبة كبيرة على الشعب الجزائري أمام الرأي العام الدولي. و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، لأنه حتى المواد التي تضمنها هذا القانون التنظيمي لم تطبق في أرض الواقع، بفعل التزوير الانتخابي الذي أصبح ممارسة رسمية عامة في البلاد.

رفض الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري القانون التنظيمي للجزائر السالف الذكر، حيث انسحب أعضاؤه من مناقشته. كما رفض من طرف حركة الانتصار للحريات الديموقراطية للسّيد مصالي الحاج، الذي حقق فوزا عريضا في الانتخابات البلدية، التي جرت في أكتوبر مباشرة بعد نشر القانون السالف الذكر، وتحصل على نسبة: 33 في المائة من الأصوات وأصبح موجودا في العشرات من البلديات الجزائرية. أما حزب السّيد فرحات عباس فلم يتحصل سوى على نسبة: 18 في المائة من الأصوات. الأمر الذي لم تهضمه السلطات الفرنسية، التي سارعت إلى إبعاد الحاكم العام: «شاتينيو»، الذي اعتبر من طرف وزير الداخلية الفرنسي «René. Mayer–روني مايار « ضعيفا، وإحلال مكانه الاشتراكي: «Marcel Edmond, Naégelen. مارسال — إدمون نيجلان»، الذي قرر التصدي للتيار الوطني الجزائري بتوجهاته المختلفة. حيث

1 - Henry .Alleg : Op. Cit.p : 271.
2 - Journal officiel de la république Française,N° 223 – du 21 septembre 1947.Op cit.
3 – Journal officiel de la république française N° 253, du 28octobre 1946. Op. Cit.

أمـــر إدارته باســـتخدام التزوير من أجل بلوغ غايتـــه. وكان الأمر كذلك في انتخابات المجلس الجزائـــري التي أجلت في بداية الأمر، لتحضير طبخة التزوير بصورة محكمة، وكان الأمر كذلك حينما جرت يومي 4 و11 أفريل 1948 في جوّ القمع المسلط على الجزائريين، حيث تم فيها اعتقال 36 مرشحا من جملة 59 مرشحا في حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، وقتل فيها على الأقل اثنا عشر جزائريـــا من طرف قوات إدارة الاحتلال، التي تعمدت إجراء هذه الانتخابات بالكيفية المذكورة لترهيب «الأهالي» وفرض الأمر الواقع عليهم، بتزوير النتائج، التي أعطي فيها ثمانية مقاعد لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (7 مقاعد في الدور الأول، ومقعد واحد في الدور الثاني) وتســـعة مقاعد لحركة الانتصار للحريات الديموقراطية (في الدور الأول، اعتقل خمســـة من أصحابها مباشرة بعد ظهور النتائج) و41 مقعدا لأعوانها (في الدور الثاني)(1).

لم يرض حزب السّـــيد فرحـــات عباس عن النتائج الـــتي فرضت في هذه الانتخابات المزورة، وشن حملة إعلامية ضد ممارسات إدارة الاحتلال في الجزائر داخل البلاد وخارجها. هذه الممارسات التي تواصلت على مستوى الانتخابات البلدية التي جرت في 17 جوان 1951، والتي لم يتحصل فيها الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري سوى على نسبة: 11.9 في المائة من الأصوات، وحركة الانتصار للحريات الديموقراطية على نســـبة: 15.5 في المائة(2).

في مثل هذا الوضع حاول حزب السّيد فرحات عباس تنسيق جهود حزبه مع الشيوعيين، والوطنيين الاستقلاليين والعلماء، لمواجهة الوضع المذكور من خلال تكويـــن الجبهة الجزائرية للدفاع واحـــترام الحريات يوم 25 جويلية 1951، التي تمحور برنامجها السياســـي حول مطالب إلغاء نتائج انتخابات 17 جوان 1951 البلدية، واحترام حرية التصويت في الهيئة الانتخابية الثانية، واحترام حرية الرأي (الصحافة، الاجتماعات) والوقوف ضد القمع وتدخل الإدارة في شـــؤون الدّين

1 - Ahmed.hamache : Op cit. P : 79
2 - Benjamin .Stora ,Zakya .Daoud : Op cit p : 189

الإســـلامي للســـكان.(1). لكن تباعد هذه الحركات الجزائرية في نظرها للواقع الجزائري واختلاف طروحاتها السّياســـية وتناقض مذاهبها الإيديولوجية، كان وراء ضعف هذه الجبهة وفشـــلها في مواجهة سياســـة إدارة الاحتلال، التي زاد قمعها خلال هذه الفترة للجزائريين خاصة منهم الوطنيين الاستقلاليين. وفي هذا الصّدد تشـــير المراجع إلى أن حصيلة القمع في سنة 1953 كانت ثقيلة. حيث تم إصدار في حقهم 945 ســـنة سجن، و570 ســـنة بالإبعاد في أقل من سنتين(2).

في مثل الظروف المذكورة أصبح النضال السّياســـي مستحيلا، والأحزاب السّياســـية الجزائرية فقدت مصداقيتها لدى الجزائريين. لاســـيما حزب السّيد فرحات عباس المتشبث دائما بفكرة تحقيق الجمهورية الجزائرية داخل الاتحاد الفرنسي، وفي إطار السيادة الفرنسية والقانون الفرنسي. كما نصت على ذلك اللائحة السياســـية العامة المصادق عليها في المؤتمـــر الثالث للاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري أيـــام: 7 و 8 و 9 سبتمبر 1951(3).

أدخـــل الوضع المذكور الأحزاب السّياســـية الجزائرية في نفق مســـدود، لاسيمـــا منها حزب السّـــيد فرحات عباس الذي عرف أزمة حادة بفعل فقده قاعدته الشـــعبية الـــتي أصبحت لا تثق في تحقيق الجمهوريـــة الجزائرية بالقانون الفرنســـي. بعدما ســـدت أمامهم الآفاق في تغيير هذا الواقع المر الذي عبّر عنه السّـــيد فرحات عباس شخصيا ســـنة: 1953 : «لا توجد حلول أخرى سوى الرشاشـــات»(4). هذا في الوقت الذي بدأت فيه رياح التغيير تعصف في تونس والمغـــرب وفي العديد من بلدان العالم الثالـــث الأخرى، وأصبحت فكرة العمل المســـلح لدى بعض الوطنيين الاســـتقلاليين الجزائريين مشروعا في طور الإعداد لتحرير الجزائر من قبضة الاستعمار الفرنسي، وعنوانا لثورة الفاتح نوفمبر 1954 موضوع دراستنـــا.

1 - Abdérahim Taleb - Bendiab : Op. cit P. 95.
2 - Henry.Alleg : Op. cit. p : 280
3 - Jacques.Berque : Op. C it. p :295.
4 - Ch- Robert,Agéron : Op .Cit. p : 96.

الفصل الثالث

ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية

1 – مواضيع ثورة أول نوفمبر في جريدة الجمهورية الجزائريـــة.

تتنـــاول هذه النقطة الحيز المكاني المخصص لمواضيع حدث ثورة أول نوفمبر 1954 في المساحة المطبوعة لجريدة الجمهورية الجزائرية على مستوى كل عدد، وخلال فترة الدراسة كلهـــا.

إن الهــدف من بحث هذه النقطة يتمثل أساســـا في تحديد الأهمية الإعلامية التي حظي بها الحدث المدروس في الجريدة من طرف الحزب الديموقراطي للبيان الجزائري. وهذا كمقدمة تمهد للقارئ معرفة درجة حضور ما نحن في صدد بحثه فوق صفحات هذه الجريدة. وبالتالي تحديد درجة المجهود المبذول في ذلك.

إنّ أنجـــع طريقة لتحديد درجة اهتمام الجريـــدة بالحدث المبحوث إعلاميا، تتمثل في دراســـة الموضوع ضمن مجهودها العام المبذول في نشــرها للأحداث المختلفة فوق صفحاتها في شكل مواد مطبوعـــة.

وفقا لما ورد، فإنّ هذه الدراسة تقوم على أساس المساحة المطبوعة للجريدة المدروسة، ذات العلاقة الوطيدة بمقاسها، الذي صدرت فيه، والمتمثل في المقاس النصفي: 42 ســم x 30 ســم. لكن هذا المقاس غير ممثــل للأبعاد الحقيقية للمســـاحة المطبوعة على مســـتوى الصفحة الواحدة، لأنه يمثل القطع الورقي للجريدة. وبالتالي فهو يشمل الهوامش البيضاء المحيطية، التي بلغ عرض الجانبية منها لجهتي: اليمين والشمال للصفحة: 4 سم. ولجهتي: الأعــلى والأســفل: 3.5 ســم. ومن هنا فإن الأبعاد الحقيقية للمساحة المطبوعة لجريدة الجمهورية

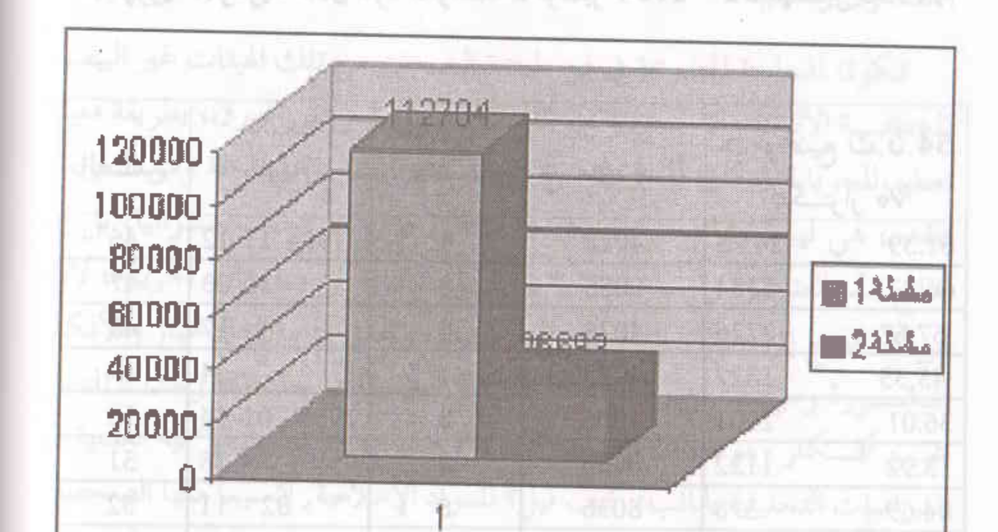
الجزائرية هي: 38 سم x 26.5 سم. كما تمت الإشارة إلى ذلك فوق الجدول رقم: 1.

تتكون المساحة المطبوعة في فن طباعة الصحف من تلك الهيئات غير البيضاء المختلفة الألوان والأحجام وثقل اللون، التي تطبع على الورق، بطريقة معينة تعطي للجريدة شكلها المميز لها عن غيرها. لأن المساحة المطبوعة وفق التعريف المقدم، هي ليست وحدات مطبوعة متناثرة فوق الصفحات عشوائيا، بل إن إنتاج هذه العناصر، واستخدامها فوق كل صفحة من صفحات الجريدة، لابد من أن يخضع إلى الخط السياسي للجريدة، ويحقق رأيها في الأخبار والأفكار المنشورة وموقفها من وقائعها، بحكم أن الجريدة في حد ذاتها وحدت للتعبير عن أفكار ومواقف الجهة المصدرة لها. وهنا تكمن الأهمية العلمية في الدراسات التحليلية لجانب: كيف قيل؟ للمواد الإعلامية. لاسيما منها الصحفية. لأن دراسة هذه الجوانب الفنية الخاصة بما تنشره وسائل الإعلام. أي بحث جوانب ما يعرف في الصحافة بفن الإخراج يمكن الباحثين من تحديد الطريقة التي تعتمدها الجريدة في عرض مواد الحدث المدروس، للإعلان من خلال هذا العرض عن آرائها، ومواقفها الخاصة.

إن دراسة ثورة أول نوفمبر 1954 من خلال ما نشرته جريدة الجمهورية الجزائرية من مواد، يدخل ضمن الطرح السالف الذكر. أي أننا نسعى في هذا البحث إلى دراسة الشكل المادي للمواد المذكورة، لنتوصل من ذلك إلى تحديد المضمون السّياسي الخاص بآراء، ومواقف حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، من الحدث المذكور. باعتبار الجريدة المدروسة ناطقا رسميا له يكمن دورها الإعلامي الأول في التعبير عن نظرة هذا الحزب، ومواقفه السياسية تجاه الأحداث المختلفة.

جدول رقم: 1 يبين مساحة المواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.

العدد	تاريخ	حجم	م. مطبوعة	م. مواضيع ث.ن.54	التكرار %
46	1954-11-12	4	4028	24.73	61.39
47	" - 12-03	8	8056	5384	66.83
48	" - " - 17	4	4028	2726	67.67
49	" – " - 24	4	4028	1827	45.35
50	1955 - 01-14	8	8056	2901	36.01
51	" - " – 28	8	8056	1122	13.92
52	" - 02 – 11	8	8056	378	04.69
53	" - " – 18	4	4028	711	17.65
54	" - " - 25	8	8056	1412	17.52
55	" - 03 04	4	4028	787	19.53
56	" - " - 11	8	8056	1739	21.58
58	" - 04- 01	8	8056	1642	20.38
60	" - " - 15	4	4028	420	10.42
61	" - " - 22	4	4028	- 0 -	- 0 -
62	" - 05 – 20	8	8056	496	06.15
63	" - 06- 10	8	8056	- 0 -	- 0 -
64	" – " – 24	4	4028	463	11.49
65	" - 07-29	4	4028	680	16.88
66	" - 12-16	4	4028	1522	37.78
مج			112784	26683	23.65

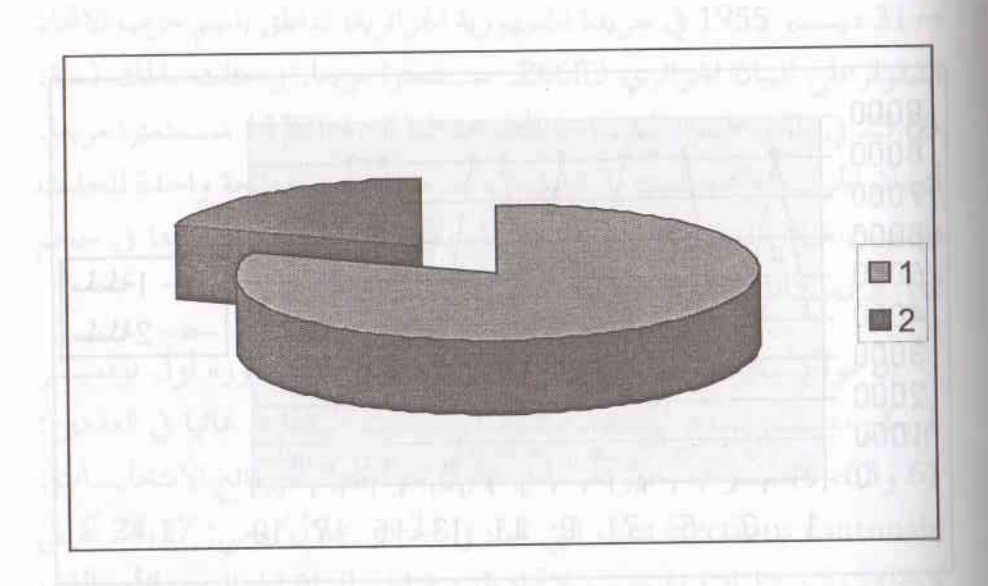


رســـم توضيحـــي رقـم: 1 (أ) يبين مساحة المواضيع المنشورة عـــن ثورة نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فتـــرة الدراســـة: 1 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955.

---

(1) - المساحـــة المطبوعة في جريدة الجمهورية الجزائريـــة.

(2) - مساحـــة مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954.



رســـم توضيحـــي رقـم: 1 (ب) يبين نسبة مساحة المواضيع المنشـــورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 ضمن المساحة المطبوعة في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955.

---

(1) - نسبـــة المساحـــة المطبوعـــة.

(2) - نسبـــة مساحـــة مواضيع ثورة أول نوفمبر.

رسم بياني رقم: 1 (ج) يبين الحركة العدديـــة لمساحة المواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 ضمن المساحة المطبوعة في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراســة: 1 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955.

---

(1) – بيـــان المساحــة المطبوعــة.

(2) – " مساحــة المواضيع المنشورة عن ثورة أول وفمبر : 1954.

تحقيقــا لكل ذلك يبين الجدول رقم: 1 أن مساحة المواضيع الخاصة بثورة أول نوفمـــبر 1954 بلغت خلال فترة الدراســة المحددة بـ: 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955 في جريدة الجمهورية الجزائرية، الناطق باسم حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري 26683. ســنتمترا مربعا. واحتلت بذلك نسبة: 23.65 في المائة ضمن المســاحة المطبوعة البالغة: 112784 ســنتمترا مربعا. أي أن الجريـــدة خصصت بالتقريب في كل عدد معدل صفحة واحدة للحدث المبحوث خلال صدورها في أربع صفحات، وصفحتين أثناء ظهورها في حجم ثماني صفحــات.

إنّ مواكبــة جريدة الجمهورية الجزائرية لوقائع حدث ثورة أول نوفمبـــر لم يكن متســاويـــا في أعدادها المنشــورة، حيث لم تتناوله نهائيا في العددين: 61 و63، لانصــراف جهودهـــا في الأول نحو تغطيــة وقائع الانتخابـــات: Les élections cantonale، التي تمت في الجزائر خلال يومي: 17، 24 أفريل 1955، والتي شارك فيها حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري. الأمر الذي جعلهـــا تكرس كل جهودها للحملة الانتخابية الخاصة بمرشـحي الحزب، وفي الثاني إلى تقديم تحليل تاريخي لجوانب الأزمة الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي. وبالتالي لم تتطرق فيه نهائيا إلى الموضوع المــدروس.

أمـــا الأعـــداد التي ركـــزت فيها الجريدة علـــى إبراز حدث ثـــورة أول نوفمبر 1954، فبلغت فيها مســاحة هذا الأخير ضمن المســاحة المطبوعة نسبا تراوحت بين 36.01 في المائة و67.67 في المائـــة. ومجموعها ستة أعداد تنتمي إلى فترتين متميزتين من فترات الدراســــة. أي فتـــرة: 12 نوفمبـــر 1954 – 14 جانفي 1955، والتي صدرت فيها خمســـة أعداد. كانت حسب درجة تغطيتها للحدث كالتالي: 48، 50، 46، 49، 47، هذه الأعداد التي احتل الحدث المبحوث في مساحاتها المطبوعة، حسب الترتيب السابق النسب التالية:

– نسبـــة : 67.67 في المائة. أي مساحـــة 2726 سم^2

– نسبـــة : 66.83 في المائة. أي مساحـــة 5384 سم^2

– نسبـــة : 61.39 في المائة. أي مساحـــة 2473 سم^2

– نسبـــة : 45.35 في المائة. أي مساحـــة 1827 سم^2

– نسبـــة : 36.01 في المائة. أي مساحـــة 2901 سم^2

إن أول ملاحظـــة يمكن تسجيلها حول الأرقام المقدمة، تتمثل في أن مساحة الحيز المكاني المخصص فوق صفحـــات الجريدة للموضوع المعالج، ارتبط طردا مـــع حجم ظهورها. إذ كلمـــا ارتفع حجم العدد إلى ثمـــاني صفحات رافقته زيادة في المساحة. وهـــو الشيء الذي لم تبرزه النسبتين المقدمتين على مستوى العدديـــن: 47، 50.

أمـــا الملاحظة الثانية، التي يمكن وضعها عن الأرقام السـابقة، فتتمثل في أن التغطية المكثفة للحدث جاءت مباشرة بعد انطلاق ثورة أول نوفمبر 1954. مّما يبين أن الجريدة تفاعلت كثيرا معه كحدث جديد على الساحة الجزائرية، وأولته العناية الكبيرة، من حيث تحميل الإدارة الفرنسـيـة مسـؤولية ما أسمته بأحداث نوفمبر. معتبرة إياها عدم استقرار في البلاد، أدت إلى زرع العداوة بين الجزائريين المسلمين وسكان الجزائر ذوي الأصول الأوروبية. وفتحت المجال أمام ممارسة القمع الاستعماري ضد الشعب الجزائري. على غرار ما حدث في 8 ماي 1945. لذا دعت السـلطات الفرنسية إلى تهدئة الأوضاع، من خلال إجراء إصلاحات سياسية، في إطار السيادة الفرنسية في الجزائر. أساسها تطبيق ديموقراطية حقيقية تضمن للجزائريين والأوروبيين حق العيش في وئام دائم، داخل جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا. أي طالبت الجريدة السلطات الفرنسية بتطبيق البرنامج السياسـي، الذي وضعه الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري سنة: 1946[1]. في إطار بحثه عن حل للأزمة السياسية في الجزائر آنـذاك.

1- Ahmed.Hamache : Op.cit. p : 75.

كمـا تناولت الجريدة في مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 إلى جانب ذلك موضوع الرّد على الصحافة التابعة لكبار المعمرين في الجزائر الداعية إلى مواجهة أحـداث نوفمبر بالعنف، لإخمادها في المهد. على غـرار ما حدث في 8 ماي 1945. رافعة شعار أن الأحداث المذكورة تشكل خطرا كبيرا على وجود سكان الجزائـر من أصل أوروبي، لذلك فلا تسـامح مع مرتكبيها والمتعاطفين معهم. وكان ردّ جريـدة الجمهورية على هذه الصحافة الاسـتعماريـة. مثل جريدة «La dépêche quotidienne – لاديـاش كوتيديـان» – التابعة للمعمر Bourgeau – بورجـو – هو التأكيد على أن الحل الأمثل للوضع المتفاقم في الجزائر يكمن في الابتعاد عن العنف، والتقرب من تطبيق إصلاحات سياسـية تضمن للجميع حق التصرف في مصيرهم. محاولة بهذا الخطاب طمأنة سـكان الجزائر من أصل أوروبي، بأن ارتباط مصيرهم بالجزائر يحتم عليهم عدم الانسياق وراء ما تدعو إليه صحافة الإقطاعيين المعمرين، والتعاون مع الجزائريين المسلمين، لوضع حد للسياسة الاستعمارية في الجزائر وإحلال بدلها سياسة تضمن للجميع حق العيش في حريـة.

كما أن الجريدة في تناولها لمواضيع ثورة أول نوفمبر لم تتوان في كشف فضائح القمع الاستعماري ضد الجزائريين. مثل استخدام سلاح النابالم في قصف قرى في منطقة الأوراس[1]، وإجبار سكانها في عمليات ترحيل جماعي على ترك منازلهم والنزوح إلى مناطق في شكل محتشدات لا تتوفر فيها ابسط شروط العيش[2]. إلى جانب التنديد بما قامت به القوات الفرنسـية في منطقة تيزي وزو من اغتصاب للنساء، وتعذيب للرجال وإفساد للمواد الغذائية للسكان. وفي منطقة الوانزة من اعتقالات مست مائة جزائري على مستوى قرية بياض بمجرد الاشتباه فيهم[3].

1 - UDMA : les réactions de l'UDMA, la république Algérienne, N° 46 - 12 novembre 1954. Op cit. p : 4.

2 - UDMA : télégramme de protestation de l'UDMA, la république Algérienne, N° 47 – 3décembre 1954.Op cit. P : 6.

3 - UDMA : Halte à la répression,la république Algérienne, N° 49-24 décembre 1954. Op cit. P : 1.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الجريدة حملت ضمن تطرقها للحدث المدروس في الأعداد الخمسة محل التحليل تنديدا صارخا تجاه إقدام الإدارة الفرنسية على حلّ حزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية والمنظمات التابعة له،والزج بمناضليه في السّجن، حتى البرلمانيين منهم ومستشاري البلديات(1).

أما الفترة الثانية التي ركزت فيها جريدة الجمهورية الجزائرية على تغطية وقائع حدث أول نوفمبر 1954 فهي تلك الواقعة مباشرة قبيل 16 ديسمبر 1955 تاريخ صدور العدد: 66، الذي احتل فيه الموضوع محل المعالجة نسبة: 37.65. أي 1522 سم^2 في مساحته المطبوعة.

يتضح من الرسم البياني رقم: (ج) أن تغطية الجريدة للحدث المدروس في العدد : 66 كان حسب ما سجل من أرقام قبل ذلك مفاجئا، لأن ما خصصته من مساحة في هذا العدد بلغ ضعفين، ونصف الضعف مساحة ما خصصته للحدث نفسه في العدد الذي قبله أي العدد: 65.

إنّ عودة الجريدة إلى التركيز على إبراز الحدث المبحوث في العدد: 66 ارتبط أساسا بإثارة موضوع موافقة البرلمان على عدم إجراء انتخابات المجلس الجزائري، بعد حل المجلس الوطني الفرنسي بمرسوم نشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية يوم 1 ديسمبر 1955(2). وكانت الجريدة ومن ورائها الحزب الديموقراطي للبيان الجزائري مؤيدة لذلك، لأنه وفق الطرح المقدم من جانبها: أن إجراء انتخابات في ظروف القهر والتخويف معناه فتح المجال لتجاوزات التزوير وإعطاء الفرصة للعناصر المتطرفة من المعمرين للحفاظ على مناصبهم داخل المجلس(3).

1 - Loc.cit.

2 - Journal officiel de la république Française,N°283 – Vendredi 2 décembre 1955. portant la dissolution de l'assemblée nationale p : 11675.

3 - Ferhat.Abbas : Un seul et vrai problème,N° 66, 16 décembre 955. Op cit. P : 1.

كما طرحت الجريدة موضوع إنشاء الإدارة الفرنسية للمحتشدات في مناطق: أفلو، والجرف، والبرواقية، دون أن يتضمن ذلك قرار حالة الاستعجال ليوم 3 أفريل 1955. لكن هذه الإدارة التفت حول القانون، وأنشأت هذه المحتشدات بحجة أن ذلك يدخل ضمن تطبيق قانون 18 نوفمبر 1939، وحسب الجريدة فإنّ ذلك غير صحيح، لأن تطبيق هذا الأخير مقتصر على حالات الحروب، والاضطرابات الخارجية(1). لهذا طالبت بإلحاح من الإدارة الفرنسية بإطلاق سراح الجزائريين، الذين سيقوا من فرنسا إلى الجزائر، بأمر قاضي التحقيق لمدينة الجزائر، للمثول أمامه.ثم بعد إطلاق سراحهم وخروجهم من المحكمة يعتقلون من طرف سلطات عَمَالة الجزائر. بحجة أنهم مقيمون فوق تراب العَمالة بطريقة غير شرعية.وبالتالي يودعون في هذه المحتشدات سجناء. تطبيقا حسب هذه السلطات لحالة الاستعجال. وهي ممارسة حاولت من خلالها الإدارة الفرنسية في الجزائر تبرير إنشائها لهذه المحتشدات، للزج بالجزائريين المشتبه فيهم داخلها. محاولة بهذا الإجراء القضاء على نشاط الثورة آنذاك.

أمام استمرار السلطات الفرنسية في تجاهل المطالب السياسية لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري الخاص بالحل السلمي للوضع في الجزائر وفق طروحاته المقدمة، وتصعيد القمع ضد الجزائريين، من خلال إعلان حالة الاستعجال يوم 3 أفريل 1955، ومنح سلطات استثنائية للحاكم العام، وعمال العَمالات لقمع الجزائريين، إلى جانب توسيع العمل بحالة الاستعجال لتشمل الجزائريين فوق التراب الفرنسي(2). في الوقت الذي ينص فيه القانون المؤسس لحالة الاستعجال على أن العمل بذلك يشمل فقط التراب الجزائري. كل هذه العوامل جعلت هذا الحزب يخرج عن صمته، ليصبح خطابه السياسي صريحا في التنديد بممارسة أجهزة قمع الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين، وفضح الجهات الممارسة لهذا العنف. بالإضافة إلى الخروج عن صمته إزاء بعض القضايا السياسية، التي

1 - Rédaction : Autour de l'état d'urgence, la république Algérienne, N° 66 -16 décembre 1955. Op cit. pp 1,3.

2 - Loc.cit

تردد الحزب سابقا في طرحها علانية. مثل رفع الشعار الوطني أن الجزائر ليست فرنســا، بل هي مســتعمرة تطبق فيها قوانين التعسف والاضطهاد التي جعلت شــعبها بكامله يعيش حياة العبودية والفقر. موكدا أن المطلب الأساســي لهذا الشــعب هو الوصول إلى حياة وطنية أصيلة. أي له الحق مثل الشعوب الأخرى في تشــييد وطنه الخاص، لــذا كانت الجريدة في تناولهــا لمواضيع ثورة نوفمبر 1954 في العدد: 66 حريصة دائما على المطالبة بإزالة النظام الاســتعماري في الجزائر مناشدة حتى العناصر الديموقراطية الفرنسية، لمساعدة الجزائريين المسلمين وسكان الجزائر من أصل أوروبي للوصول إلى ذلك.

إن هذا التحول الجزئي في الخطاب السياســي لحــزب الاتحاد الديموقراطي للبيــان الجزائري في الواقع بدأ قبل هذا التاريخ. كما يتحلى لنا لاحقا في تحليل أرقام الأعداد التي تميز فيها طرح الجريدة الكمي للموضوع المبحوث بالمتوسط، لأسباب نتطرق إليها بمزيد من التفاصيل في حينهــا.

في الصدد المذكور يسجل في الجدول رقم: 1 أن مجموع الأعداد التي تميزت فيها تغطية الجريدة لحدث أول نوفمبر 1954 بالاعتدال بلغ عددها أحد عشر. أي الأعداد التي احتل هذا الأخير في مســاحاتها المطبوعة نسبا مئوية تراوحت بين 4.69 في المائة و 21.58 في المائة.والتي تتمثل حســب درجة النشر فيها في الأعداد : 56،58،55،53،54،65،51،64،60،62،52، التي كانت نسب النشر فيها للحدث المدروس وفق الترتيب السابق كما يلــي:

– نسبــة: 21.58 في المائة. أي مساحــة: 1739 سم^2

– نسبــة: 20.38 في المائة. أي مساحــة: 1642 سم^2

– نسبــة: 19.53 في المائة. أي مساحــة: 787 سم^2

– نسبــة: 17.65 في المائة. أي مساحــة: 711 سم^2

– نسبــة: 17.52 في المائة. أي مساحــة: 1412 سم^2

– نسبــة: 16.88 في المائة. أي مساحــة: 680 سم^2

– نسبــة: 13.92 في المائة. أي مساحــة: 1122 سم^2

– نسبــة: 11.49 في المائة. أي مساحــة: 463 سم^2

– نسبــة: 10.42 في المائة. أي مساحــة: 420 سم^2

– نسبــة: 6.15 في المائة. أي مساحــة: 496 سم^2

– نسبــة: 4.69 في المائة. أي مساحــة: 378 سم^2

توضح المعطيات السابقة أن مساحة الحدث المبحوث في الجريدة ارتبط كميا بحجمها. إذ كلما صدرت في ثماني صفحات خصصت مساحة أكبر. على غرار ما حصل في الأعداد المعالجة، ســابقا. كمــا يلاحظ أنه – بعد التجاوب الذي أبدته الجريدة في بداية الفترة الدراســية على مســتوى تغطية الحدث المدروس – تراجعت في نهاية شــهر جانفي 1955 وهذا بسبب أن الأمور بدأت تتضح لمســؤولي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، بشــأن أن الإدارة الفرنسية في الجزائر ماضية في قمعها للسّكان. مثل مواصلة القصف بالطيران والمدفعية للقرى في الأوراس، وترحيل ســكانها بالقوة نحو مناطــق أخرى.على غرار ما حصل لدوار أشمول، ومناطق الحمام، وحجاج، وتفتســين، وواد موسى، وتاجرا.[1] إلى جانب إقدام هذه الإدارة على تجريد الجزائريين من الســلاح. تحت عنوان: «التســليم العفوي للسلاح»[2]، والشــروع في توظيف مخبرين عملاء من بين الجزائريين لمراقبة السكان المسلمين[3].

1 - Bureau politique de l'UDMA : les populations de l'aures de nouveau bombardées, la république Algérienne, N° 51-28 janvier 1955. Op cit. p : 4.

2 - Ahmed Benzadi : et la restitutions spontanée des armes,la république Algérienne ,N° 51 - 28 janvier 1955. Op.cit. pp : 1,4.

3 - J.U.D.M.A : Enfin du travail : crever de faim ou moucharder, la république Algérienne, N° 51 - 28 janvier 1955. Op cit. p : 7

نعم كل هذه المؤشرات كانت بالنسبة لمسؤولي الجريدة الدليل القاطع على أن العنف هو خيار استراتيجي طويل المدى لقمع الثورة الجزائرية بالنسبة للمسؤولين الفرنسيين. وبالتالي فنداءاتهم الخاصة بالبحث عن الحل السلمي للوضع في الجزائر أصبحت لا تتلاءم مع المرحلة مما جعلهم يخرجون – كما ذكر سابقا – من سياسة المهادنة إلى التشهير بالقمع، والإعلان صراحة أن الجزائريين في ظل القمع المسلط عليهم من طرف الجهات الاستعمارية لم يبق أمامهم سوى خيار الذهاب إلى السجن أو الصعود إلى الجبل[1].

تزامن الوضع المذكور مع عدم تسجيل نشاط سياسي لمسؤولي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، خاصة داخل البرلمان (المجلس الجزائري). الأمر الذي كان وراء انخفاض الحيز المكاني للحدث المبحوث في المساحة المطبوعة للجريدة كما سجل سلفا. كما أن سقوط حكومة السّيد: «Mendes France – مندس فرانس» المتهم من طرف جهات المعمرين بالرّجل الفاشل في القضاء على الثورة، وصعود حكومة: Jacques.Soustelle في فيفري 1955، وتصريح هذا الأخير فور تنصيبه: «بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا الأم» أظهر مرة ثانية لمسؤولي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، أن الوضع في الجزائر غير ما يرددونه في خطاهم السياسي. لأن فرصة إجراء المسؤولين الفرنسيين لإصلاحات سياسية في إطار الشرعية الفرنسية تجاوزتها أعمال القمع التي تعرض لها الجزائريون يوميا، وأن فكرة التعايش السلمي بين الجزائريين المسلمين وسكان الجزائر ذوي الأصول الأوروبية بدأت تتبخر في ظل اختيار المسؤولين الفرنسيين لأسلوب القوة. مثل استمرار القمع بكل وحشية، وتقرير حالة الاستعجال والاستمرار في اعتماد أسلوب التزوير في الانتخابات. على غرار ما حصل في انتخابات أفريل 1955 (Elections cantonales)، والتي لم يحقق فيها حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري كالعادة نجاحا يمكنه من تغيير الوضع في الجزائر

1 – Ferhat. Abbas : les événements de l'Algérie et les reformes,la république Algérienne, N° 51-28 janvier 1955. Op cit p : 1

لصالحه. إلى غير ذلك من مثل هذه الأحداث، التي أزالت الأوهام وجعلت كل طرف يختار موقعه الطبيعي في المجتمع. خاصة على مستوى قاعدة الحزب محل المعالجة، التي عبرت عن وعيها الجديد تجاه وطنها مثل ما حدث يوم 13 مارس 1955 أثناء مناسبة إحياء الذكرى الثانية عشرة للبيان الجزائري في قاعة السينما: «Ciné Luxe – سيني لوكس»، (مدينة مستغانم) حين قام مناضلو هذا الحزب المجتمعون بإنشاد نشيد من جبالنا طلع صوت الأحرار. تعلقا منهم بثورة أول نوفمبر 1954، وبرجالها الثوار في الجبال[1].

إن تدفق الأحداث بالشكل المسجل، جعل حتى السيد فرحات عباس في بعض الأحيان يخرج عن صمته، ليعلن بعض المواقف الوطنية. مثل ما حصل في الرد على رئيس الحكومة: «جاك سوستال» عند تصريحه: «بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا الأم»، حيث قال في هذا الرّد «بأن الجزائر لا يمكن أن تنفصل من تاريخها الخاص، وهي تكوّنت كما كوّنت في الماضي بلدا مستقلا بسكانه وحضارته الخاصة ولغته ودينه. وهو الإطار الذي يجب أن تتطور فيه ويجب عليها أن تتطور فيه، وتأكيد العكس دون شك هو إدارة الظهر للواقع والاستعداد لغد مخيّب»[2]. كما كان الرّد نفسه لمنظمة شبيبة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري على «جاك سوستال» عندما أكد مسئولوها بدورهم «إننا لسنا تجمعات سكانية بدائية. الجزائر لم تكن أرض خالية سنة 1930. الدولة الجزائرية وجدت على المستوى العالمي. والأمة الجزائرية معروفة تحت قيادة أبطال وطنيين : الأمير عبد القادر»[3]. لكن هذا لا يعني أن فرحات عباس تخلى عن برنامج حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في البحث عن حل للوضع في الجزائر، بل شكل دائما أسس مطالبه السياسية حتى نهاية فترة

1 - Rédaction : Mostaganem : le 12éme anniversaire du manifeste Algérien, N° 58-1er Avril. Op. Cit. p :2

2 - Ferhat.Abbas : choix du colonisateur et choix du colonisé,N° 54 -25 février 1955.Op. cit. p : 1.

3 - Secrétaire général de J.D.M.A : lettre ouverte à monsieur Jacques Soustelle, la république Algérienne ,N° 54-25 février 1955.Op cit p : 7

الدراســة. وبرز ذلك جليا في تصريحه لإذاعة أوروبا رقـم: 1 عندما قــال: «مشروعنا الفيدرالي لــ 1946 يهدف إلى جعل من الجزائر جمهورية لها استقلالها الداخلي متحدة فيدراليا مع الجمهورية الفرنســية. ومعلوم فإن الدفاع الوطني، والشؤون الخارجية، والديبلوماسية وكذلك المشاكل الاقتصادية الكبرى يجب أن تبقى من اختصاص الهيئات الفيدرالية هذا الحل (1946) هو دائما مقبول، إنني أعرضه من جديد على المسؤولين، والرأي العــام الفرنســي»[1].

2 – استخـــدام العناصر الطباعية في تغطية ثورة أول نوفمبر 1954.

يتطرق الباحث في هذه النقطة إلى الكيفية التي تم بها استخدام العناصر الطباعية في تغطيـــة ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية، للوصول من خلال ذلك إلى كشف الدلالات الإعلامية الكامنة وراء هذا الاستخدام.

إن العناصر الطباعية، التي يفضل البعض من الإعلاميين الأكاديميين، والمهنيين إطلاق عليها مصطلح العناصر التيبوغرافية، هي كما ســبقت الإشــارة إلى ذلك تلك الرموز غير البيضاء، التي يتم طباعتها فوق الورق، لتعطي للجريدة شــكلها المميز. لذا اعتبرها الباحث محمد حسين الصاوي، بمثابة المواد الأولية، التي تبنى بها الصفحة. على غرار مواد البناء التي تدخل في تشييد العمارات[2]. من حيث كونها موادا متباينة الأشــكال والأحجام واللون والظــلال، يخضع إنتاجها، وتطويرها واستخدامها إلى الشكل الأساسي لإصدار الجريدة. أي إلى مظهرها العام.

تبعا لما ذكر، فإن اختيار أنــواع العناصر الطباعية كمواد أولية في الجريدة، وكذا درجة اســتخدامها فوقها يدخل في تكوينها الخاص، ويخضع إلى الوظيفة الإعلامية للمواد المنشورة على صفحاتها. باعتبارها عناصر لها دلالاتها المتميزة، وتأثيراتهــا المتباينة علــى القارئ. مثلا فالعناوين أكثر لفتــا للانتباه من المتون، والصورة أفضل تعبير من الكلمة المكتوبــة.

---

1 - Ferhat.Abbas : Interview de Ferhat Abbas à la radio Europe, N° 1, la république Algérienne, N° 65-29 juillet 1955.Op cit. p : 1.

2 - أحمد حسين الصاوي : طباعة الصحف وإخراجها، الدار القومية للطباعة، القاهرة. 1965. ص : 18.

ومــن هنا فإن التحكم في البناء الطباعي للجريدة، هو وسيلة إعلام رئيسية في التأثير على القارئ بالكلمة المكتوبة والصــورة[1].

إن التحكم في اســتخدام العناصر الطباعية يتجاوز عملية إنتاجها المادي إلى خطة توزيعها فوق الصفحات. أي إخراجها. وهي العملية الفنية الصحفية، التي يحقق من خلالها المخرج الشــكل الطباعي المحقق لفكـــرة معينة[2]. ومن ذلك يمكن القول أن أســس اختيار العناصر الطباعية، كمواد أولية في بناء الصفحة، داخل إطار تبني خطة توزيع معينة لهذه العناصر فوقها، يتمثل في تجســيد فكرة معينة، وتوصيلها إلى القارئ، ضمن تطبيق السياســة الإعلامية العامة للجريدة، تجاه الحدث المنشــور.

إنّ دراســة الأهمية الإعلامية التي أولتها جريدة الجمهورية في تناولها لثــورة أول نوفمبر 1954 يدخل ضمن الاهتمام العلمي السالف الذكر. أي أنـــه يتم بحث هذه النقطة من خلال بعدين أساسين هما: بعد استخدام الجريدة لكل عنصر من عناصر: المتن، والعنــوان، والصــورة. انطلاقا من أن لكل منها خصائص توصيلية متميــزة، في لفت انتباه القارئ والتأثير فيه، وبعد درجة الاســتخدام لــكل عنصر من هذه العناصر الثلاثــة، من خلال الحيّز المكاني المخصص لكل منهــا.

وفق الطــرح المقدم يشــير الجــدول رقم: 2 إلى أن جريـــدة الجمهورية الجزائريـــة في طرحها للموضوع محل البحث خلال فترة الدراســـة خصصت مســاحة 26683 سم^2 ضمن مســاحتها المطبوعة كانت موزعة على العناصر الطباعيـــة كما يلـــي:

---

1 - نفس المكـــان.

2 - محمود علم الدين : الإخراج الصحفي، العربي للنشر والتوزيع – القاهـــرة. 1989. ص : 10

– نسبة 84.54 في المائة للمتون ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي مساحة: 22577 سم^2.

– نسبة 14.58 في المائة للعناوين ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي مساحة: 3891 سم^2.

– نسبة 0.80 في المائة للصور ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي مساحة: 215 سم^2.

يتجلى من الأرقام المقدمة أن جريدة الجمهورية الجزائرية اعتمدت في تغطيتها للحدث المدروس على عنصر المتن، الذي احتلت مساحته تقريبا ستة أضعاف مساحة عنصر العناوين، وأكثر من مائة ضعف مساحة الصور. الأمر الذي يوضح أنها انتهجت سياسة محافظة، اعتمدت فيها بالدرجة الأولى على الكلمة المطبوعة، وعلى تطبيقها لأسلوب التوزيع على خمسة أعمدة في ظل هدوء تام، تجنبت فيه طريقة استخدام العناوين الكبيرة والألوان الصّاخبة والصّور، إلاّ في حالات قليلة جدا. وهذا يعبّر في واقع الأمر عن انتمائها إلى حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، الذي هو في حقيقة الأمر حزب محافظ تابع للفئات الليبرالية من أصحاب المهن الحرة، ذوي التكوين التعليمي الفرنسي، والانحدار الاجتماعي البورجوازي. كما سجلنا ذلك في تعريفنا لهذا الحزب(1).

إن استخدام العناصر الطباعية على مستوى أعداد الجريدة تميز أيضا بالاستقرار لفائدة عنصر المتون. كما بين الرسم البياني رقم: 2 (ج). حيث لم يتجاوز الفرق بين أعلى مساحة مسجلة لهذا العنصر على مستوى العدد: 48 (90.26) في المائة، وأدنى مساحة مسجلة له في العدد : 64 (76.24) حدود نسبة: 14.02 في المائة. وهو الفرق المسّجل كذلك على نفس المستوى من الأعداد في استخدام الجريدة لعنصر العناوين. ممّا يكشف أن تأثير مساحة عنصر الصورة في مساحة مادة التحليل كان منعدما تقريبا. لأن الجريدة نشرت طوال

1 - أنظر الصفحة رقم : 110

فترة الدراسة صورتين فقط الأولى فوتوغرافية في العدد: 50 .خاصة بمشاركة السّيد فرحات عباس في حفل عشاء في باريس. نظم من طرف برنامج: «الرأي في 24 ساعة–opinion en 24 heure»، والثانية كاريكاتورية في العدد: 54، متعلقة بأحد الجزائريين طريح الشارع نتيجة الجوع الذي أنهكه فوق عبارة: «ندجحه» لأحد أفراد الشرطة، الذي كان يتفرج عليه مع زميليه.

يمكن حصر الأعداد التي مالت فيها الجريدة إلى استخدام أكبر لعنصر المتون في تلك الحاملة للأرقام: 48،66،55،56،60 والتي كانت فيها نسب مساحة العنصر محل المعالجة وفق الترتيب المسجل. كما يلي :

– نسبة 90.26 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساويمساحة 2461 سم^2.

– نسبة 90.00 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي مساحة 378 سم^2.

– نسبة 87.80 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي مساحة 691 سم^2.

– نسبة 86.88 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي مساحة 1511 سم^2.

– نسبة 86.07 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي مساحة 1310 سم^2.

في بداية ملاحظتنا للأرقام المقدمة، يمكن تسجيل أن عامل حجم الجريدة لم يتحكم دائما في أسلوب استخدامها لعنصر المتون. مثلا في العدد: 48، الذي احتلت فيه نسبة مساحة المتون في المساحة المطبوعة أعلى نسبة (90.26) صدر في حجم أربع صفحات. الأمر الذي يوضح أن استخدام عنصر المتون ارتبط أساسا باستخدام الجريدة لعنصر العناوين. كما ذكر سابقا.

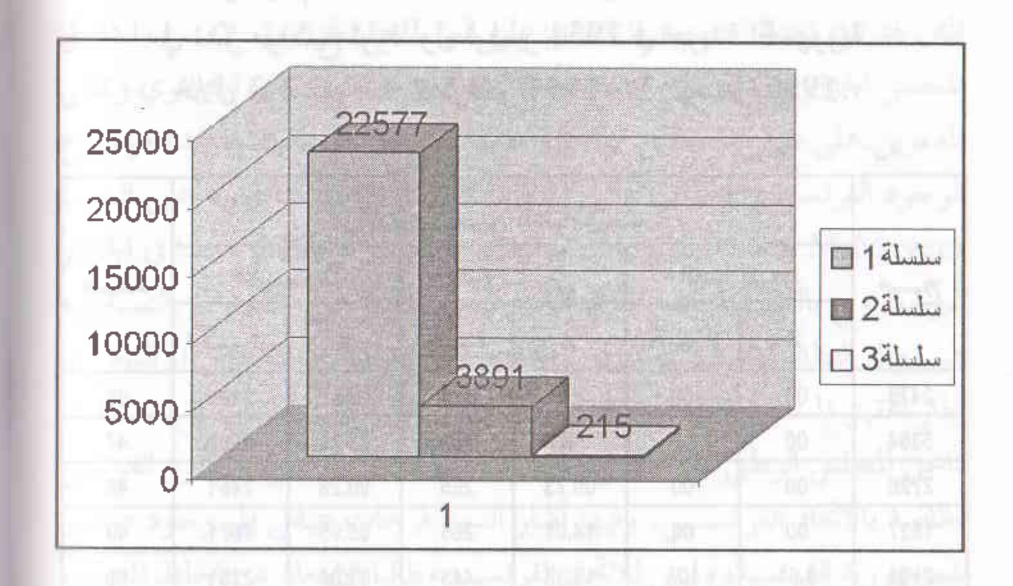
ارتبط ميـــل جريدة الجمهورية في الأعداد المذكورة إلى اســـتخدام عنصر المتن بفترات زمنية احتدم فيها النقاش على الســـاحة الجزائرية. لاســـيما داخل المجلس الجزائري (البرلمان) بين ممثلي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري وممثلي المعمرين.على غرار ما حصل يوم 10 ديســـمبر 1954، بشأن مناقشة موضوع الوجود الفرنسي في الجزائر، والتي رد فيها السيد: «قدور ساطور» على السيد: «M.Mayer – م . مايـــير»، أن موضـــوع ذهاب أو بقاء فرنســـا في الجزائر غير مطروح بالنســـبة للســـيد فرحات عباس، وإن الشيء المطروح بالنسبة إليه هو زوال النظام الاســـتعماري واتحاد فرنسا مع شـــعوب ما وراء البحر.في إطار تحقيق المســـاواة في الحقوق والواجبات بـــين الجميع[1]. أو كما حـــدث داخل المجلس الوطني الفرنســـي خلال مناقشة المادة: 60 من الدستور الفرنسي الخاصة بالاتحاد الفرنســـي. وفيها أشار السيد فرحات عباس إلى وجود دستور للجمهورية الفرنسية، وليس للاتحاد الفرنسي. مطالبا الابتعاد عن الخلط المتعمد، لأنه يرى أن إعداد مشـــروع دستور للاتحاد الفرنسي، لابد من أن يحضّر ويُقبَل من طرف كل عضو من أعضاء الاتحاد الفرنســـي. هذا الأخير أيضا لم يشكل بصورة مشـــتركة من طرف الجميع. وبالتـــالي لا يوجد في واقع الأمر[2]. كما ارتبط ميل الجريدة إلى اســـتخدام المتن على المستوى المذكور، بنشرها للأخبار في صفحتها الثانيـــة. تحت عناوين صغيرة، بعرض عمود واحد.وفق ما ســـجل في العـــدد: 55.

1 - Kaddour.Sator : les événements et l'assemblée nationale, la république Algérienne, N° : 48 - 17 décembre 1954. op ..cit. p : 1

2 - Ferhat.Abbas : L'union Française évoluera- t'elle vers le fédéralisme,. La République Algérienne, N° 56-11 mars 1955. Op.cit. p : 1

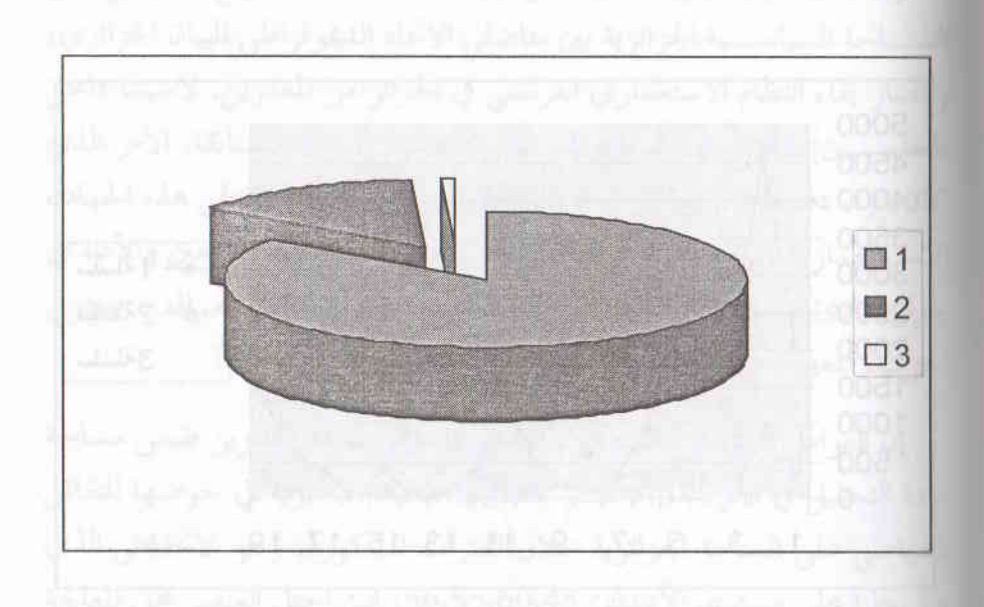
جـــدول رقم: 2 يبين مســـاحة العناصر الطباعية المستخدمـــة في نشر مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955.

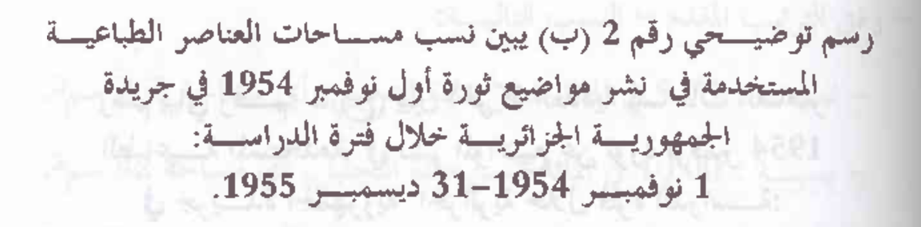
عـــدد	العناصـــر الطباعيـــة						مـــج
	متـــون		عناويـــن		الصـــور		
	تكـــرار	%	تكـــرار	%	تكـــرار	%	
46	2102	85	371	15	00	00	2473
47	4590	85.25	794	14.74	00	00	5384
48	2461	90.26	265	09.73	00	00	2726
49	1571	85.95	256	14.01	00	00	1827
50	2351	81.04	445	15.33	105	3.61	2901
51	926	82.53	196	17.46	00	00	1122
52	314	83.06	64	16.93	00	00	378
53	584	82.13	127	17.86	00	00	711
54	1130	80.02	172	12.17	110	7.79	1412
55	691	87.80	96	12.19	00	00	787
56	1511	86.88	228	13.11	00	00	1739
58	1319	80.29	323	19.70	00	00	1642
60	378	90.00	42	10	00	00	420
61	-	-	-	-	-	-	-
62	403	81.25	93	18.75	00	00	496
63	-	-	-	-	-	-	-
64	353	76.24	110	23.75	00	00	463
65	583	85.73	97	14.26	00	00	680
66	1310	86.07	212	13.92	00	00	1522
مـــج	22577	84.61	3891	14.58	215	0.80	26683



رسم توضيحي رقم: 2 (أ) يبين مساحات العناصر الطباعية المستخدمة في نشر مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955.

(1) - عنصر المتون.
(2) - " العناوين.
(3) - " الصور.

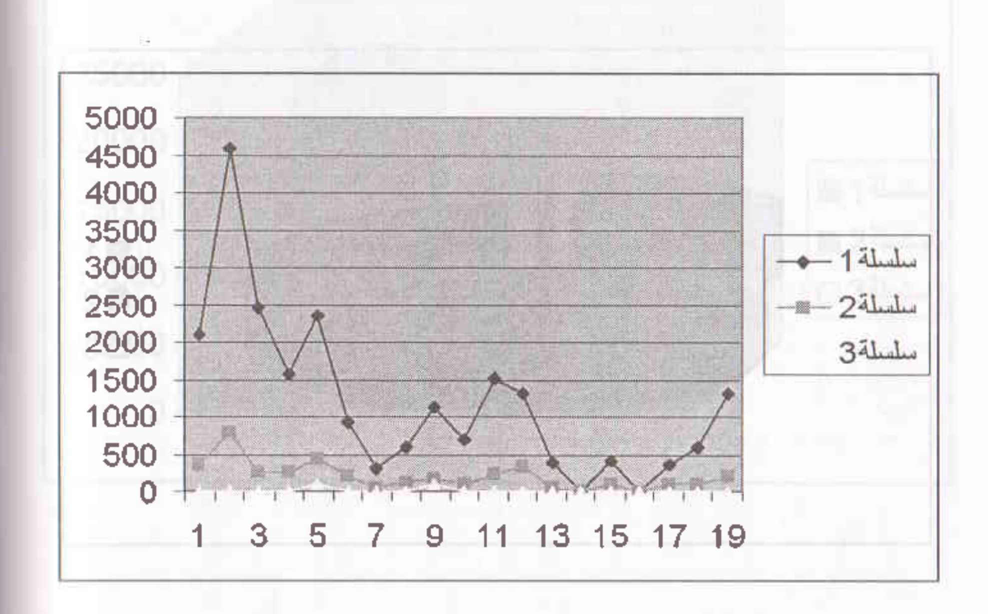




رسم توضيحي رقم 2 (ب) يبين نسب مساحات العناصر الطباعية المستخدمة في نشر مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954-31 ديسمبر 1955.



(1) - نسبة المتون.
(2) - " العناوين.
(3) - " الصور.



رسم بياني رقـــم: 2 (ج) يبين الحركة العددية لمساحات العناصر الطباعيـــة المستخدمة في نشر المواضيع عن ثورة نوفمبر 1954 في جريـــدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراســـة: 1 نوفمبر 1954–31 ديسمبر 1955.

(1) - بيـــان عنصـــر المتـــون.
(2) - " " العناويـــن.
(3) - " " الصـــور.

إن ما يمكن اســـتخلاصه مما تقدم، يتمثل في أن النتائج السابقة المسجلة على مستوى المتن، مردها إلى أنها برزت في فترات احتدم فيها الصراع السياسي على الســـاحة السياســـية الجزائرية بين مناضلي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وأنصار بقاء النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر من المعمرين. لاسيما داخل المجلســـين: الجزائري والوطني الفرنسي، حسب ما ورد ســـابقا. الأمر الذي كان وراء دفـــع الجريدة إلى توظيف الكلمة المكتوبـــة، للرد على هذه الجهات الاســـتعمارية. من خلال استخدام أسلوب التحليل، وتقديم البراهين والأدلة في حوار هادئ مســـؤول لتفنيد طروحات الخصم، والدفاع عن مواقف مسئولي الحزب، المعبرة عن برنامجه السياسي تجاه ثورة أول نوفمبر 1954.

إن العوامل السابقة كانت وراء انخفاض نسبة مساحة العناوين ضمن مساحة مادة التحليل في الجريدة، بحكـــم تفضيلها للكلمة المكتوبة في خوضها للنقاش السياسي على الساحة الجزائرية خلال الفترات المذكورة. وهو الانخفاض الذي برز جليا على مستوى الأعداد: 48،60،55،56، التي احتل العنصر محل المعالجة –وفق الترتيب المقدم – النسب التاليـــة:

– نسبـــة : 9.73 في المائة ضمن مادة التحليل. أي مساحة 265 سم^2.

– نسبـــة : 10.00 في المائة ضمن مادة التحليل. أي مساحة 42 سم^2.

– نسبـــة : 12.19 في المائة ضمن مادة التحليل. أي مساحة 96 سم^2.

– نسبـــة : 13.11 في المائة ضمن مادة التحليل. أي مساحة 228 سم^2.

كما أن اســـتخدام الجريدة لعنصر الصورة في العدد: 54 كان وراء انخفاض نسبة مساحة العناوين ضمن مساحة مادة التحليل إلى حد: 12.17 في المائة.أي 172 ســـم^2. بمعنى أن وضعية النشر لم ترتبط على مستوى هذا العدد بالعوامل المذكورة آنفـــا.

تبقى على مستوى الأرقام المقدمة ظاهرة عدم تطابق ترتيب النسب المئوية مع المساحات المعبرة عنها.حيث يلاحظ أن أصغر نسبة (9.73 في المائة) تضمنت أكبر مساحة (265 سم^2). طبعا هذا عائد في أغلب الحالات، وليس في كلها إلى عامل الحجم، الذي صدرت فيه الجريدة. حيث كلما ارتفع عدد الصفحات إلى ثمانية، كلما ازدادت مساحة العناوين ضمن الزيادة العامة لمادة التحليل داخل المساحة المطبوعة. مع ثبات نسبتها داخلها.

أما الأعداد، التي سجل فيها ارتفاع نسبة مساحة عنصر العناوين ضمن مساحة مادة التحليل فهي خمسة، وتتمثل حسب أهمية النشر في : 51،53،62،58،64، والتي كانت نسب النشر فيها كما يلي:

- نسبة: 23.75 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي: 110 سم^2.
- نسبة: 19.70 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.أي ما يساوي: 323 سم^2.
- نسبة: 18.75 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.أي ما يساوي: 93 سم^2.
- نسبة: 17.86 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي: 127 سم^2.
- نسبة: 17.46 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي: 196 سم^2.

يتجلى من خلال الأرقام المقدمة عدم تطابق ترتيب النسب المسجلة مع المساحات المعبرة عنها. نظرا دائما لتغير حجم الجريدة المستمر خلال فترة الدراسة بين أربع صفحات وثماني صفحات. وهذا طبعا ليس في كل الحالات. كما تجلى ذلك سابقا.

إن خلفية تركيز الجمهورية على استخدام عنصر العنوان في الأعداد المشار إليها مقارنة بغيرها تتمثل في استخدامها للعناوين العريضة على خمسة أعمدة. كما حصل في العددين: 53،58، وعلى أربعة أعمدة.كما تم في العدد: 51، وعلى ثلاثة أعمدة كما جرى في العدد: 53. هذا إلى جانب استخدامها للعناوين الصغيرة بعرض عمودين وعمود واحد.

إن الشيء المسجل بشأن توجه الجريدة في الأعداد الأخيرة نحو استخدام أكثر لعنصر العناوين وفق الكيفية المتوصل إليها، يعود إلى طبيعة الأحداث التي أرادت إبرازها للرأيين العامين: الداخلي والخارجي، لفضح ممارسات أجهزة القمع الفرنسية اللاإنسانية ضد الجزائريين. مثل حادث القتل العشوائي، الذي قامت به وحدة من قوات اللفيف الأجنبي يوم 17 جوان 1955 ما بين الساعتين التاسعة والعاشرة ليلا في دوار أولاد:«شليح» الواقع في بلدية عين توتة (باتنة). ردا على مقتل النائب الخاص:«Victor.Duruy- فكتور. ديري»، وابنه قبل ذلك بقليل (الساعة الخامسة مساءا من نفس اليوم)، وحادث إحراق أحد القياد لمطحنتين تابعتين لأحد المواطنين في «واد لبيوض» ودوار «واد تاقة» (الأوراس) يوم 7 جوان 1955 على الساعة الرابعة مساءا، في تصفية حساب شخصي مع صاحبهما، وحادث اختطاف مصالح: «D.S.T» الفرنسية للطالب: «زروقي محمد» يوم السبت 28 مارس 1955 على الساعة السادسة صباحا بباريس، ليساق إلى الجزائر سجينا في أحد المحتشدات... الخ[1].

كما استخدمت الجريدة العناوين الكبيرة الملفتة للانتباه، لإبراز نشاط حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في تنديده بسياسة الإدارة الفرنسية، عبر البرقيات المرسلة إلى الهيئات الفرنسية. مثل تلك البرقية، التي أرسلها السيد فرحات عباس في شهر جوان 1955 إلى رئيس المجلس ووزير الداخلية، احتجاجا على قرار عامل عَمالة قسنطينة الخاص بمبدأ العقاب الجماعي على السكان الجزائريين في هذه العمالة[2]. أو تلك الخاصة بالائحة السياسية التي ندد فيها المكتب السياسي للاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري يوم 24 مارس 1955 بمشروع قانون حالة الاستعجال في الجزائر، الذي تضمن الكثير من الإجراءات التعسفية ضد حرية تنقل الأشخاص والصحافة... الخ[3] هذا إلى جانب توظيف العناوين

1 - U.D.M.A : La république Algérienne N° : 64 - 24 juin 1955. Op. cit. pp. : 1,2
2 - Ibid. p : 4
3 - Bureau politique de l'UDMA : L'état d'urgence : résolution du bureau politique de l'UDMA, la république Algérienne, N° : 58 - 1er avril 1955 Op. cit. p : 1

الكبيرة في الإعلان عن القرارات السياسية المتخذة من طرف هيئات حزب السيد فرحات عباس، ذات العلاقة بقاعدته النضالية. مثل تلك الخاصة بقرار ندوة إطارات هذا الحزب يوم 20 مارس 1955، المتعلقة بالمشاركة في الانتخابات المقبلة: «élections contonales» تحت شعار: «مواجهة النظام البوليسي ونيوفاشي هو: الثبات في المواقع الخاصة، والتشبث بالتطور الأمثل للتحرر والأخوة الإنسانية»[1].

في حين بلغ مجموع الأعداد، التي تميز فيها استخدام الجريدة للعناصر الطباعية الثلاثة المدروسة بالاعتدال. من حيث عدم ميلها إلى استخدام عنصر على حساب آخر. خمسة أعداد، كانت حسب أهمية النشر فيها تحمل الأرقام: 52،46،47،65،49، والتي كانت نسب مساحات المتون داخل مساحة التحليل فيها وفق الترتيب السابق كالتالي:

– نسبة: 85.98 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي: 1571 سم^2.

– نسبة: 85:73 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي: 583 سم^2.

– نسبة: 85.25 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي: 4590 سم^2.

– نسبة: 85.00 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي: 2102 سم^2.

– نسبة: 83.06 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي ما يساوي: 314 سم^2.

إنّ ما يمكن تسجيله بشأن المعطيات المذكورة، هو أنها كانت متقاربة النسب الخاصة بالمتون ضمن مساحة مادة التحليل. حيث انحصر الفرق بين أعلى

1 – Farhat. Abbas : La conférence de l'UDMA, la république Algérienne, N° : 58 – 1 Avril 1955. Op. Cit. p : 1.

نسبة «85.98» وأدناها «83.06» في مجال نسبته: 9.22 في المائة. كما يبينها الجدول رقم: 2.

يعود هذا الاستخدام المعتدل في جريدة الجمهورية لعنصر المتون إلى بداية فترة الدراسة الخاصة بسنة 1954، التي كان فيها الحدث موضوع البحث في شهريه الأولين. أي حديث على الساحة الجزائرية. حيث التزمت كل الأطراف في الجزائر بما فيها الإدارة الفرنسية جانب الحذر والحيطة في التعامل الإعلامي مع وقائعه. الأمر الذي جعل الجريدة بدورها تتعامل مع الحدث في إطار الشرعية الرسمية بصورة معتدلة. بعيدا عن التهويل والتنديد. وهذا عبر التركيز على إبراز الطرّوحات السّياسية المعروفة لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، الخاصة بحل الأزمة في الجزائر، وطرحها كبديل لحالة العنف، التي تعيشها الجزائر، من جراء أحداث نوفمبر 1954. محاولة في الوقت نفسه تحميل الإدارة الفرنسية مسؤولية هذا العنف، نتيجة عدم استجابتها لدعوة هذا الحزب الخاصة بإجراء إصلاحات سياسية، لم تخرج عن تصورها للأشياء. وقد تجلى هذا الاتجاه واضحا في أعداد الجريدة، التي ركزت فيه أكثر على تغطية نشاط ممثلي الحزب الناطقة باسمه في المجلس الجزائري «L Assemblée Algérienne». على غرار ما فعلت في العدد: 47. حينما نشرت مكان الافتتاحية تدخّل السّيد فرحات عباس أمام هذه الهيئة الأخيرة، الذي حذّر فيه الإدارة الفرنسية من خطورة الوضع في الجزائر، بسبب أحداث نوفمبر، ودعاها في صورة الناصح إلى إصلاحات سياسية في إطار السيادة الفرنسية. عندما أكّد بالحرف الواحد للحضور: «تحذروا ! ألا يمكن لنا الخشيان، لو أن هذه الأحداث لن تكون إلاّ مجرد مناوشات بسيطة. هي إشارات ما قبل انطلاق المأساة الكبرى، التي تحضّر، والتي يمكن أن تنفجر في سنوات قليلة. الثورة التي دمّرت نوميديا الرومانية ووضعت نهاية لازدهارها»[1].

1 – Ferhat. Abbas : L'intervention que Ferhat Abbas à été empêché de faire l'assemblée Algérienne, la république Algérienne, N° : 47-03 décembre 1954. op cit. p p : 1,4, 5.

إنّ الجهد السياسي الكبير الذي أبداه مناضلو حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في إطار الشرعية الرسمية للإدارة الفرنسية، والتعاون التام معها في بداية الأحداث – كما سبق – من أجل دفع مسئوليها إلى تبني مقترحاته السياسية، وحل الوضع المتأزم في الجزائر، لتجنيب هذه الأخيرة الدّمار المرتقب – حسب تعبير السّيد فرحات عباس – جعل بعض مناضلي هذا الحزب لا يترددون في إبداء حسرتهم تجاه أحداث أول نوفمبر 1954. مثل ما فعل السّيد الشريف الحاج سعيد في تدخله أمام أعضاء المجلس الجزائري في الجلسات التي جرت خلال الفترة: 3 – 12 ديسمبر 1954. حينما أكّد بالحرف الواحد: «هذه الأحداث ليس لدينا نية استغلالها لأغراض شخصية لإشباع الأحقاد والبغضاء والانتقامات، نحن نتحسّر لها «Nous les déplorons» ونتمنى أن يعود الهدوء إلى بلادنا في إطار القانون.مع أدنى إراقة للدماء، وأدنى القمع»[1].

حاولت الجريدة بالتركيز على إبراز مطالب السّيد فرحات عباس خلال هذه الفترة، التصدي إلى دعاة العنف من المعمرين والعمل على تهيئة الأجواء السّياسية لإجراء إصلاحات سياسة، من شأنها تجنب الشعب الجزائري ما عاشه في مجازر 08 ماي 1945. وبذلك طرح هذا الحزب برنامجه السياسي لإخراج البلاد من الأزمة، ومن خلاله إبراز مناضليه الطرف السياسي الجزائري المؤهل للتعاون مع الفرنسيين، الذين يرغبون في طي صفحة نظام الحكم الاستعماري في الجزائر، وفتح صفحة التعاون بين الشعبين الجزائري والفرنسي في إطار اتحاد فيدرالي قائم على الاحترام المتبادل. ومن هنا فإن الجريدة – كما سلف الذكر – كانت معتدلة في استخدامها أيضا لعنصر العناوين على مستوى الأعداد الخمسة السابقة، التي انحصر فيها مجال الفرق المسجل بين مساحات العناوين ضمن مساحة مادة التحليل في حدود نسبة: 2.92 في المائة. على غرار ما حصل على مستوى استخدام المتون. مما بين مرة ثانية أن اكتفاء الجريدة بنشر صورتين فقط خلال فترة الدراسة كان له الأثر البالغ في العلاقة العكسية القائمة بين

1 - Chérif. Hadj.Saïd. Les élus de l'UDMA à l'assemblée Algérienne, la république Algérienne, N° : 47- 03 décembre 1954. Op .cit. p : 2.

مساحتي المتون والعناوين في مساحة مادة التحليل، على مستوى الأعداد المدروسة لحد الآن.

يتأكد الاستنتاج المذكور في العددين: 50، 54، اللذين تم فيهما نشر الصورتين المذكورتين. حيث يلاحظ مثلا على مستوى العدد الأول (50) أن مساحة عنصر الصورة احتل: 105 سم^2.أي نسبة: 3.61 في المائة ضمن مادة التحليل، ممّا أثر على انخفاض مساحة المتون إلى نسبة: 81.04 في المائة. أي: 2351 سم^2. دون أن يقابل هذا الانخفاض ارتفاع كبير على مستوى نسبة العناوين، التي كانت متوسطة (15.33 في المائة = 445 سم^2). والشيء نفسه يمكن أن يقال عن العدد الثاني (54)، الذي أثر فيه احتلال عنصر الصورة (نسبة: 7.79 في المائة = 110 سم^2) على كل من نسبتي: المتون والعناوين ضمن مساحة مادة التحليل اللتين انخفضتا على التوالي إلى نسبتي: 80.02 في المائة و: 12.19 في المائة.

أما المواضيع المطروحة في العددين المذكورين، فإنها كانت شبيهة بسابقاتها على مستوى الأعداد السابقة. من حيث تناولها لمطالب الحزب الخاصة بالإصلاحات السّياسية في إطار البرنامج السياسي للاتحاد الدّيموقراطي للبيان الجزائري، من خلال البيانات الصادرة عنه، أو التدخلات الخاصة بمناضليه داخل الهيئات الرّسمية في الجزائر. إلى جانب التنديد بالعنف الاستعماري ضد الشعب الجزائري، معتبرا الإدارة الفرنسية مسؤولة لوحدها عن العنف في الجزائر. لأنها الجهة المؤهلة قانونيا لإجراء التغيير المطلوب.

3 – استخدام الأنواع الصحفية في تغطية ثورة أول نوفمبر 1954.

قبل الشروع في معالجة موضوع استخدام الأنواع الصحفية في تغطية ثورة أول نوفمبر على مستوى جريدة الجمهورية الجزائرية، تجدر الإشارة إلى الفرق الذي يقيمه الباحثون بين ما يعرف بفن الكتابة، التي هي عملية لا تتعدى فن صياغة الموضوع من طرف محرره الصحفي. أي أسلوب كتابته في نوع صحفي معيّن، يأخذ قالب السرد الخبري للأحداث، أو التعليق عليها ...الخ، وما يعرف

أيضا بفن التحرير الذي يشير إلى عملية إعداد الموضوع، من كتابة، وتصحيح، ورقن ...الخ(1).

إنّ الهدف من بحث هذه النقطة في جريدة الجمهورية الجزائرية – في ضوء التوضيح السابق – يتمثل في دراسة أسلوب إعداد المواضيع. أي فن تحريرها، الذي يعتبر لدى الباحثين الإعلاميين صلب العملية الإعلامية. لأن الرسالة الإعلامية هي جوهر التحرير الصحفي(2).

وفق ما سبق، فإن الصحف في متابعتها للأحداث ومعالجتها لها تتبع قواعد علمية معينة تعرف بفن التحرير الصحفي، الذي عرفته الباحثة إحلال خليفة بأنه: (فن تحويل الأحداث والأفكار والخبرات والقضايا الأساسية ومظاهر الكون والحياة إلى مادة صحفية مطبوعة مفهومة ... «من طرف الجميع»)(3).
ومن ذلك يتجلى لنا أن الفن الصحفي علميا هو طريقة نشر المواضيع المختلفة في قوالب كلامية متعددة، فوق صفحاتها بواسطة المتن والصورة والعنوان.

إنّ لكل جريدة طريقة نشر خاصة بها في تغطيتها الصحفية للأحداث، ومعالجتها لقضاياها. لأن الفن الصحفي فن مرتبط بشخصية الدورية وسياستها الإعلامية. ومادام لكل صحيفة شخصية تميزها عن غيرها، تتدخل في تكوينها عوامل سياسة التحرير وجمهور القراء والإخراج، فإن لها أيضا أسلوبها الخاص في تحريرها للمواضيع. مثلا يلاحظ أن الجرائد المحافظة هي صحف جدية في نشرها للموضوعات ومتزنة في إخراجها لها فوق صفحاتها(4). ولا تميل أبدا إلى التهريج. على غرار الصحف الشعبية.

1 – فاروق أبو زيد : فن الخبر الصحفي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة. 1999. ص : 5

2 – المرجع السابق : ص : 18

3 – إحلال خليفة : اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، الجزء لأولى، دار الهنا للطباعة، القاهرة 1972 ص : 283.

4 – فاروق أبو زيد : م ، س ، ذ. ص : 9

يمكن القول في ضوء ما تقدم من تعاريف للفن الصحفي، أن استخدام هذا الأخير من طرف الدوريات غير محايد عن سياساتها الإعلامية، وأهدافها من النشر، وأن جريدة الجمهورية خضعت بدورها في مواكبتها للأحداث – لاسيما تلك المتعلقة بحدث نوفمبر 1954 محل المعالجة – إلى قواعد تحريرية معينة نابعة من المواقف السياسية، التي وجدت لخدمتها، كدورية ناطقة باسم حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

إنّ الهدف الأساسي من دراسة نقطة استخدام الجمهورية الجزائرية للأنواع الصحفية يكمن في بحث مواقف هذا الحزب تجاه ثورة أول نوفمبر 1954، من خلال السياسة الإعلامية المعتمدة في إعداد المواضيع (فن التحرير الصحفي) المنشورة عن هذا الحدث. وهذا من خلال تطبيق ما هو متعارف عليه علميا في الصدد المذكور. أي في تصنيف الأنواع الصحفية إلى أخبار، ومقالات وتعليقات، وافتتاحيات ... الخ. في إطار الأخذ بعين الاعتبار لواقع الجريدة، من خلال إضافة تصنيفات: البيانات والتدخلات وأقوال الصحف إلى الأنواع الصحفية السابقة. في الوقت الذي هي غير معروفة فيه كأنواع صحفية لدى الباحثين، نعم هي كذلك لم تشملها تصنيفات الباحثين للأجناس الصحفية، لكن هذا لا ينفي أنها أجناس تحريرية تتميز بخصائصها التحريرية كمواد صحفية، لها وزنها الكبير داخل دورية ناطقة باسم حزب سياسي كقوالب كلامية متميزة، من حيث وظائفها الإعلامية المتمثلة في التعبير عن أفكار هذا الأخير تجاه الحدث المدروس. الأمر الذي كان وراء إدماجها كفئات مستقلة، إلى جانب الفئات الأربع الأولى، حتى نعطي للقارئ فكرة أوضح عن أسلوب معالجة الجريدة للحدث المبحوث على مستوى النقطة محل المعالجة.

تحقيقا لما ذكر، فإن جريدة الجمهورية خصصت لمواضيع ثورة أول نوفمبر 1954: 26683 سم^2. أي ما يعادل 26 صفحة ونصف الصفحة خلال فترة الدراسة. وهي المساحة، التي كانت موزعة على الأنواع الصحفية بالكيفية التالية. كما يبينها الجدول رقم: 3

– نسبة التدخلات: 30.76 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.
أي: 8209 سم^2

– نسبة الافتتاحيات: 29.31 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.
أي: 5710 سم^2

– نسبة البيانات: 18.41 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.
أي: 4914 سم^2

– نسبة التعاليق: 17.43 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.
أي: 4653 سم^2

– نسبة الأخبار: 7.28 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.
أي: 1945 سم^2

– نسبة أقوال الصحف: 2.45 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.
أي: 655 سم^2

– نسبة المقالات: 2.23 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.
أي: 597 سم^2.

يتجلى من المعطيات الإحصائية المقدمة أن مادة التدخلات احتلت صدارة الأنواع الصحفية بنسبة: 30.76 في المائة. أي ما يساوي مساحة: 8209 سنتمترات مربعة ضمن مادة التحليل، بفعل حرص المجلة على نشر تدخلات أعضاء الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في الهيئات الرسمية للإدارة الفرنسية. مثل المجلس الجزائري، والمجلس الوطني الفرنسي. حيث يلاحظ في هذا الصّدد نشر خلال فترة الدراسة خمسة تدخلات، وتصريحين ومقابلة واحدة. تضمن العدد: 47 ثلاثة تدخلات لكل من السّادة: فرحات عباس، وشريف حاج سعيد، وأحمد فرانسيس في جلسات المجلس الجزائري المنعقدة خلال الفترة: 03 - 12 ديسمبر 1954، لدراسة الوضع في الجزائر، بعد اندلاع أحداث ثورة أول

نوفمبر 1954، والتي أكد كلّهم فيها على خطورة الوضع في الجزائر، وضرورة القيام بإصلاحات سياسية لتجنيب الجزائر العنف، وإراقة الدماء. على غرار ما أشير إلى ذلك سابقا، إلى جانب تصريح السّناتور مصطفاي الهادي أمام مجلس الجمهورية،والذي أكد فيه أن الخارجين عن القانون ليسوا في منطقة الأوراس (الثوار)، وإنما هم أولئك الذين يقومون باستخدام سلاح النابالم ضد سكان هذه المنطقة، ويفرضون عليهم النزوح الإجباري عن قراهم[1].

وتضمن العدد 48 تدخّلا واحدا للسّيد أحمد بومنجل في جلسات مجلس الاتحاد الفرنسي، والذي أكّد فيه أنّ الجزائر تطالب بإصلاحات دستورية توفر للجزائريين المسلمين، وسكان الجزائر من أصل أوروبي الظروف السياسية الملائمة للتعايش السلمي في ديموقراطية حقيقية وليدة الجمهورية الفرنسية الكبيرة[2].

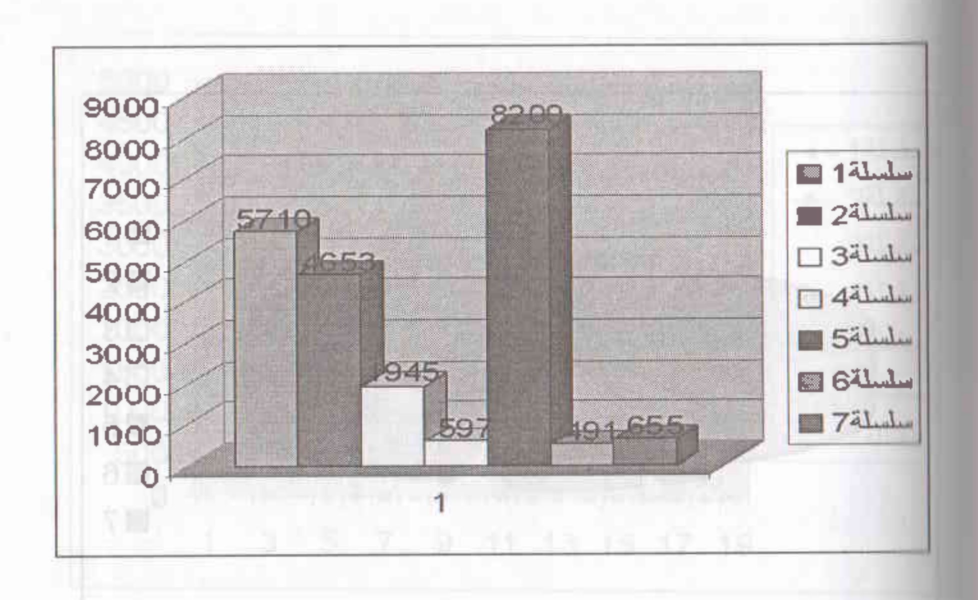
1 – Mostafai.ELHadi : Les événements d'Algérie en conseil de la république Algérienne, N° : 47 – 3 décembre 1954 Op. cit. p : 8.
2 – Ahmed. BouMendjel : Les événements de l'Algérie à l'assemblée de l'union Française, la république Algérienne, 48–17 décembre 1954. Op. cit. P : 4.

جــدول رقم: 3 يبين الأنواع الصحفية المستخدمة في تغطية ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراســة:

1 نوفمبــر 1954–31 ديسمبــر 1955.

عــدد	إفتتاحية تكــر %	تعليــق تكر %	خبــر تكر %	مقــال تكر %	تدخــل تكر %	بيانــات تكر %	مــج
46	40.67 /1006	15.36/380	- -	- -	- -	17.46 / 432	2473
47	- -	- / -	- -	- -	88.20 /4749	11.79 / 635	5384
48	26.22 / 715	- / -	- -	- -	73.77 / 2011	- -	2726
49	- -	21.01 / 384	- -	- -	66.94 /1223	12.04 / 220	1827
50	17.33 / 503	09.47 /275	- -	11.16 /32	- -	62.0 / 1799	2901
51	357	318	- -	273	- -	/ 174	1122
52	- / -	100 /378	- -	- -	- -	- -	378
53	52.74 / 375	47.25 / 336	- -	- -	- -	- -	711
54	25.63 / 362	38.59/545	- -	- -	- -	35.76 / 505	1412
55	35.57 / 280	23.76 / 187	40.66 / 320	- -	- -	- -	787
56	18.68 / 325	48.36 /841	32.94 / 573	- -	- -	- -	1739
58	41.23 / 677	11.81 /194	36.84 / 605	- -	- -	10.10/166	1642
60	- / -	- / -	- -	- -	- -	100 /420	420
61	- / -	- / -	- -	- -	- -	- -	-
62	64.51 / 320	35.48 /176	- -	- -	- -	- -	496
63	- / -	- / -	- -	- -	- -	- -	-
64	- / -	- / -	79.91 / 370	- -	- -	20.08 / 93	463
65	66.76 / 454	- / -	- -	- -	33.23 / 226	- -	680
66	22.07 / 336	41.98 /639	05.05 / 77	- -	- -	30.88 / 470	1522
مــج	21.39 / 5710	17.43/4653	07.28/1945	2. 32 /597	30.76 / 8209	18.41 / 491	26683

أقــوال الصحف : نشرت مرة واحدة في العدد 46 على مساحة 655 سم^2. أي ما يساوي نسبة : 26.48 في المائة من مادة التحليل على مستوى العدد المذكور ونسبــة : 02.45 على مستوى المادة نفسها خلال فترة الدراســة.



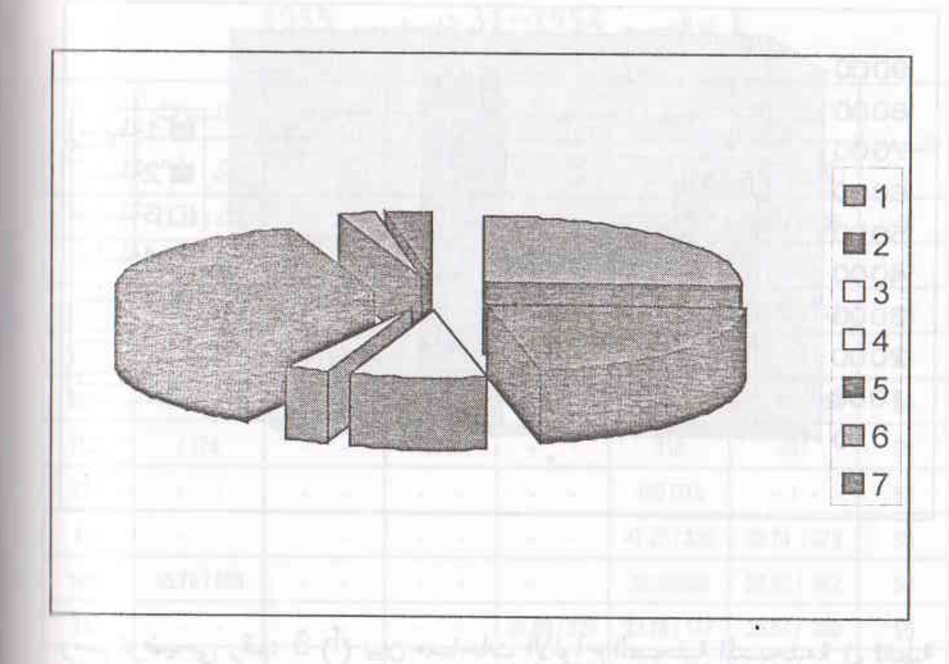
رسم توضيحي رقم: 3 (أ) يبين مساحات الأنواع الصحفية المستخدمة في تغطية ثــورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراســة: 1 نوفمبر 1954–31 ديسمبر 1955.

(1) – الافتتاحيــات. (2) – التعاليــــــــق.

(3) – الأخبـــــــار. (4) – المــقـــالات.

(5) – التـــدخـــــلات. (6) – البيانـــــات.

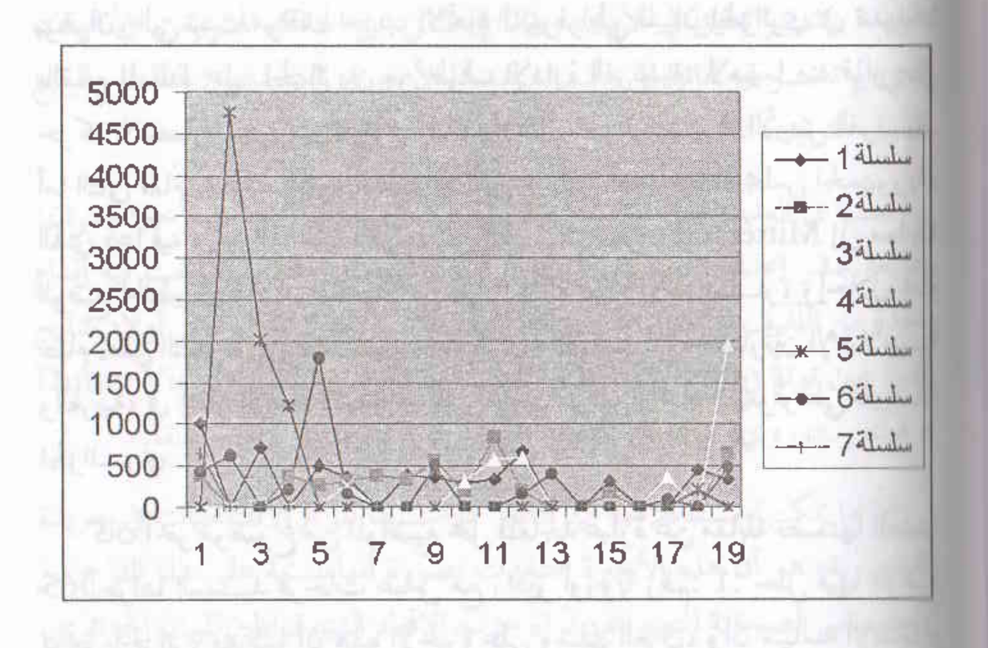
(7) – أقوال الصحف.



رسم توضيحي رقم: 3 (ب) يبين نسب مساحات الأنواع الصحفية المستخدمة في تغطية ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.

---

(1) - نسبــة الافتتاحـيات. (2) - نسبــة التعاليــق.
(3) - " الأخبــار. (4) - المقـــالات.
(5) - " التدخـــلات. (6) - البيانـــات.
(7) - " أقـــوال الصحف.



رسم بياني رقم : 3 (ج) يبين الحركة العددية لمساحات الأنــواع الصحفية المستخدمة في تغطية ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراســة : 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.

---

(1) - بيــان الافتتاحيــات. (2) - بيـــان التعاليق.
(3) - بيــان الأخبــار. (4) - بيــان المقــالات.
(5) - بيــان التدخــلات. (6) - بيــان البيانــات.
(7) - بيــان أقــوال الصحف.

ونشر في العدد: 49 تصريح بياني وتدخل، الأول لحركة أعضاء التعليم بوهران، التي تبنت مواقف حزب الاتجاه الديموقراطي للبيان الجزائري في تنديدها بالقمع المسلط على الجزائريين من طرف الإدارة الفرنسية. لاسيما منه قرار حل حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، واعتقال الجزائريين فوق الأرض الفرنسية. أما الثاني فقام به السّناتور الشريف بن حبيلس أمام أعضاء مجلس الجمهورية، الذي دعا فيه وزير الداخلية الفرنسي السّيد: ميتران Mittérand إلى معالجة الوضع الخطير في الجزائر سلميا، عن طريق إزالة نظام الاستعمار، وإحلال محله نظام يحقق التعاون بين الشعبين: الجزائري والفرنسي، والحضارتين الإسلامية والغربية، في إطار الاتحاد الفيدرالي المقترح من طرف الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

كان آخر موضوع من المواضيع محل المعالجة عبارة عن مقابلة تضمنها العدد: 65 أجراها السيد فرحات عباس مع راديو أوروبا رقم: 1. حلل فيها الوضع داخل الجزائر، مؤكدا أن هذه الأخيرة على وشك الغرق، وأن سياسة الاندماج لا تستجيب للواقع الجزائري. حتى تنقذه ممّا هو فيه، بل لابد من رفع الجزائر إلى مصف دولة متحدة فيدراليا مع فرنسا وإشراك كل الجزائريين دون تمييز عنصري في حكومة بلدهم تحقيقا للتعاون الأخوي بين الشعبين: الجزائري والفرنسي.

أمّا نوع الافتتاحيات فاحتل المرتبة الثانية ضمن مواضيع ثورة أول نوفمبر المنشورة في جريدة الجمهورية بنسبة: 21.39 في المائة. أي ما يساوي مساحة 5710 سنتمترات مربعة. تضمنت اثني عشرة افتتاحية في اثني عشر عددا، وبذلك صدرت الجريدة دون افتتاحيات سبع مرات خلال فترة الدراسة. كانت المرة الأولى عند صدور العدد: 47 عندما نشر مكانها تدخّل السّيد فرحات عباس في جلسات المجلس الجزائري أثناء مناقشة أعضائه الوضع في الجزائر – كما سبق الذكر – والمرة الثانية لما تضمن العدد: 49 أيضا مكان الافتتاحية، بيان المكتب السّياسي للاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، تحت عنوان: «ليتوقف القمع»، الذي ندد فيه بحملات قمع الإدارة الفرنسية في الجزائر.

كما أن الأعداد: 52، 60، 61، لم تتضمن أيضا افتتاحيات بسبب اكتفاء الجريدة بنشر تعليق في الأول، وبيان في الثاني عن الحدث المدروس. في الوقت الذي لم تنشر فيه نهائيا إلى وقائع هذا الأخير في العددين: الثالث والرابع حسب الترتيب المقدم.

أما في العدد: 64، فإن الجريدة نشرت مكان الافتتاحية خبرا بعنوان: «أربعة عشر إعداما تعسفيا في دوار أولاد شليح». والذي كشفت فيه إقدام وحدة من اللفيف الأجنبي على إعدام أربعة عشر جزائريا في دوار أولاد شليح بلدية عين توتة (باتنة) انتقاما لمقتل المساعد الخاص السّيد: Duruy Victor - فكتور.دوروي، وابنه في المنطقة نفسها كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

إنّ ما يمكن استخلاصه من نتائج دراستنا لنوع الافتتاحيات في جريدة الجمهورية، هو أن هذه الأخيرة اعتمدت بصورة أساسية على هذا النوع من الأجناس الصحفية للتعبير عن آراء حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، ومواقفه تجاه ثورة أول نوفمبر. الذي كان بالنسبة إليها الحدث رقم واحد ضمن اهتماماتها السّياسية. والدّليل على ذلك – كما سجّل سابقا – هو أنّ كل الأعداد الصادرة خلال فترة الدراسة خصصت افتتاحياتها، أو المواضيع التي حلت محلها لحدث أول نوفمبر 1954. ما عدا في العددين: 61، 63، اللذين قامت فيهما الجريدة على التوالي بتغطية الانتخابات، التي سبق ذكرها، ومعالجة موضوع الاستعمار الفرنسي خارج الإطار الزمني لفترة الدراسة. طبعا هذا الاتجاه عاديا بالنسبة لجريدة ناطقة باسم حزب سياسي جزائري وُجد وأُوجدَ الجمهورية الجزائرية (الجريدة) من أجل أهداف سياسية تتمثل في إنهاء حالة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بطرق سلمية، وفي إطار الشّرعية الرّسمية للمحتل، وبواسطة القوانين الفرنسية.

من أجل ذلك كانت أحداث نوفمبر 1954 الفرصة السياسية التي رآها هذا الحزب الجزائري بأنها السّانحة لإحداث تغييرات سياسية في الجزائر تحقق

مطالبه السّياسية، التي رفعها منذ ميلاده سنة 1946(1)، وطرح نفسه القوة السّياسية الجزائرية المعتدلة المستعدة للتعاون مع السلطات الفرنسية لإجراء هذا التغيير،من خلال اقتراح إجرائه في إطار السيادة الفرنسية، وتحت المسؤولية التامة للدولة الأم (فرنسا)، ليؤدي إلى استبدال نظام الاستعمار في الجزائر. كما عبر السّيد فرحات عباس بنظام ترتقي فيه هذه الأخيرة إلى جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا،ضمن شروط سياسة تبقي القضايا الخارجية، والاستراتيجية الأخرى تحت وصاية الاتحاد الفرنسي - كما نتطرق إلى ذلك بالتفصيل لاحقا - وبالتالي فإنّ جميع الافتتاحيات موضوع المعالجة لم تخرج في موضوعاتها عن الطرح السابق، من خلال التركيز على إثارة موضوع تحميل نظام الاستعمار في الجزائر مسؤولية وضعها المتدهور في حل الأعداد الصادرة خلال فترة الدّراسة، معتبرة إياه المسؤول الأول عن القمع الممارس على الشعب الجزائري، والمطالبة بالتغيير السّياسي، الذي يحقق التعايش السلمي بين الجزائرين المسلمين وسكان الجزائر من أصل أوروبي في الإطار الرسمي الفرنسي.

أما نوع البيانات فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة: 18.41 في المائة. أي احتل مساحة: 4914 سنتيمترا مربعا ضمن مساحة مادة التحليل،وتضمنت المواضيع المكونة لهذا النوع من المادة خمسة بيانات سياسية، أصدر المكتب السياسي للاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري أربعة منها في الأعداد: 46، 49، 51، 58، ندّد في الأول بقرار حل الإدارة الفرنسية لحركة الانتصار للحريات الديموقراطية يوم 04 نوفمبر 1954، واستخدام القوات الفرنسية لسلاح النابالم ضد سكان قرى في الأوراس، وفي الثاني بالاعتقالات التي قامت بها الإدارة الفرنسية في مناطق القبائل والونزة، وفرنسا للجزائريين، واحتج في الثالث عن قنبلة القوات الفرنسية بالطيران والمدفعية، من جديد لسكان الأوراس وإجبارهم على النزوح عن قراهم بواسطة منشورات ألقيت من الجو وحددت يوم 26 جانفي 1955 كآخر أجل.

1 - André. Nouschi : La naissaìce du nationalisme algérien : 1954 ,les éditions de minuit, Paris. 1962. p : 144.

في العدد الأخير ندد بمشروع قانون حالة الاستعجال المقترح من السلطات الفرنسية والذي أصبح ساري المفعول بدءا من 03 أفريل 1955.

أما البيان الخامس فأصدره السّيد فرحات عباس يوم 15 أفريل 1955 قبيل الانتخابات، مترجما إلى اللّغة العربية في الصفحة الأخيرة من العدد: 58، والذي برر فيه أسباب دخول حزبه هذه الانتخابات، ثم دعا الجزائريين إلى التصويت لفائدة قائمته الانتخابية.

كما تضمنت البيانات ثلاث رسائل مفتوحة نشرت في الأعداد: 47، 50، 54، حيث كانت الرسالة المفتوحة الثانية - حسب هذا الترتيب - لهيئة تحرير المجلة ردّا على البرلماني السّيد: Haussemer-هو سمار. في المجلس الوطني الفرنسي الذي دعا في جلسات يوم 10 ديسمبر 1954 إلى مزيد من القمع للشعب الجزائري، حتى تتوقف ثورة فاتح نوفمبر 1954 ضد الاحتلال الفرنسي(1).

ونشرت الرسالتان المفتوحتان الأولى والثالثة من طرف شبيبة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، حيث وجّهت الأولى إلى السّيد وزير الداخلية الفرنسي السّيد: فرنسوا ميتيران، طالبا إياه فيها بتوفير حق التمدرس لكل الجزائريين، وإدخال اللغة العربية في التعليم الرسمي. إلى جانب الفرنسية(2). ووجه الثالثة إلى السّيد جاك سوستال. ذكره فيها بأن الأمة الجزائرية لها حضارتها العريقة، ودولتها بقيادة الأمير عبد القادر قبل مجيء الفرنسيين إلى الجزائر سنة 1830. وبالتالي فلا مجال لفكرة تصور أمة جزائرية تدريجيا - كما دعا إلى ذلك السّيد: Robert Banal - روبير.بنال. في اجتماع نظمه المركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين في فرنسا حول القضية الجزائرية(3).

1 - Rédaction : Apres les débats à l'assemblée nationale sur les évenememts de L'Algérie, lettre ouverte monsieur haussemmer, la republique algerienne, N° : 50.Op . cit. p : 6
2 - JUDMA : Lettre ouverte de la JUDMA à monsieur le ministre de l'intérieur, la républi-que Algérienne, N° : 47-3 décembre 1954. op. Cit. p : 6.
3 - Secrétaire Général de JUDMA : Lettre Ouverte à Monsieur Jaques Soustelle, la républi-que algérienne, N° : 54- 25 Février 1955. Op.cit. P : 7

ونشرت المجلة إلى جانب البيانات الخمسة والرسائل المفتوحة الثلاث السابقة ضمـــن هذا النوع مـــن المواضيع محل المعالجة، برقيتـــين في العددين: 47، 64، وجهت الأولى من طرف حـــزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري إلى وزير الداخلية الفرنسي احتجاجا على الإنذار الأخـــير (Ultimatum) الموجه إلى ســـكان قرى بالأوراس، للنزوح عن مناطقهم نحو مناطق في شكل محتشدات. ونشـــر الثانية السّيد فرحات عباس يحتج فيها باسم حزبه على قرار عامل عمالة قســـنطينة الخاص بتطبيق مبدأ العقاب الجماعي على سكان هذه العمالة. خاصة منهم سكان مناطقها الجنوبيـــة «الأوراس».

كما تضمنت فـــئة البيانات إلى جانب المواضيع السّابقة، عريضة ولائحة، حيث نشرت الأولى في العدد: 47 مقدمة من طرف حزب الاتحاد الديموقراطي إلى المجلس الجزائري، طالب فيها بإصلاحات دستورية تستجيب لآمال الشعب الجزائري، في إطار ما ينص عليه الدســـتور الفرنســـي من حقوق[1]. وصدرت الثانية في العدد: 50 عن الندوة الوطنية لإطارات شبيبة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري المنعقدة أيام: 24، 25، 26 ديســـمبر 1954 بالجزائر، والتي عبّر فيها المشاركون عن موقفهم من أحداث أول نوفمبر 1954، مؤكدين حق الشعوب في التحرر من السيطرة الاستعماريـــة[2].

إن ما يمكن اســـتنتاجه في بحثنا لفئة البيانات المنشورة عن الموضوع المدروس يتمثل في أن معظمها جاء في شـــكل بيانات رسمية، ورسائل مفتوحة، وبرقيات عاجلـــة، ولوائح، وعرائض، قام فيها الاتحـــاد الديموقراطي للبيان الجزائري، أو الهيئات السياســـية التابعة لـــه بالتنديد بقرارات الإدارة الفرنســـية الجائرة على الجزائريين، وبممارساتها الاســـتعمارية ضدهم في محاولة منها للقضاء على ثورة أول نوفمبر 1954.

1 – UDMA. La motion de l'UDMA à l'assemblée Algérienne, La république Algérienne, N° : 47-3 décembre 1954 op cit. p : 3.
2 – Cadre.JUDMA : La 6 éme conférence nationale des cadres de la JUDMA, la république Algérienne, N° : 50 -14 janvier 1955. op .cit. p : 7

جـــاء نوع التعليقات في المرتبة الرابعة بنســـبة: 17.43 في المائة.أي احتل مساحة: 4653 سم2 في مادة التحليل، مباشرة بعد البيانات. حيث تضمن هذا النوع الصحفي خلال فترة الدراسة اثني عشر تعليقا كتبها مناضلو حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري. لاســـيما منهم السّيد أحمد بن زادي، الذي كتب خمســـة تعليقات من جملة عددها المذكور، وفيها عبروا عن آرائهم الشخصية في ضوء التوجهات الأساسية لحزبهم عن الحدث المدروس، وموضوعاته المطروحة. وبالتـــالي كانت هذه التعليقات مرتبطة بالقضايـــا، التي أثارها هذا الحزب أثناء نشـــاطه السياسي على الساحة الجزائرية، في شكل إعادة طرح لها، قصد تعميق معالجتها، وتأكيد مواقف هذا الأخير منهـــا.

وفق مـــا طرح ســـابقا يســـجل مثلا في العدد: 47 على مستوى التعليق الذي كتبه السّـــيد أحمد بن زادي والذي وجه فيه الكلمة للأوروبيين ســـكان الجزائر، أثار فيها موضـــوع مواقفهم إزاء أحداث ثورة نوفمبر 1954، في ظل عدم اكتراثهم بها، وحذرهم من الانسياق وراء الدعاية الاستعمارية، ومن مغبة التحالف معه ضد الجزائريين المســـلمين. لأن ذلك – كما أشـــار – يؤدي إلى إغراق الكل. خاصة إذا لم يحدث تغيير سياســـي في الجزائر[1]. وكتب الصحفي نفسه (أحمـــد بن زادي) في العدد: 49 تعليقا على البيان، الذي نشره الاتحـــاد الديموقراطـــي للبيان الجزائري بشـــأن قمع الإدارة الفرنسية للجزائريين، وفيه أشار إلى خضـــوع الإدارة الفرنســـية إلى ضغوط فيدرالية رؤساء البلديـــات (La fédération des maires) الخاصة بأوروبي الجزائر، ومنظمات المعمرين الطفيلية، والصحافة الاستعمارية، في ممارسة القمع على الجزائريين، مطالبا هذه الإدارة بالتوقف عن العمل تحت مثل هذه الضغـــوط.

1 – Ahmed. BenZadi : Les européens d'Algérie se laisseront-ils toujours Duper par le colonisation, La république Algérienne, N° : 46-12 novembre 1954. Op. Cit. P : 2.

أما السيد فرحات عباس في مقاله الذي كتبه في العدد: 50 تحت عنوان: «قضبان السّجن لا تقتل الأمل»، فإنه ندّد بشدة القمع الذي سلط على مناضلي حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، بعد حل هذا الحزب – كما ذكر سابقا – موضحا أنه بالرغم من التعارض الكبير بين حزبه، وحركة الانتصار للحريات الديموقراطية على مستوى الإيديولوجيات وأدوات العمل، إلا أن ذلك لا يمنعه من التنديد بقوة بالعنف والظلم اللذين تعرض لهما مناضلو هذا الحزب.

إن ما يمكن تسجيله عن هذا النوع من المواضيع، هو أن الجريدة خصصتها للرّد على الإدارة الفرنسية في ممارستها للقمع ضد الجزائريين بقوة دون تحفظ، وكشف تصرفاتها التعسفية ضدهم. مثل التعليق، الذي كتبه أيضا أحمد بن زادي في العدد: 51 بعنوان: «الإرجاع العفوي للسّلاح». تعجب فيه من التصريحات الصادرة عن إدارة الحاكم العام للجزائر التي أعلن فيها عن إقبال الجزائريين المسلمين على تسليم بنادقهم الخاصة بالصيد إلى السلطات العمومية، بمحض إرادتهم. حتى يخفي الضغوط الرّسمية، التي مورست في شكل حملة من أجل الوصول إلى ذلك. وكذا إقدام إدارته بالمقابل على التسليح الحربي لسكان الجزائر من أصل أوروبي(1) .

يلاحظ كما ورد سابقا، أن جل التعاليق المنشورة في الجمهورية كانت أداة لكشف ممارسات الإدارة الفرنسية ضد الجزائريين. مثل تعليق السّيد أحمد قايد حول عملية تجنيد الإدارة الفرنسية لمخبرين جزائريين، مهمتهم التجسس على جزائريين مثلهم(2). وعلق السّيد أحمد بن زادي على الخبر الذي نشرته «La dépêche de Constantine – لادبياش دو كوستانتين» بشأن قتل مظليين وأسر ستة منهم،من طرف ما أسمتهم بالخارجين عن القانون في منطقة «جلال» قرب «خنشلة»، ونقل المعمر «بورجو» لهذا الخبر في جريدته:

1 - Ahmed.BenZadi : La restitution spontanée des armes, la république Algérienne, N° : 51 - 28 janvier 1955. Op.cit. pp. : 1,4.

2 - AHMED. Kaid : Le drame de la jeunesse algérienne, la république Algérienne, N°: 52 - 11 février 1955. op .cit. p : 7.

«La dépêche quotidienne – لادبياش كوتديان». ليذكر في نشره له أن «الخارجين عن القانون» قتلوا المظليين الستة الأسرى بوحشية.بينما الحقيقة غير ذلك، وتساءل الصحفي في تعليقه عن سكوت هذه الصحافة الفرنسية عن حادث إقدام «جيش إفريقيا» الفرنسي يوم 19 جانفي 1955 على قتل عشرة جزائريين في الأوراس(1).

على غرار ما سبق، فإن التعاليق المنشورة بعد ذلك في الجريدة تناولت موضوع حالة الاستعجال، في الأعداد: 58، 62، 66، متضمنة مواقف الحزب منها، والتي سبق التطرق إليها. لكن الشيء الواجب الإشارة إليه هنا هو أنه بعد العدد: 62، ونشر تعليق بعنوان: «من أجل حرية الرأي والتعبير».على إثر إبعاد الإدارة الفرنسية لستة وعشرين شخصية جزائرية من وهران، بسبب آرائهم الحرة المناوئة للاستعمار(2). فإن الجريدة أصبحت توقع مواضيعها، حتى التعاليق منها – كما حصل على مستوى العددين: 62، 66 – باسم التحرير وهذا لتجنيب كاتبها الإبعاد، أو السجن، في ظل تطبيق حالة الاستعجال.

نستخلص في تحليلنا لفئة التعاليق، أن هذا النوع الصحفي كان الركن الذي وظفته الجريدة للتعبير بكل حرية، وصراحة في نقدها لقرارات الإدارة الفرنسية ضد السكان الجزائريين، بعيدا عن الرقابة الرّسمية. وهو العمل الذي تمتنع الأحزاب الجزائرية القيام به مثل الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، التزاما بقوانين إنشائها، التي تنص على التقيد التام بشرعية قوانين الجمهورية الفرنسية. خاصة ما تعلق منها بنقطة المحافظة على الأمن العام، التي تستغلها الإدارة لمعاقبة أي حزب جزائري، يتجرأ على رفع صوته ضد سياستها الاستعمارية. ومن ذلك فإن نشر مثل هذه المواضيع بالكيفية السالف ذكرها إنما هو أولا تجنيب هذا الحزب العقاب، وثانيا عدم السكوت عن القمع المسلط على الجزائريين.

1 - Ahmed.BenZadi : L'ordre dans l'arbitraire, la république algérienne, N°54 - 25 février 1955. Op. Cit. pp. : 1 ,5.

2 - Rédaction : Pour la liberté d'opinion et d'expression, la république Algérienne , N° 62 - 20 mai 1955. Op. cit.. p : 5.

لكـن كما لاحظنا بعـد العمل بقوانين حالة الاسـتعجال، وامتداد القمع إلى الشـخصيات المعبرة عن آرائها الحرة المناهضة للسياسـة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، فإن نشـر هذه المواضيع تم باسم أسـرة التحرير، لكن لفترة قصيرة فقط، لأن الجريدة في نهاية المطاف توقفت عن الصدور في 16 ديسـمبر 1955 عند العدد: 66 بعد أحداث 20 أوت. في هذه الأحداث التي قتل فيها السّـيد «علاوة عباس» ابن شـقيق السّيد فرحات عباس المؤسس لهذا الحزب، ومدير جريدة الجمهورية الجزائرية. هذا الأخير الذي حمّل السـلطات الاسـتعمارية حادث القتل المذكور بعبارة نشـرت في العدد: 66 كالتالي : «ضحية الفوضى الاستعمارية، علاوة عباس صيدلي، مستشار بلدية-إ، د، ب، ج-سقط في 20 أوت 1955».

في حين احتل نوع الأخبار المرتبة الخامسـة بعد التعليقات بنسبة: 7.28 في المائة.أي ما يساوي مساحة: 1945 سنتيمترا مربعا،ضمن مساحة مادة مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954، تضمنت نشر ستة عشر خبرا عن الموضوع المدروس، في خمسة أعداد، كانت كالتالي: 55، 56، 58، 64، 66.

يظهر من خلال المعطيات المقدمة أن الجريدة محل البحث نشرت هذا النوع من المواضيع في النصف الثاني من فترة الدراسة لحدث ثورة أول نوفمبر 1954. وهذا بعد أن خرجت عن تحفظها في مخاطبة الإدارة الفرنسـية، بعدما تأكد لها - كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك سابقا - أن العنف بالنسبة للإدارة الفرنسية في الجزائر هو خيار استراتيجي لقمع الثورة الجزائرية، وأن عمليات القمع من طرف هذه الإدارة أصبح ممارسـة يومية ضد الجزائريـين، وأنه لا مجال لغض الطرف عن ذلك أمام قرائها والرأيين العامين: الداخلي والخارجي.لذلك شـرعت منذ شـهر مارس 1955، بدءا من العدد: 55 في نشر أخبار التحاوزات، التي قامت بها أجهزة السـلطة الفرنسية. مثل إقدام أحد العسـاكر الفرنسيين باقتحام دار أحد المواطنين الجزائريين في مدينة الأغواط (سـي دحمان) بالقوة دون إذن من السـلطات القضائية، بحجة البحث عن شاة، سرقت من الثكنة، أو مثل اعتقال

رجال الجندرمة الفرنسيين في «تبسة» للسّيد: «رويغي رواق بن سميرة» بتهمـة قتل ابنته البالغة من العمر اثني عشر شهرا، بينما الواقع أثبت غير ذلك(1).

كانت الأخبار بالنسـبة للجريدة هي النوع الصحفي الذي خصصته لنشر التجاوزات المرتكبة ضد الجزائريين. حيث يلاحظ تخصيص ثلاثة عشر خبرا لمثل هذه الموضوعات. مثل الاعتقالات التعسفية، وسوء معاملة الجزائريين، وعمليات قتلهم، وإحراق ممتلكاتهم ... الخ. وثلاثة أخبار فقط خلال فترة الدراسة لتغطية نشاط أعضاء الحزب في العددين: 56، 58 ،حيث قامت في الأول بتغطية أشغال المهرجان الاحتفالي، الذي أقيم بمناسـبة الذكرى الثانية عشـرة للبيان في مدينة تيارت يوم السـبت 26 فيفري 1955، والتي تدخل فيها مناضلو حزب السّيد فرحات. مثل السيد أحمد قايد ليندوا بسياسة الاستعمار في الجزائر وبممارسته القمعية في كل مـن الأوراس وتيزي وزو ... الخ(2).

أما في العدد الثاني. أي: 58 فقامت الجريدة بتغطية الحدث نفسـه في كل من مسـتغانم والجزائر في حبرين، حيث قامت في الأول بتغطية أشغال المهرجان الاحتفالي المقام في مدينة مستغانم يوم 13 مارس 1955، تحت إشراف بن تامي السكرتير الجهوي لهذا الحزب، وبحضور السّيد فرحات عباس، الذي أكد أن سياسة الإدارة الفرنسية في تزوير الانتخابات في الجزائر، وممارسة القمع هي التي كانت وراء أحداث نوفمبر 1954 وأوحدت الأوراس(3). وقامت في الخبر الثاني بتغطية أشغال المهرجان الاحتفالي المقام في الجزائر العاصمة بسينما شهرزاد (بلكور) تحت إشراف السّيد فرحات عباس، الذي ألقى خطابا بالمناسبة ذكر فيه بالحرف الواحد: ((نحن لا نويد السّيد : «Naégélen» نيجلان»، نحن لا نويد السّيد : «سوستال Soustelle»، عندما يزعم أن الجزائر فرنسية. الجزائر هـي جزائرية، والبيان عبّر

1 – Rédaction : La république Algérienne, N° : 55-4 mars 1955. Op. Cit. : 2.
2 – Rédaction : Tiaret le 12 ème Anniversaire du manifeste, La république Algérienne N° 56 -11 mars 1955. Op .Cit. p : 2.
3 – Rédaction : Mostaganem le 12 éme anniversaire du manifeste, la république Algérienne, N° : 58 – 1 avril 1955. Op. Cit. p : 2.

عن إرادة الشعب الجزائري للبقاء كما هو: وفيا لماضيه، ولتاريخه)). وفي نهاية تدخله طالب السّيد فرحات عباس بإطلاق سراح المساجين الجزائريين(1).

نستخلص في نهاية تناولنا لفئة الأخبار المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954، في جريدة الجمهورية، أن هذه الأخيرة خصصت أكثر من ثلاثة أرباع هذه الأخبار إلى فضح ممارسات الإدارة الفرنسية القمعية ضد الجزائريين، وأقل من ربعها لتغطية نشاطات حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري على مستوى قاعدته النضالية. هذه النشاطات التي كانت - كما سجلنا ذلك - مناسبة أيضا للتنديد بسياسة المحتل، والمطالبة بالحل السياسي للوضع في الجزائر في إطار المطالب السّياسية المعروفة لهذا الحزب، ممّا يبين مرة أخرى توظيف الجريدة لهذا النوع من الأجناس الصحفية على غرار الأجناس السّابقة في خدمة تصور حزب السّيد فرحات عباس للوضع داخل الجزائر، في ظل أحداث نوفمبر 1954، وبغرض التعريف بمواقفه السياسية تجاه هذا الوضع.

قامت الجريدة إلى جانب نشرها للأجناس الصحفية السالف ذكرها بنشر أقوال الصحف مرة واحدة في العدد: 46. أي الأول من الدّراسة على مساحة: 655 سنتيمترا مربعا. وهو ما يساوي نسبة 2.45 في المائة ضمن مادة التحليل. وفيها تم استعراض حدث أول نوفمبر 1954 في الجرائد الفرنسية ((Franc-tireur – فران ترار». Le figaro "فيقارو". "L'aurore" – لورور". «Paris-Match – باري ماتش». Expresse "– إكسبراس». France observateur – فرانس أبسارفتور»، والعالمية: ((Manchester gardian – مانشستر قارديان». La gazette de l'ausane» – قازيت دو لوزان». l'observer – لوبسارفر)).

وما دامت هذه المادة الصحفية غير خاضعة الإعداد إلى الجريدة محل التحليل، ولا تعبر عن مواقفها من الحدث، فإننا نكتفي بالإشارة إليها وفق ما تم لحد الآن.

1 - Rédaction : Anniversaire du manifeste à Alger, la république Algérienne, N° : 58 - 1 ère avril 1955 . Op.cit. p : 3.

أما فئة المقالات فاحتلت ضمن مادة التحليل الخاصة بثورة أول نوفمبر 1954 في حدود فترة البحث المرتبة الأخيرة بنسبة: 2.23 في المائة. أي ما يساوي مساحة: 597 سنتيمترا مربعا. نتيجة نشر الجريدة لمقالين في العددين: 50، 51. الأول صدر باسم أسرة التحرير بعنوان: «دروب العنف». حللت فيه ظاهرة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، منذ غزوه لهذه الأخيرة سنة 1930 واستخدامه للقوة في ترهيب السّكان. كما حصل في مجازر 08 ماي 1945. مستخلصة أن شن القوات الفرنسية لعملياتها العسكرية التمشيطية لمنطقة تيزي وزو. المعروفة تحت اسم عمليات: «OlÖes – ألوايس»، والتي جند لها أربعة آلاف جندي فرنسي لتمشيط منطقة لا يتعدى تعداد سكانها العشرين ألف ساكن، إنما يدخل ضمن منطق العنف الاستعماري القائم دائما على استعراض القوة في ترهيب السّكان(1).

أما المقال الثاني فنشر في العدد الثاني: (51) بعنوان: «أخيرا العمل! الموت جوعا أو الوشاية» من طرف منظمة شبيبة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، التي حللت فيه إقدام السلطات الفرنسية على تجنيد الجزائريين للتجسس على الجزائريين. منطلقة في تحليلها لهذا الموضوع من الوضع الاجتماعي المزري الذي عاشه الجزائري بأجر: 300 فرنك فرنسي قديم ليوم عمل. إن وجد العمل؟ مقابل أجر: 2000 فرنك فرنسي قديم للمدة نفسها بالنسبة للأوروبي.بهذه المقارنة البسيطة بينت هذه المنظمة.كيف أن السلطات الفرنسية استغلت فقر الجزائريين؟ لتجندهم مخبرين مقابل: 1500 فرنك فرنسي قديم في زي سائقي تاكسي. وأن الرافضين لهذا العمل تعرضوا إلى إهانات كبيرة، بحجة أنهم متعاطفون مع ثورة أول نوفمبر 1954.

بعد تحليلنا لفئة الأنواع الصحفية المستخدمة في تغطية ثورة أول نوفمبر على مستوى جريدة الجمهورية الجزائرية، نستخلص أن هذا الاستخدام خضع أساسا إلى السّياسة الإعلامية لهذه الأخيرة، باعتبارها لسان حال حزب سياسي ليبرالي

1 - Rédaction : Les chemins de la répression, la république Algérienne, N° : 50 - 14 janvier 1955. Op.cit. pp. 1,5.

يتبنى إيديولوجية الرأسمالية الغربية كمذهب سياسي، ويضم أصحاب المهن الحرة من الإطارات المتخرجة من المدرسة الفرنسية، ذات الأصول البورجوازية الجزائرية. ومن ذلك فإن سياسة تحريرها كانت محافظة على المستوى الذي نحن في صدد الحديث عنه، من حيث اعتمادها بالدرجة الأولى على الأنواع الصّحفية المتميزة كصيغ كلامية أكثر من غيرها فنيا بتوصيل أفكار هذا الحزب ومواقفه تجاه ثورة أول نوفمبر 1954، من حيث الاعتماد على الكلمة المكتوبة بالدرجة الأولى. وهو ما تجلى في بحث هذه النقطة عبر احتلال أنواع التدخلات، والافتتاحيات، والبيانات والتعاليق المرتبة الأولى كميا. ضمن مادة التحليل بمجموع مساحة: 23436 سنتمترا مربعا. أي ما يساوي نسبة: 87.83 في المائة، وضمن هذا المجموع يلاحظ أيضا أن المواد التي لها صلة مباشرة بجهاز هذا الحزب. مثل: التدخلات، أو بشخصية السّيد فرحات عباس كمؤسس لهذا الأخير. مثل: الافتتاحيات، هي التي احتلت الصدارة ضمن هذا النوع الأخير من الأنواع الصحفية. كما يوضح الجدول رقم: 3.

أما على مستوى الموضوعات المطروحة في إطار طرح الجريدة لموضوع ثورة نوفمبر 1954، فإنما لم تخرج – كما سجلنا ذلك – عن البرنامج السياسي للحزب المذكور بشأن الوضع في الجزائر، وموضوع تحرير الجزائريين من النظام الاستعماري الفرنسي، من خلال اقتراح إصلاحات سياسية تطبق في إطار السيادة الفرنسية الكاملة، وداخل ما يسمح به الدستور الفرنسي، لتسفر عن ميلاد جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا، متحدة فيدراليا مع فرنسا الأم إلى جانب المستعمرات الأخرى الخاضعة مثل الجزائر إلى الاستعمار الفرنسي، هذا الاتحاد الذي يبقي سيادة الشعب الجزائري منقوصة. لأن السياسة الخارجية والدفاع. إلى جانب المشاريع الاقتصادية الكبرى تبقى تحت وصاية دولة الاتحاد الفرنسي. كما نتطرق إلى ذلك بالتفصيل في الفصل التالي.

4 – مصادر تغطية ثورة أول نوفمبر 1954.

تعتمد الدّوريات بأنواعها المختلفة في مواكبتها للأحداث، وتغطيتها لوقائعها على جهات معينة تقوم بتزويدها بالمعلومات الكافية. وتعتبر هذه الجهات وفق ذلك المصدر الأساس لمادتها الصحفية، التي يتوقف عليها نجاحها أو فشلها، من حيث نوعية المعلومات المقدّمة بشأن المعالجة الإعلامية الكاملة للحدث، وحداثة هذه المعالجة، ومن هنا فإن المصدر بالنسبة للجريدة هو الجهة المنتجة للمعلومة، والمحتكرة لها، والتي تمارس من خلالها تأثيرا إعلاميا كبيرا في شكل ضغوط سياسة تؤدي في كثير من الأحيان إلى سيطرة هذه الجهات على السّياسات الإعلامية للمؤسسات الإعلامية المتعاملة معها، كيف ذلك؟

إنّ المصادر المنتجة للمعلومة والمحتكرة لها تزود الجهات المتعاملة معها من جرائد ومجلات بالمعلومات، التي لا تتناقض ومصلحتها، أو مصالح الأطراف المالكة لها أو القائمة على خدمتها إعلاميا واقتصاديا. وبذلك فهي في توزيعها لهذه المعلومات تقوم بتسويق ما يخدمها، وتتجاهل ما يتعارض مع ذلك. وبهذه الكيفية تتحكم بطريقة غير مباشرة في سياسة نشر الجريدة، من حيث توجيه المعلومات من البداية وفق النحو المذكور. وفي هذا الصّدد بالذات نسجل أن الشّركات الغربية المتعددة الجنسيات العاملة في حقل إنتاج المعلومات وتسويقها المحتكرة لهذا المجال بفضل إمكانياتها التكنولوجية الكبيرة، لا تمارس فقط عملية توجيه السّياسات الإعلامية الخاصة بالمؤسسات الإعلامية لدول العالم المتخلفة، وإنما أيضا هيمنة سياسة تفرض بموجبها ممارسات معينة تتناقض في بعض الأحيان مع مصالح شعوب هذه الدّول. ومن ذلك تتجلى لنا أهمية المصدر بالنسبة للجريدة – من حيث توجيه ممارستها الصحفية – الذي يتحول في بعض الحالات إلى ضغوط سياسية في شكل تهديد ووعيد بمقاطعة التعامل ... الخ.

في ظل الظروف السابقة، تفضل الجرائد الاعتماد على نفسها في الحصول على مادتها المنشورة، تجنبا للوقوع فريسة هيمنة إعلامية ومالية تفقدها جزءا من

حريتها في ممارسة نشاطها الإعلامي. وهذا بإنشاء مصادرها الخاصة في جمعها لمادتها الصحفية. مثل الاعتماد على المراسلين الدائمين، والمبعوثين الصحفيين، والصحفيين المتعاونين ...الخ. على غرار ما تفعل الصحف السياسية، لاسيما منها الحزبية، التي أوجدت من أجل خدمة خط سياسي معين، لا يمكن الحياد عنه مهما تعددت الأسباب وتنوعت الأعذار واشتدت الضغوط الخارجية.

على ضوء ما تقدم يتم دراسة نقطة المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الجمهورية الجزائرية في تغطيتها الصحفية لثورة أول نوفمبر 1954، بهدف التعرف على طبيعة هذه المصادر المعتمد عليها.هل هي مصادر داخلية خاصة بها أم خارجية؟ حتى نتمكن من تحديد طبيعة التأثيرات الخارجية، التي تعرضت لها. إن وجدت هناك تأثيرات بالفعل، وتقدير حجم الضغوط التي مورست عليها في تأديتها لمهامها الإعلامية تجاه طرحها للموضوع المبحوث، للوصول من خلال كل ذلك إلى ضبط العوامل التي تدخلت – عبر المصادر – في التأثير على المواقف السياسية لهذه الجريدة تجاه هذا الأخير.

إلى جانب ذلك، فإن دراسة مصادر التغطية الصحفية للجمهورية الجزائرية لا تفيد فقط في بحث الأطراف الخارجية المتعامل معها في الصّدد المذكور، للوصول إلى ما ذكر سابقا، بل تمكن أيضا من التعرف على الجهات الداخلية التي كان حضورها قويا في إنتاجها الصحفي للمادة محل المعالجة. وبالتالي كان لها الوزن السّياسي الكبير على مستوى ممارستها الإعلامية، ورسم سياستها الإعلامية الخاصة بطبيعة معالجتها للحدث المبحوث، وبمواقف حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري منه، هذه النقاط التي تدخل في صلب إنجاز البحث الحالي.

وفق الطرح السالف الذكر يبين الجدول رقم: 4، الخاص بمصادر مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في الجريدة المدروسة، أن مساحة مادة التحليل توزعت على مصادرها المثبتة في الجدول السالف الذكر بالشكل التالي :

– نسبة مصدر المناضلين: 35.49 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي: 9470 سم².

– نسبة مصدر الأمين العام للحزب: 31.27 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي 8346 سم².

– نسبة مصدر الحزب: 16.60 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي: 4431 سم².

– نسبة مصدر التحرير: 14.17 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي: 3781 سم².

– نسبة مصدر صحف العالم: 2.45 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي: 655 سم².

يتجلى من الأرقام المسجلة أن مصدر المناضلين احتل صدر مصادر المجلة المسجلة المعتمد عليها في التغطية الصحفية لثورة أول نوفمبر 1954 بنسبة: 35.49 في المائة ضمن مادة التحليل. أي ما يساوي مساحة 9470 سنتمترا مربعا. وهذا بفعل مساهمة تسعة مناضلين من الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري هم على التوالي: أحمد بن زادي، أحمد فرانسيس، مصطفاي الهادي، قدور ساطور، أحمد بومنجل، شريف بن حبيلس، أحمد قايد، علال سعدون، وشريف حاج سعيد في تزويد المجلة بكتاباتهم، وتصريحاتهم بشأن الحدث المبحوث.

بلغ حجم مساهمة مناضلي هذا الحزب على المستوى المذكور ثلاثة عشر موضوعا (تسعة تعليقات وثلاثة تدخلات). كان فيها نصيب السّيد أحمد بن زادي خمسة تعليقات، والسّيد: شريف حاج سعيد تدخل وتعليق، والسّيد قدور ساطور تعليق وافتتاحية. أما المناضلون الآخرون فكانت مشاركتهم في المجلة بموضوع واحد ((تدخل لكل من السّيدين: أحمد بومنجل وشريف بن حبيلس، وتعليق واحد لكل من السّيدين: أحمد قايد وعلال سعدون)).

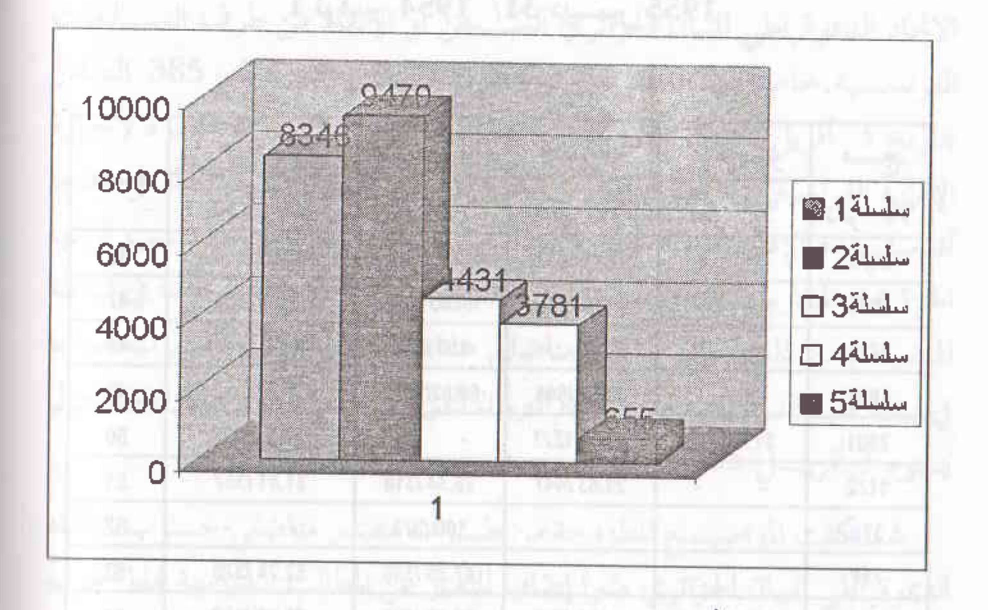
يسجل في هذا الصّدد، أنّ الجريدة منذ العدد: 20 الموافق لتاريخ : 15 أفريل 1955 تبنت نشر مواضيعها باسم التحرير، لتجنيب صحافييها، مناضلي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري السّجن أو الإبعاد من طرف السلطات الفرنسية. خاصة بعد العمل بقانون حالة الاستعجال رقم: 55 - 385 الصادر بتاريخ 3 أفريل 1955 الذي أعطت الفقرة الثانية من مادته العاشرة لأجهزة الإدارة الفرنسية صلاحية مراقبة ما ينشره الإعلام[1]. وتأكد هذا بالفعل عندما أقدمت هذه الإدارة بإبعاد ست وعشرين شخصية من وهران، بسبب آرائها الحرة تجاه الممارسات الاستعمارية ضدّ الجزائريين. كما مر معنا في النقطة الماضية. ومن ذلك، فإنّ مساهمة مناضلي هذا الحزب بكتاباتهم انحصرت أساسا في بداية فترة الدراسة، قبل مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون حالة الاستعجال يوم 3 أفريل 1955.

شكلت المواضيع المطروحة من طرف مصدر مناضلي حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري منبرا إضافيا للتعبير عن المطالب السياسية لهذا الحزب تجاه الوضع في الجزائر، وعرض مواقفه وآرائه على القراء. حيث يسجل في هذا المجال مثلا أن السّيد أحمد بن زادي، الذي نشر تعاليقه الخمسة في الأعداد: 46، 49، 51، 53، 54، تناول فيها حسب الترتيب المقدم موضوعات انسياق سكان الجزائر من أصل أوروبي وراء الدعاية الاستعمارية إزاء الوضع في الجزائر، والخلط الاستعماري بين تطبيق شرعية القانون، وممارسة القمع على الجزائريين، وتجريدهم من بنادق الصّيد، مقابل التسليح الحربي لسكان الجزائر من أصل أوروبي، والتنديد بعمليات الاغتصاب والإعدام العشوائي التعسفي. وأخيرا كشف جرائم الاستعمار الفرنسي في منطقة خنشلة، بعد حادث قتل مجاهدي جبهة التحرير الوطني لمظليين فرنسيين، وأسر ستة آخرين بهذه المنطقة يوم 19 فيفري 1955. كما مر معنا سابقا.

1 - Journal officiel de la republique Francaise, N° 55 - 385 du 03 Avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie. Op. cit P : 3479.

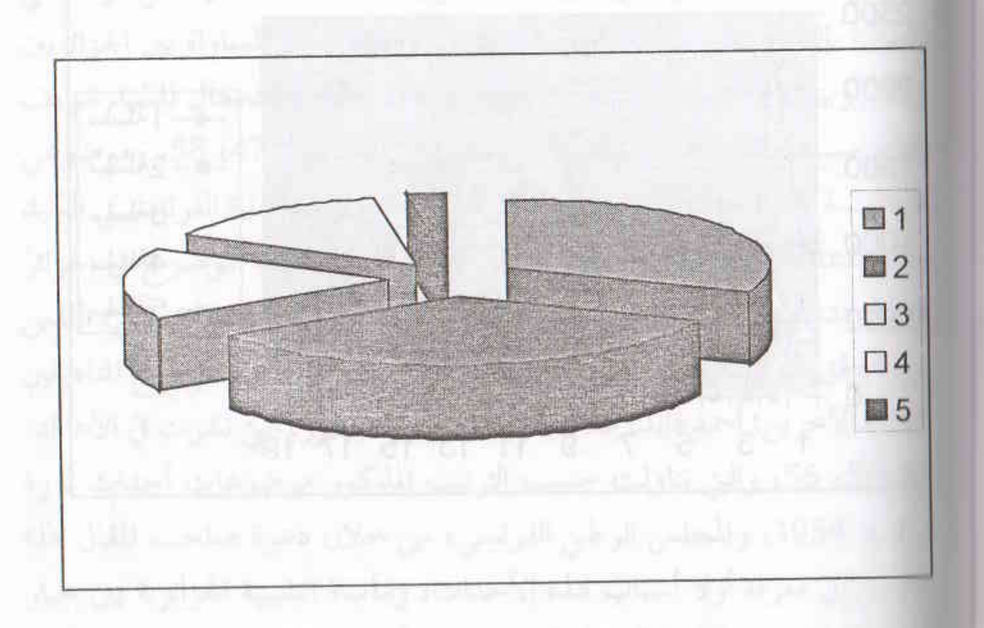
جدول رقم: 4 يبين مصادر المواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة:
1 نوفمبر 1954 /31 ديسمبر 1955

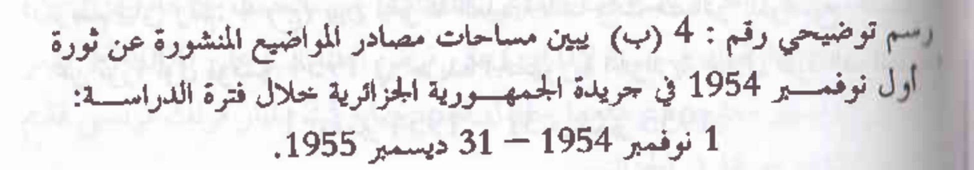
عدد	أ.ع.حزب	مناضلون	حزب	تحرير	مج
	تكر %	تكر %	تكر %	تكر %	تكر %
46	40.67/1006	15.36 /380	17.46/ 432	- -	2473
47	43.36/2335	44.85 /241	11.17/ 634	- -	5384
48	- -	100 /272	- -	- -	2726
49	- -	69.02/1621	30.97 /566	- -	1827
50	26.81/778	- -	41.74/1221	31.43/912	2901
51	31.81 /357	28.34 /318	39.83 /447	- -	1122
52	- -	100 /378	- -	- -	378
53	52.74 /375	47.25 /336	- -	- -	711
54	25.63 /362	30.80 /435	35.76 /505	07.79 /110	1412
55	35.57 /280	23.76 /187	- -	40.66 /320	787
56	18.74 /326	48.30 /840	- -	32.94 /573	1739
58	41.29 /678	11.81 /194	10.10/166	36.78 /604	1642
60	100 /420	- -	- -	- -	420
61	- -	- -	- -	- -	-
62	64.51/ 320	- -	- -	35.48 /176	496
63	- -	- -	- -	- -	-
64	20.08 /93	- -	- -	79.91 /370	463
65	100/680	- -	- -	- -	680
66	22.07 /336	- -	30.88/470	47.04 /716	1522
مج	31.27/8346	35.49/9470	16.60/4431	14.17/3781	26683

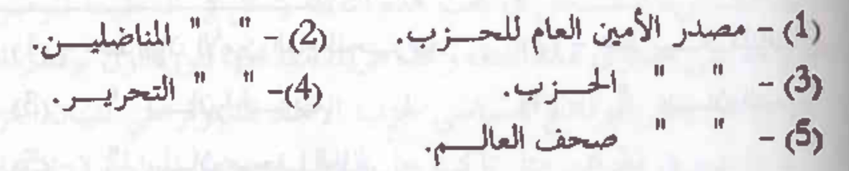


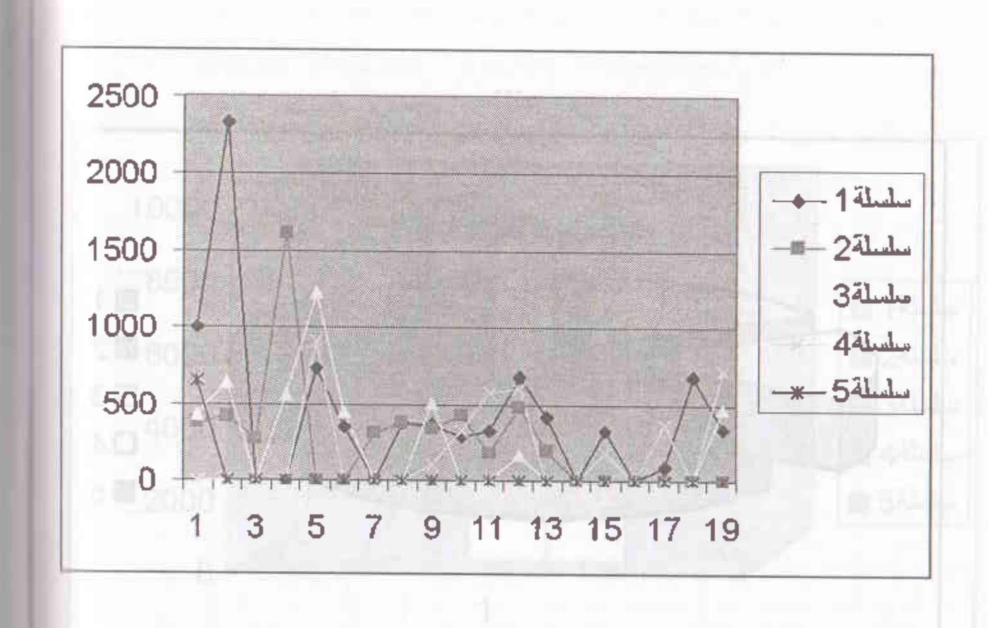
رسم توضيحي رقم: 4 (أ) يبين مساحات مصادر المواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.

(1) – مصدر الأمين العام للحزب. (2) – " المناضلين.
(3) – " الحزب. (4) – " التحرير.
(5) – " صحف العالم.




رسم توضيحي رقم : 4 (ب) يبين مساحات مصادر المواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.


(1) – مصدر الأمين العام للحزب. (2) – " " المناضلين.
(3) – " " الحزب. (4) – " " التحرير.
(5) – " " صحف العالم.



رسم بياني رقم: 4 (ج) يبين الحركة العددية لمساحات مصادر المواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.



(1) – خط بيان الأمين العام للحزب. (2) – خط بيان المناضلين.
(3) – " بيان الحزب. (4) – " بيان التحرير.
(5) – " بيان صحف العالم.



كما دارت موضوعات المناضلين الآخرين للحزب المذكور في الجمهورية الجزائرية تجاه حدث أول نوفمبر 1954 حول الاهتمامات نفسها مثل موضوعي المطالبة بإلغاء النظام الاستعماري في الجزائر، والعمل بمبدأ المساواة بين الجزائريين والأوروبيين، والتنديد بمشروع العمل بقانون حالة الاستعجال للسّيد شريف حاج سعيد، اللذين نشرا على التوالي في العددين: 47، 58. وموضوعي المطالبة بإصلاحات قانونية في الجزائر، ودعوة وزير الداخلية الفرنسي السّيد «François. Mitterand – فرنسوا. ميتيران» إلى معالجة الموضوع في الجزائر قبل فوات الأوان لكل من السّيدين: أحمد بومنجل، وشريف بن حبيلس، اللذين نشرا وفق الترتيب المذكور في العددين: 48، 49، إلى جانب مواضيع المناضلين الثلاثة الآخرين: أحمد قايد، علال سعدون، قدور ساطور، التي نشرت في الأعداد: 48، 55، 56، والتي تناولت حسب الترتيب المذكور موضوعات أحداث ثورة نوفمبر 1954، والمجلس الوطني الفرنسي، من خلال دعوة صاحب المقال هذا الأخير إلى معرفة أولا أسباب هذه الأحداث، ومأساة الشبيبة الجزائرية بين خيار العمل كجاسوس لفائدة السلطة الاستعمارية، أو حياة الإهانة، ودعوة السلطات الفرنسية إلى إجراء إصلاح اجتماعي اقتصادي يستجيب لحاجة الجزائريين، والتنديد بالإدارة الفرنسية لإقدامها على فرض الضرائب على 154000 تاجر جزائري صغير معفيين من دفعها سابقا، قصد جباية 23 مليار فرنك فرنسي قديم لسّد نفقات حربها في الجزائر.

إنّ الشيء المسجل في بحث هذه النقطة يتمثل في أن طبيعة الموضوعات المطروحة على مستوى هذه الفئة، وكذا طريقة معالجتها لثورة أول نوفمبر 1954 لم تخرج عن إطار البرنامج السّياسي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري اتجاه الوضع في الجزائر. مثل تأكيد جل المناضلين محل المعالجة في تدخلاتهم، وتعليقاتهم المدروسة على عنصر المطالب السّياسية لهذا الحزب المتضمنة إجراء تغييرات سياسية، لا تخرج عن إطار الشرعية الفرنسية، وتصبح الجزائر بموجبها دولة مستقلة ذاتيا متحدة فيدراليا مع فرنسا. كما تم التطرق إلى ذلك سابقا،

أو عنصر التنديد بسياسة القمع الممارسة على الجزائريين بأشكالها المختلفة من طرف السلطات الفرنسية. مثل عمليات القتل، وفضائح الاغتصاب، والتعذيب، والمحتشدات، وفرض الضرائب ... الخ، التي كانت دائما محل استنكار في البيانات الرسمية لحزب السّيد فرحات عباس. كما نسجل ذلك لاحقا.

أما مصدر الأمين العام لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري الممثل في شخصية السّيد فرحات، فاحتلت مواضيعه الخاصة بالحدث المدروس المرتبة الثانية ضمن مادة التحليل بنسبة: 31.27 في المائة. أي مساحة 8346 سم^2. الأمر الذي يبين الوزن السياسي الثقيل للسّيد فرحات عباس في رسم السياسة الإعلامية للجريدة، وبلورة مواقف هذا الحزب تجاه القضايا المطروحة. لاسيما منها الموضوع المبحوث، باعتباره المسؤول المؤسس لهذا الأخير، والمدير المسؤول عن النشر في الجريدة، ويتأكد لنا ذلك من خلال إشراف هذه الشخصية بنفسها على كتابة الافتتاحيات في جلّ الأعداد المنشورة خلال فترة الدراسة. أي أنّ هذه الفئة تضمنت ستة عشر موضوعا، منها إحدى عشرة افتتاحية، ومقابلة، وتدخل، وبرقية، وتعليق، وبيان.

إنّ السّيد فرحات عباس الأمين العام لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بكتابته هذا العدد الكبير من المواضيع المتنوعة الأجناس، مقارنة بغيره على مستوى المحلة يعتبر الرّجل المهندس لسياسة تعامل هذه الأخيرة مع الحدث المدروس، من حيث إشرافه الشخصي على كتابة الافتتاحيات، ومسؤوليته المباشرة على كل ما نشر من طرف غيره من مواضيع، بشأن الحدث المدروس، باعتباره المدير المسؤول عن النشر.

تجلى الدور الرئيسي للسّيد فرحات على مستوى سياسة النشر في الجريدة، من خلال طبيعة المواضيع المطروحة من طرفه، والتي كانت دائما معبرة عن انشغالات حزبه السياسية تجاه الوضع في الجزائر، واحتلال خطابه السّياسي تجاه الحدث على مستوى الجريدة مركز الريادة في توجيه أقلام غيره من المناضلين في التعامل مع الحدث المدروس من زاوية حزبية صرفة.

تبعا لذلك، فإن المواضيع التي طرحها السّيد فرحات عباس تمثلت في إثارة قضايا تحميل الاستعمار الفرنسي مسؤولية عدم الاستقرار في الجزائر (ثورة أول نوفمبر 1954) وتغذية الفوضى والعنف، لاعتماده على القوة في معالجة أوضاعها الداخلية(1). داعيا في الوقت نفسه السلطات الفرنسية إلى الإسراع في حل سياسي للوضع، يمكن سكان الجزائر مسلمين، وأوروبيين من تشييد مجموعة حقيقية،حيث لا مكان فيها للشك والتمييز العنصري، ويعود فيها الإخاء بين الكل في إطار مستقبل عادل لا يتعرض فيه الوجود الفرنسي في الجزائر إلى الخطر(2).

إنّ موضوع الاستعمار الفرنسي في الجزائر المتمثل لدى فرحات عباس في هيمنة مجموعة صغيرة من العائلات الإقطاعية للمعمرين، كان بالنسبة إليه حجر الأساس، الذي بنى عليه تصوره السياسي للوضع في البلاد، لذا فهو لم يتردد في كل مرة عن تجديد ندائه إلى المسؤولين الفرنسيين للتمييز بين مصالح فرنسا المرتبطة بتصفية النظام الاستعماري، وبين مصالح مجموعة من الإقطاعيين المعمرين. وحسبه فإنّ تفضيل الحل الثاني يعني وضع الجزائريين بين خيار الذهاب إلى السجن، أو الكفاح المسلح. لأن الجزائريين كما ذكر لا مصالحة لهم مع النظام الاستعماري(3).

إنّ إزالة النظام الاستعماري بالنسبة لفرحات عباس هو العقبة الكأداء التي حالت دون وصول الجزائريين إلى الحرية، فهو في كل مرة يعبر عن هذه الفكرة. مثل ما فعل مع السّيد جاك سوستال، حينما دعاه بمناسبة تعيينه حاكما على الجزائر في فيفري سنة 1955، إلى عدم التراجع عن تطبيق الإصلاحات السياسية. كما حدث سنتي: 1919، 1946. من أجل وضع نهاية للنظام الاستعماري في

1 - FERHAT ABBAS : Les événements d'Algérie de novembre 1954, la république Algérienne, N° : 46-12 novembre 1954 .Op cit. p : 1.
2 - FERHAT ABBAS : Message de l'UDMA aux peuples Algérien et Français, La république Algérienne, N° : 50-14 janvier 1955 .Op cit. P : 1.
3 - FERHAT ABBAS : Les événements d'Algérie et les reformes ,la république Algérienne N° 51-28 janvier 1955, op cit.. p : 1.

البلاد. مبديا له استعداد حزبه للتعاون مع ما أسماهم بالديموقراطيين الفرنسيين، لتحقيق هذه الإصلاحات. حينما ذكر بالحرف الواحد: (نحن قبلنا ربط مصيرنا بمصير الديموقراطيين الفرنسيين، مساعدتهم وتجاربهم يمكن أن تكون حاسمة في المعركة لتحرير جماهيرنا من عبودية القرون الوسطى)(1).

إنّ سير الوضع السياسي في الجزائر نحو التأزم بفعل تبني السّلطات الفرنسية منطق القوة في القضاء على ثورة أول نوفمبر 1954، واستمرار السياسة الفرنسية في تجاهل رغبة الجزائريين في التحرر من نير الاستعمار، جعل السّيد فرحات عباس يدرك هذه الحقيقة. لا سيما بعد الانتخابات «Les élections contonales»، التي شارك فيها حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بقوة كما تجلى في العددين: 60، 61. بعد الضّمانات المقدمة من طرف المسؤولين الفرنسيين بإجرائها نزيهة خالية من أي غش أو تزوير. هذه التصريحات المتمثلة في تصريح الحاكم العام السّيد جاك سوستال شخصيا. لكن الواقع كان شيئا آخر، لأن التزوير استمر، وحزب السّيد فرحات عباس لم يتحصل فيها على الموقع السياسي، الذي يؤهله إلى تحقيق مطالبه السّياسية. كل ذلك جعل هذه الشخصية الجزائرية تقتنع أن الأبواب موصدة أمام دعواها المتكررة إلى الحل السلمي. العامل الذي دفعها إلى الخروج عن خطابها التقليدي المتسم بالاعتدال في طرح مطالبها السياسية إلى خطاب هجومي على سياسة الاستعمار في الجزائر، من خلال نقدها الشديد لممارسات رؤساء البلديات الأوروبيين غير القانونية. لاسيما أثناء الانتخابات المذكورة، حيث ذكر بالحرف الواحد في هذا الصّدد: ((إذا كلمة إرهابي تعني: «الخارجين عن القانون»، يمكن أن نعاين اليوم مثل الأمس أن بعض رؤساء البلديات وبعض الإداريين هم الخارجون عن القانون الأوائل، الذين عرفتهم الجزائر))(2).

1 - FERHAT. ABBAS : Notre peuple à droit au respect et à la liberté, la république Algérienne, N° : 53 – 18 février 1955 . op cit.. p : 1.

2 - FERHAT.ABBAS : Après les élections cantonales, la république Algérienne, N° : 62-20 mai 1955. Op cit. p : 1

إنّ هذا التحول المسجل على مستوى التعامل السّياسي للسّيد فرحات عباس برز أكثر في توجهه على مستوى الجريدة نحو نشر أخبار ممارسات القمع الاستعماري فوق الصفحة الأولى، وحتى في مكان الافتتاحية، بأسلوب تميز أحيانا بالنقد اللاذع(1). وهذا لا يعني ابتعاده نهائيا عن مطالب الحل السلمي في إطار الشرعية الفرنسية، بل استمر في ترديد هذه المطالب حتى نهاية فترة الدراسة لكن باستخدام مصطلحات جديدة، يمكن اعتبارها ثورية. مثل: الإمبرياليون، الوطن الجزائري ...الخ.

إن كل هذه المعطيات تجعلنا نتساءل هل أدرك السّيد فرحات عباس داخل قرارة نفسه، حتى وإن لم يعلن ذلك صراحة أن حرية الشعوب تفتك بالتضحيات، ولا تعطى هدية من طرف مغتصبها؟ وهل هذا الاقتناع سهل عليه بعد ذلك عملية مد اليد نحو الرجال الذين آمنوا بهذه الحقيقة، وساروا في درب التضحية لانتزاع حرية الشعب الجزائري من براثن محتل بغيض؟.

إنّ الإجابة على كل هذه التساؤلات، التي تدخل في إطار بحث مواقف حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، تكون لاحقا في التحليل الكيفي لهذا الموضوع.

ومن جهتها احتلت مواضيع فئة مصدر الحزب المرتبة الثالثة بنسبة: 16.60 في المائة. أي مساحة 4431 سنتيمترا مربعا ضمن مادة التحليل، وتضمنت خمسة بيانات، نشر اثنان منها باسم المكتب السّياسي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، واثنان باسم هذا الحزب الأخير، وبيان واحد باسم أمينه العام السّيد فرحات عباس، ورسالتان مفتوحتان: الأولى باسم أسرة تحرير المجلة، والثانية باسم الأمين العام لشبيبة الحزب، وبرقيتان لكل من شبيبة الحزب المذكور، والسّيد فرحات عباس، وعريضة وتصريح ولائحة، أصدرها حسب هذا الترتيب، حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وحركة معلمي وهران وإطارات الشبيبة المشار إليها في الأول.

1 – La république Algérienne, N° 64 –24 juin 1955, op cit. p : 1.

احتوت بذلك فـئة مصدر الحزب وفق التعريف المقدم لها في بداية البحث اثني عشر نصا، تغلب عليها طابع التنديد بسياسة الإدارة الفرنسية تجاه الجزائريين. لأن تسعة نصوص من العدد المذكور كانت تنديدية، واثنان فقط منها مطلبية، ونص واحد تعبوي انتخابي، وبذلك يسـجل اعتماد حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، والمنظمات التابعة له على أسلوب البيانات الرّسمية، والرسائل المفتوحة، والعرائض السّياسـية، وبرقيات الاحتجاج في التعبير عن مواقفهم السّياسية إزاء ما يجري في الجزائر. لاسيما في أوقات اشتداد قمع القوات الفرنسية للجزائريين. مثـل ما حصل خلال قيام هذه الأخيرة باسـتخدام سـلاح النابالم ضد بعض القرى في الأوراس. إلى جانب حل الإدارة الفرنسـية لحركة الانتصار للحريات الديموقراطية. كما أشـير إلى ذلك سابقا، الأمر الذي جعل ردّ فعل هذا الحزب سريعا بإصدار بيان تحت عنوان: "ردود فعل الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري" احتج فيه بشـدة على مثل هذه التصرفات تجاه الجزائريين(1)، أو نشره لبيان آخر في العدد: 49 الصادر بتاريخ 24 ديسـمبر 1954. عندما أقدمت هذه القوات آنذاك بحملات تمشـيط واسـعة بمنطقة: تيزي وزو، استهدفت ترهيب السكان في هـذه المنطقة من خلال توقيفهم وتعذيبهـم وتخريب ممتلكاتهم، وباعتقالات واسعة في منطقة الوانزة، وفي فرنسا ضد الجزائريين. خاصة منهم مناضلي حركة الانتصار للحريات الديموقراطيـة.

كما كان إعلان السلطة الفرنسـية عن مشروع حالة الاستعجال، مناسبة أخرى لم يتردد فيها هذا الحزب عن التنديد بسياسـة تصعيد العنف من طرف هذه السـلطة عن طريق نشـر إعلان في العدد: 58 الصادر عن اجتماع مكتبه السياسي المنعقد بتاريخ 24 مـارس 1955.

وفق ما ورد سابقا، فإن حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري لم يستخدم هذا النوع من البيانات المطلبية إلا مرة واحدة، حينما نشر في العدد: 47، الصادر

1 – Bureau politique de l'UDMA : Les réactions de L'UDMA, la république Algérienne, N° : 46 –12 novembre 1954 . op cit.. p : 4.

بتاريخ: 03 ديسـمبر 1954 عريضة سياسـية بعنوان: «عريضة إ.د.ب.ج في المجلس الجزائري»، التي طالب فيها السـلطات الفرنسية أمام الحاضرين بما عبر عنه بالحـرف الواحد: ((نطالب حكومة الجمهورية بالقيام وبسرعة بإصلاحات قانونية، مطابقة لآمال الشعب الجزائري، ولوعود الدستور الفرنسـي)).

إنّ ما يمكن اسـتنتاجه في تحليلنا لفئة مصـدر الحزب، هو أنّ هذه البيانات السياسية الصّادرة عن حزب السّـيد فرحات عباس شكلت الأداة التي عبّر بها بدقة متناهية وبوضوح تام عن آرائه ومواقفه السّياسية من الوقائع الهامة الخاصة بحدث أول نوفمبر 1954 خلال فترة الدراسـة. وكانت بذلك الحقل المرجعي والمصدر الأساسـي، الذي نسـجت على منواله المصـادر الأخرى في تناولها للحدث نفسه. لاسـيما منها شـبيبة هذا الحزب، وحركة معلمي وهران اللتان أصدرتا بيانات تأييد لما أثاره الحزب المذكور من مواقف سياسية، لم تحد أبدا عن هـذا الإطار. مثل ما جاء في الأعداد: 47، 49، 50، لما قامت هاتان الحركتان بنشـر هذا النوع من النصوص للتعبير من خلالها عن مواقفها التنديدية بسياسة القمع المسـلط على الجزائريين. على غرار ما جاء في البيانات السـالفة الذكر. هذه البيانات التي تعتبر بمثابة المصدر الأمثل لدراسة سياسة حزب السّيد فرحات عباس تجاه الموضوع المبحوث. كما سـنقوم بذلك لاحقا في الفصل الرّابع. أما فـئة مصدر التحرير، فاحتلت مواضيعها المرتبة الرابعة بنسبة: 14.17 في المائة. أي مسـاحة 3781 سم^2 ضمن مساحة مادة التحليل. وتشكلت بذلك من 20 موضوعا، منها ستة عشـر خبرا، وتعليقان، ومقال، وصورة كاريكاتورية. مما يبيّن سـيطرة الأخبار على مواضيع مصـدر التحرير، التي وظفتها الجريدة بقوة في فضح ممارسـات القمع، التي قامت بها السلطات الفرنسية وقواتها العسكرية ضد الجزائريين. حيث يسجل في هذا الصّدد نشر ثلاثة عشر خبرا من جملة ستة عشـر خبرا. أي أن الجريدة لم تخصص سوى ثلاثة أخبار لتغطية نشاطات حزب الاتحاد الديموقراطي عبر مدن تيارت ومستغانم والجزائر العاصمة، بمناسبة إحياء الذكرى الثانية عشرة لإصدار البيان الجزائري، من طرف السّيد فرحات عباس

يوم 10 فيفري 1943. وهي المناسبات التي خصصت أيضا – كما رأينا ذلك في النقطة السـابقة – إلى التنديد بسياسة العنف المطبقة على الجزائريين من طرف السلطة المذكـورة.

أمـا الأخبار المنشورة باسم أسرة تحرير الجريدة، فإن هذه الأخيرة طرحت فيها موضوع القمع الاسـتعماري ضد الجزائريين في كل من الأغواط، وتبسة، وميلة، ومدينة الجزائر، وباتنة، وتيـزي وزو وغيرها من المناطق الجزائرية، التي سبق التطرق إلى معظمها في تحليل الفئات، التي تمت معالجتها لحد الآن.

في حين لم يصدر عن مصدر التّحرير – كما سـجلنا ذلك سـابقا – سوى تعليقـان، ومقال، وصورة كاريكاتيرية. حيـث خصصت هذه المواضيع على التوالي: إلى إثارة قضية حرية الرأي والتعبير في الجزائر، في ظل الحصار المفروض على الصحافة الحرة على مستوى العدد: 62، وموضوع حالة الاستعجال والزج بالجزائريين داخل المحتشدات في العدد: 66، وإلى طرح موضوع استخدام القوة من طرف الاسـتعمار الفرنسي، لترهيب الجزائريين. قصد إدامة سيطرته عليهم في العـدد: 5.

أما الصورة الكاريكاتورية فعلقت أسـرة التحرير بواسـطتها على سياسة الإدماج، التي تريدها الإدارة الفرنسـية للجزائريـين، من خلال عرض صورة جزائري طريح الشـارع في حالة صحية هزيلـة جدا بفعل المجاعة، إلى جانب عبارة: «ندمجـه» لأحد رجال الأمن الفرنسـي المتفـرج مع زميليه على هذا الوضع المأسـاوي للشخص المذكور. وهي صورة تشير في معناها إلى أن سياسة الإدماج المذكورة بالنسبة للجزائريين هي حرمانهم من أبسط حقوقهم[1].

في نهايـة تحليلنا لمواضيع مصدر الفئة محـل المعالجة، يمكن القول أن احتواءه (المصـدر) على هذا النوع مـن المواضيع جعله المنبر الذي خصصه مسـئولو الجريدة للتشـهير بسياسة القمع الاستعماري في الجزائر، أمام الملأ. لاسيما بعد

1 - Rédaction : La république Algérienne, N° : 54 -25 février 1955. Op cit. P : 1

العمل بقانون حالة الاستعجال، وما ترتب على ذلك من تضييق على الصحافة الحرة وتعريض رجالها إلى الإبعاد والسّـجن. الأمر الذي أدى كما لاحظنا إلى التقليل من استخدام الأنواع الصحفية المخصصة لطرح الرأي، وعرض المواقف. مثـل التعليقات والمقالات، والتوجه أكثر نحو توظيف الأخبار لفضح ممارسـة السلطة الفرنسـية تجاه الجزائريين. إلى جانب نشـر كل المواضيع تحت توقيع التحريـر، لتجنيب أصحابها المصير المذكور. كما تم التطرق إلى ذلك سـابقا.

في الأخير احتلت مواضيع مصدر فئة صحف العالم المرتبة الأخيرة بنسـبة 2.45 في المائة. أي خصصت لها الجريدة مسـاحة: 655 سم2 ضمن مساحـة مادة التحليل. وهي نسبة ضئيلة مقارنة بنسب مواضيع مصادر الفئات السابقة. نظرا لنشـرها مرة واحدة في العـدد: 46، للإشـارة مـن خلالها إلى أصداء ثـورة أول نوفمبر – كحدث جديد – في بعض الصحف الفرنسـية، والعالمية المذكـورة سابقـا.

إنّ ما يمكن تسجيله حول مواضيع صحف العالم، هو أن جريدة الجمهورية الجزائريـة قامت بنقل مواضيع عن الحدث المذكـور، تطابق محتواها مع نظرتها للوضـع في الجزائر. مثل دعوتهـا إلى إجراء إصلاحات سياسـية، واجتماعية واقتصادية في الجزائر. وبالتالي اسـتغلال هذا المصـدر لتدعيم مواقفها الخاصة بالموضوع المبحوث.

تسـتنتج في نهاية تحليلنا لفئة المصادر التي اعتمدت عليها جريدة الجمهورية الجزائريـة، أن هذه الأخيرة اعتمدت في متابعتهـا لوقائع أحداث ثورة نوفمبر 1954 على نفسها كجريدة حزبية في إنتاجها لمادتها الصحفية بنسبة كبيرة جدا تجاوزت التسعين في المائة. العامل الذي جعلها تستقل في سياستها الإعلامية إزاء مواكبتها للحدث المبحوث – كما سجلنا ذلك سابقا – من خلال التعبير الصريح عـن مواقف حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وعرض آرائه وأفكاره من الوضع في الجزائر خلال فترة الدراسة بصورة مباشرة كناطق باسمـه.

إنّ المعالجة التي حظي بها الموضوع المدروس في جريدة الجمهورية الجزائرية وفق الكيفية المذكورة، يعطي المادة المنشورة في هذا الصّدد صفة الوثيقة التاريخية، التي لا يمكن لأي باحث تجاهلها في بحثه لمواقف حزب السّيد فرحات عباس من الوضع في الجزائر خلال سنتي: 1954، 1955.

5 – مواقع نشر مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954.

تختلف الجريدة عن الكتاب كون تغطيتها الصحفية ومعالجتها لأحداث الساعة تتوزع على أكثر من حدث، وموضوع. وهي بذلك تخصص لكل واحد منها مكانا فوق صفحاتها. تتناسب أهميته من حيث المساحة والموقع والطباعة والإخراج مع وزنه الحدثي، وثقله السياسي.

نستخلص من الكلام السابق أنّ تغطية الجريدة للأحداث المختلفة والقضايا المتنوعة لا يحظى بنفس الاهتمام. لاسيما على مستوى الموقع، الذي هو موضوع دراستنا. وهي بذلك تصنف الأحداث إلى مستويات. يحتل الأهم منها المرتبة الأولى، والهام المرتبة الثانية ... وهكذا حتى نهاية التصنيف. لأن السؤال الواجب طرحه هنا يتمثل في : على أي أساس يتم هذا الترتيب للأحداث؟

قبل الإجابة على هذا السؤال، لابد من التأكيد مرة ثانية على أن اهتمام الجريدة بأي موضوع يعني في لغة الصحافة إبرازه للقارئ أكثر من غيره، من خلال ما عبر عنه الباحث عبد العزيز شرف بما يلي: ... ((فالمكان الذي يشغله الموضوع ومصاحبة الصورة واللون له، كلها أو بعضها أمور تبين للقارئ الأهمية النسبية للأخبار والموضوعات على الصفحة))[1].

ومن ذلك، فإن عنصر المكان المخصص للموضوع في الجريدة، المعروف في التحرير الصحفي بالموقع هو من التقنيات الصحفية الأساسية المطبقة في تقريب أي حدث من القارئ.

61 – عبد العزيز شرف : الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص : 15.

إن المواقع وفق الطرح السابق، تتفاوت في الجريدة، من حيث الأهمية على مستوى الصفحات، وحتى داخل الصّفحة الواحدة. وتوزيعها على المواضيع المنشورة يدخل في البناء المادي لهذه الأخيرة. هذا البناء الذي يخضع بالدرجة الأولى إلى الأهداف المراد تحقيقها من النشر. وبالتالي إلى سياسة الجريدة التي تتحكم فيها عوامل عديدة منها، الجهة المالكة للدورية، وطبيعة الجمهور، والأطراف السّياسية والاقتصادية المتعامل معها ... الخ.

يتبين لنا مما سبق، أن الموقع في الجريدة من العناصر الأساسية التي توظفها الجريدة في اهتمامها بموضوع معين، إلى جانب العناصر الأخرى مثل المساحة، ونوع البنط، والصورة، والعنوان، واللون ...الخ. وعلى أساس ذلك تجري دراسة المواقع التي خصصتها جريدة الجمهورية الجزائرية إلى مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 خلال فترة الدراسة. وهذا من خلال تصنيف هذه المواقع إلى فئة الصفحة الأولى، وفئة الصفحة الثانية، وفئة الصفحة الثالثة، وفئة الصفحة الأخيرة، وفئة الصفحات الأخرى. وفق ما تم ذكره سابقا على مستوى تعريف فئات البحث.

إنّ القصد من التصنيف المذكور للمواقع محل المعالجة يتمثل في الوصول إلى الأهمية التي أولتها الجريدة المبحوثة على المستوى المذكور للحدث، وعلاقة ذلك بسياستها الإعلامية كدورية حزبية.

تبعا لما ذكر سابقا، يبين الجدول رقم: 5 أن جريدة الجمهورية الجزائرية نشرت مواضيع ثورة اول نوفمبر 1954 في مواقع الفئة محل المعالجة بالشكل التالي:

– نسبة: 32.35 في المائة في موقع الصفحة الأولى. أي خصصت له ضمن مساحة مادة التحليل مساحة: 8634 سم^2 .

– نسبة: 20,94 في المائة في موقع الصفحات الأخرى. أي خصصت له ضمن مساحة مادة التحليل مساحة: 5589 سم^2.

– نسبة: 19,08 في المائة في موقع الصفحة الأخيرة. أي خصصت له ضمن مساحة مادة التحليل مساحة 5092 سم^2.

– نسبة: 14,06 في المائة في موقع الصفحة الثالثة. أي خصصت له ضمن مساحة مادة التحليل مساحة 3752 سم^2.

– نسبة 13,55 في المائة في موقع الصفحة الثانية. أي خصصت له ضمن مساحة مادة التحليل مساحة 3616 سم^2.

يتجلى من النسب المئوية المقدمة، وما ارتبط بها من مساحات متنوعة ضمن مادة التحليل، أن مساحة موقع الصفحة الأولى الخاصة بمواضيع الحدث المدروس جاءت في المرتبة الأولى بنسبة: 32,37 في المائة بمساحة : 8906 سم^2 ضمن مادة التحليل. وهذا نتيجة قيام مسئولي هذه الجريدة بتخصيص الصفحة الأولى إلى عرض مواضيع وقائع هذا الحدث أكثر من المواقع الأخرى، لجعله في متناول القارئ. حيث تكشف لنا الأرقام أنه على مستوى تسعة عشر عددا صدر خلال فترة الدراسة، فإنّ الجريدة تناولت الحدث فوق هذه الصفحة في خمسة عشر عددا، وخصصت له أكثر من: 75 في المائة من مساحة الصفحة الأولى في خمسة أعداد، ونسبة 50 في المائة من مساحتها في تسعة أعداد، ونسبة أقل من 25 في المائة في عدد واحد فقط. أي بمعدل نشر عددي فوق هذه الصفحة نسبته: 43 في المائة.

يعود ميل جريدة الجمهورية إلى نشر أخبار ثورة أول نوفمبر 1954 فوق موقع الصفحة الأولى مقارنة بمواقعها الأخرى إلى حرصها على نشر افتتاحياتها – وبصورة دائمة طبعا – فوق هذه الصفحة إلى جانب مواضيع السّيد فرحات عباس. مثل تدخله أمام المجلس الجزائري كما حدث في العدد: 47 أو تصريحه لإذاعة أوروبا رقم: 1 في العدد: 65. وكذا البيانات الرسمية الصادرة عن حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري على غرار ما تم في العدد: 49، بالإضافة إلى التعاليق السّياسية لمناضلي هذا الحزب. خاصة منها تعاليق السّيد أحمد بن زادي

حسبما جرى في الأعداد: 49 و51 و54. والسّيد قدور ساطور والتحرير. مثلما حصل على التوالي في الأعداد: 56 و62 و66.

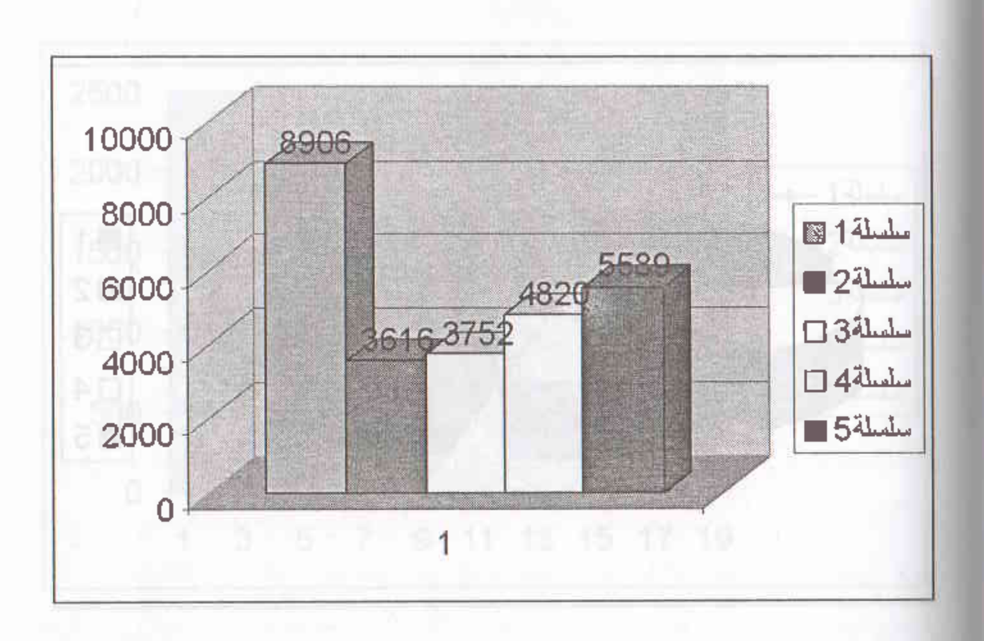
كما أن الجريدة قامت بعد لجوئها إلى نشر مواضيعها باسم التحرير لحماية صحافييها من السجن والإبعاد، بعد تطبيق قانون حالة الاستعجال من طرف الإدارة الفرنسية. وفق ما تم التطرق إلى ذلك سابقا، قامت بنشر الأخبار فوق الصفحة محل المعالجة وفق ما سجل في العدد: 64.

إن ما يمكن استخلاصه من تحليل فئة موقع الصفحة الأولى هو أن الجريدة خصصت هذا الأخير إلى نشر المواضيع السياسية، التي عرضت من خلالها آراء الحزب، ومواقفه المختلفة من الحدث المذكور، مثل الافتتاحيات، والتعاليق السياسية والبيانات الرسمية المذكورة سابقا. الأمر الذي يبين أن الطرح السياسي للموضوع المبعوث حظي بالأولوية في سياستها الإعلامية باعتبارها جريدة حزبية تمثل دورها الأول في التعبير عن تصور هذا الحزب تجاه الوضع في الجزائر، الذي سيطرت عليه وقائع ثورة فاتح نوفمبر خلال فترة الدراسة. كما سجلنا ذلك في معالجتنا للنقاط السابقة، وتبين من جهة أخرى الأهمية الكبيرة التي أولاها حزب الاتحاد الديموقراطي، لما نحن في صدد بحثه. كونه حدثا وطنيا حظي بالأولوية ضمن الاهتمامات السياسية للسّيد فرحات عباس منذ العشرينيات من القرن العشرين كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول.

جدول رقم: 5 يبين مواقع المواضيع المنشورة عن ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة:

1 نوفمبر 1954 / 31 ديسمبر 1955

عدد	الأولى	الثانية	الثالثة	الأخيرة	الأخرى	مج
	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	تكرار ٪	
46	40.67/1006	15.36/380	26.48/655	17.46/432	- -	2473
47	15.60/840	09.28/500	16.12/868	21.08/1135	37.90/2041	5384
48	11.15/304	35.14/ 958	15.07/411	38.62/1053	- -	2726
49	25.23/461	26.76/489	48/ 877		- -	1827
50	26.16/759	- -	- -	09.47/275	64.35/1867	2901
51	54.81/615	- -	- -	- -	45.18/507	1122
52	- -	- -	- -	- -	100/378	378
53	52.74/375	- -	- -	47.25/336	- -	711
54	56.09/792	- -	- -	- -	43.90/620	1412
55	35.57/280	- -	23.76/187	- -	- -	787
56	45.37 /789	32.94/573	21.67/377	- -	- -	1739
58	51.33/843	13.70/225	04.87/80	30.08/494	- -	1642
60	- -	- -	- -	100/420	- -	420
61	- -	- -	- -	- -	- -	- -
62	64.51/320	- -	- -	- -	35.48/176	496
63	- -		- -	- -	- -	- -
64	35.63/165	20.08/93	- -	44.27/205	- -	463
65	100/680	- -	- -	- -	- -	680
66	44.98/677	05.12/78	19.51/297	30.88/470	- -	1522
مج	33.37/8906	13.55/3616	14.06/3752	18.06/4820	5589	26683



رسم توضيحي رقم: 5 (أ) يبين مساحات مواقع نشر مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خـلال فترة الدراسة:

1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.

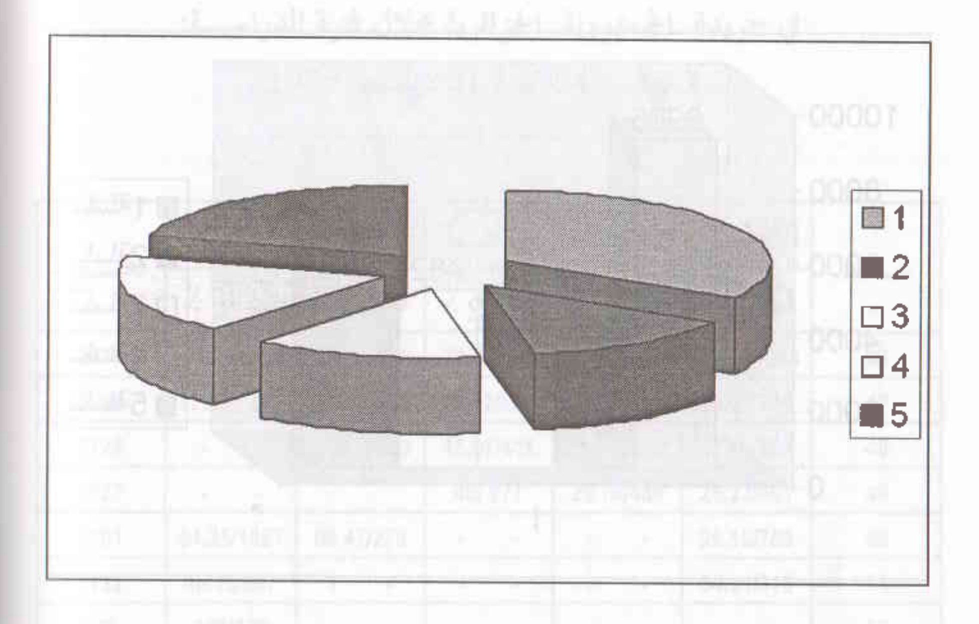
(1) – مـوقع نشر الصفحة الأولى.

(2) – " " " الثانيـة.

(3) – " " " الثالثة.

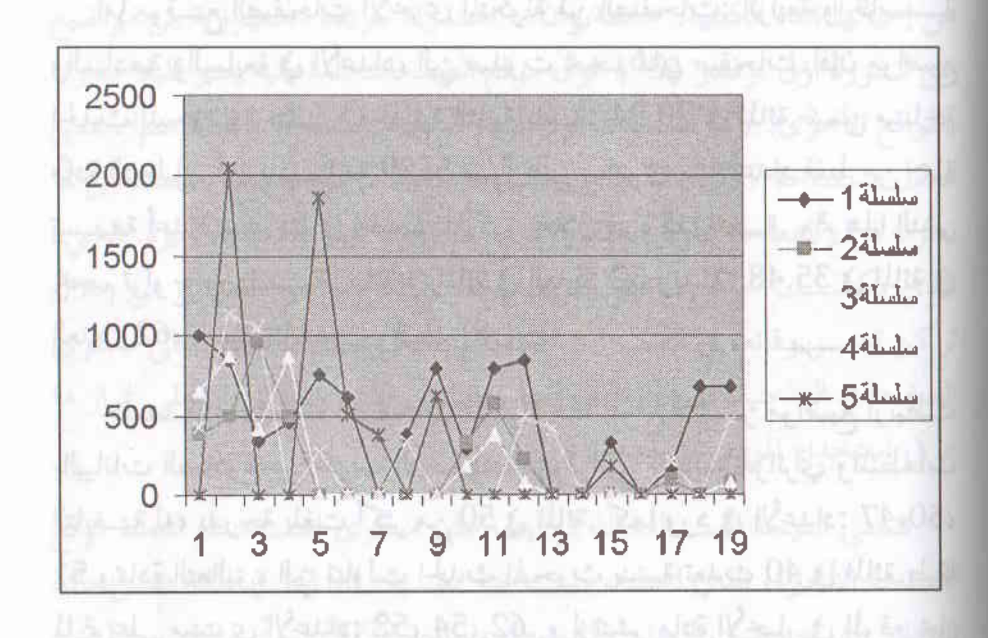
(4) – " " " الأخيرة.

(5) – " " الصفحات الأخرى.



رسم توضـيحي رقم: 5 (ب) يبـين نسب مسـاحات مواقع نشر مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية خلال فترة الدراسة: 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.

(1) - نسبـة مساحة الصفحة الأولى.
(2) - " " " الثانيـة.
(3) - " " " الثالثة.
(4) - " " " الأخيرة.
(5) - " " الصفحات الأخرى.



رسم بياني رقـم: 5 (ج) يبين الحركة العددية لمساحات مواقع نشر مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريـدة الجمهورية الجزائريـة خلال فتـرة الدراسة: 1 نوفمبر 1954 – 31 ديسمبر 1955.



(1) - بيـان الصفحـة الأولى.
(2) - بيـان الصفحـة الثانيـة.
(3) - بيـان الصفحـة الثالثـة.
(4) - بيـان الصفحة الأخيـرة.
(5) - بيـان الصفحات الأخرى.

أما موقع الصفحات الأخرى المتكونة من الصفحات: الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة في الأعداد، التي صدرت بحجم ثماني صفحات، فإن مواضيع الحدث المبحوث احتلت فيه المرتبة الثانية بنسبة: 20.94 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل. أي مساحة 5589 سم^2 على مستوى ستة أعداد فقط من جملة تسعة أعداد صدرت في الحجم المذكور خلال فترة الدراسة. وتم هذا النشر بحجم تراوح بين نسبة: مائة في المائة في العدد: 52 ونسبة: 35.48 في المائة في العدد: 62، حسب الجدول رقم: 5.

خصصت الجريدة الصفحات المكونة لهذا الموقع لنشر مواضيع ارتبطت بالبيانات الصادرة عن حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والمنظمات التابعة له، بدرجة بلغت أكثر من 50 في المائة. كما ورد في الأعداد: 47،50، 51 وبمادة التعاليق، التي تناولت الحدث المبحوث بنسبة تعدت 40 في المائة. طبقا لما تم على مستوى الأعداد: 52، 54، 62. و لم تنشر مادة الأخبار في الموقع محل الدراسة إلاّ مرة واحدة في الصفحة الخامسة من العدد: 58.

توضح النتائج الرقمية المحصل عليها في بحث مواضيع ثورة أول نوفمبر 1954 المنشورة في موقع الصفحات الأخرى أنّ سياستها الإعلامية على هذا المستوى لم تتغير. مقارنة بما قامت به في هذا المجال في موقع الصفحة الأولى، من حيث طبيعة الموضوعات المنشورة المتمثلة في البيانات الرّسمية للاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والمنظمات التابعة له، وتعاليق مناضليه بنسبة: 80 في المائة. الأمر الذي يكشف أن الجريدة جعلت الصفحات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة، المكونة لموقع الصفحات الأخرى. أي الداخلية فضاءا إضافيا ومكملا لخطة نشرها المطبقة في موقع الصفحة الأولى لمواضيع الحدث المبحوث، من خلال اعتماد خطة الإشارة إلى الموضوع في الصفحة الأولى، ثم إحالة القارئ إلى صفحات هذا الركن، لمتابعة التفاصيل في العديد من المرات. وهي طريقة تعتمدها جل الصحف من أجل تقريب المواضيع المنشورة فوق الصفحات الداخلية المكونة للموقع المذكور من القارئ. باعتبارها صفحات ميتة لابد

من إحيائها بهذه الكيفية. خاصة وأن ما نشرته جريدة الجمهورية من مواضيع عن ثورة أول نوفمبر 1954 فوق موقع الصفحات الداخلية يعتبر قليلا مقارنة بالمواقع الأخرى. لأنها نشرت فوق أربع صفحات مساحة 5589 سم^2. بمعنى معدل مساحة 1397 سم^2 في الصفحة الواحدة. أي ما يعادل السدس ممّا نشرته فوق الصفحة الأولى، وتقريبا الربع ممّا نشرته في الصّفحة الأخيرة. الشيء الذي يكشف حرصها على تقريب الحدث المدروس من القارئ، من خلال تركيز نشر وقائعه في الصّفحات المحققة لذلك، والقيام بالعكس على مستوى الصفحات الداخلية، التي لا تتوفر فيها خصائص النشر المذكورة. على غرار ما تم في استخدام الموقع محل التحليل.

تتجلى النتيجة السالفة الذكر أيضا على مستوى استخدام المجلة لموقع الصفحة الأخيرة، الذي احتلت مساحته نسبة: 19.08 في المائة ضمن مادة التحليل. أي خصصت للحدث المبحوث مساحة 5092 سم^2 بفارق بسيط عن مساحة ما خصصت له من حيز في موقع الصفحات الأخرى، قدره نسبة: 1.86 في المائة. أي أن موقع الصفحة الأخيرة، الذي يأتي من حيث الأهمية الصحفية في المرتبة الثانية بعد موقع الصفحة الأولى حظي بالأولوية، من حيث استخدامه في نشر وقائع ما نحن في صدد معالجته، مما يؤكد النتائج المتوصل إليها منذ قليل.

تتأكد أهمية نشر مواضيع الحدث المدروس في موقع الصفحة الأخيرة بالنسبة للجريدة من خلال استخدامه على مستوى تسعة أعداد من تسعة عشر عددا في نشر ستة بيانات رسمية وأربعة أخبار وتعليقين، وتدخل واحد. أي بمعدل نشر على مستوى العدد الواحد نسبته: 39 في المائة. مقابل نسبة: 43 في المائة في الصفحة الأولى ونسبة: 14 في المائة في الصفحة الواحدة من موقع الصفحات الداخلية على الصعيد نفسه. الأمر الذي يوضح أنّ معدل النشر العددي فوق الصفحة الأخيرة مرتفع. حيث بلغ الخُمُسين (2/5) من مادتها التحريرية طوال فترة الدراسة. ويبين الأهمية التي حظي بها هذا الموقع في سياسة نشر الجريدة، من حيث طبيعة المواد المنشورة، التي كانت في أغلبها مواضيع تحليلية لوقائع ثورة

أول نوفمبر 1954. طرح فيها حزب السّيد فرحات عباس، ومناضلوه مواقفهم وأفكارهم. على غرار ما حصل في المواقع السّـابقة. وبذلك فإن طريقة تناول الجريـدة للموضوع المدروس كانت دون تغيير، ماعدا من حيث حجم المادة المنشورة في كل موقع. كما سجل ذلك سابقا.

يمكن أيضا استخلاص النتيجة نفسـها في استخدام الجريدة لموقع الصفحة الثالثة، التي احتلت مسـاحتها المرتبة الرابعة ضمن مساحة مادة التحليل بنسبة: 14.06 في المائة. أي بمسـاحة قدرها 3752 سم^2 على مستوى ثمانية أعداد من مجموع تسعة عشـر عددا، تضمنت موادا خاصة بالحدث المدروس، عبارة عن تدخلين في العددين: 47 و49، وتعليقين في العددين: 55 و66. ومادة صحف العالم في العدد: 46، وعريضة في العدد : 47 وبقية افتتاحية في العدد: 48 وخبر في العـدد: 58.

بلغ معدل النشـر العددي في موقع الصفحة الثالثة نسبة: 22 في المائة. وهي نسبة منخفضة مقارنة بما سجل في هذا العدد في المواقع السابقة، نظرا لمحدودية حجم مواضيع الحدث المدروس المنشـورة فوق هذا الركن، التي كانت نسبتها فـوق الصفحة محل المعالجة في الأعداد الثمانية المذكورة أقل من نسـبة: 25 في المائة ماعدا في العدد: 49 التي بلغت فيه هذه النسـبة : 48 في المائة. الأمر الذي يكشـف ميل الجريدة في سياستها الإعلامية إلى إعطاء الأولوية لما نحن في صدد دراسته، من حيث تكثيف نشر مواده في المواقع الأساسية مثل الصفحتين: الأولى والأخيرة، والتقليل مـن ذلك في المواقع الثانوية. مثل الصفحتين: الثالثة والثانية كما نسجل ذلك لاحقـا.

وفق ما تمت الإشـارة إليه في بداية تحليل موقع الصفحة الثالثة، فإن سياسة الجريدة لم تتغير، من حيث نوعية المادة المنشـورة في هذا الأخير، والتي ارتبطت كما عرضنا ذلـك منذ قليل بمواضيع تحليلية، تناولـت مواقف الحزب، وآراء مناضليه من حدث ثورة نوفمبر 1954.

وأخيرا جاءت مساحة موقع الصفحة الثانية في المرتبة الأخيرة ضمن مساحة مادة التحليل الخاصة بالحدث المدروس بنسبة: 13.55 في المائة، بمساحة 3616 سم^2، تضمنت عشـرة أخبار في الأعداد: 55،56،58، 62،66. وتصريح بياني وتدخـل في العدد: 47، وتعليق في العدد: 46، بالإضافة إلى بقيتي تدخل وتعليق لكل من السّيدين : شريف حاج سعيد، وأحمد بن زادي في العددين: 48،49.

بالرغم من نشـر خمسة عشر موضوعا حول الحدث المبحوث فوق الصفحة الثانية، إلا أن مساحته احتلت المرتبة الأخيرة ضمن مساحة مادة التحليل، وكذا على مستوى معدل النشـر في العدد الواحد، البالغ نسبته: 22 في المائة، بسبب قيام الجريدة بنشر أخبار قصيرة في شكل عمود خفيف أو أقل من ذلك فوق هذه الصفحة.عكس ما تم على مستوى المواقع الأخرى، التي تضمنت مواضيع طويلة. مثل التدخلات التي شغل الواحد منها في العدد الواحد أكثر من صفحـة.

إنّ ما يمكن استنتاجه في تحليل موقع الصفحة الثانية، يتمثل في أنه كان ركنا قارا لنشر الأخبار الخاصة بثورة أول نوفمبر 1954 داخل الجريدة، وأن مستوى الاهتمام الذي حظي به في سياسة نشر هذه الأخيرة كان مساويا لما حظي به في المجال نفسه موقع الصفحة الثالثة، بمعدل نشر عددي بلغت نسبته: 22 في المائة، تبعا لما ذكر سابقا. بمعنى أنها لم تمل كثيرا إلى استخدام الصفحتين الثالثة والثانية في مواكبها للحدث المبحوث، لأنها كانـت مثل الصفحات الداخلية الأخرى بعيـدة من حيث الموقع عن اهتمام القراء، وفضلت بذلك طرح هذا الحدث في موقعي الصفحتين: الأولى والأخيرة، خاصة ما تعلق منه بالمواضيع: التي تناولت فيها تصور حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري للوضع في الجزائر وآراءه في حل الأزمة، ومواقفه من سياسة السلطة الفرنسية تجاه الجزائريين.

في نهايـة هذا الفصـل، يمكن القول أن حـدث أول نوفمبر 1954 حظي بالأولوية من طرف جريدة الجمهورية الجزائرية على مسـتوى معالجته كحدث وطني، تصدر الاهتمامات السّياسـية لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري

بزعامة السّيد فرحات، هذا الاهتمام الذي لم يخرج عن إطار البرنامج السياسي لهـذا الحزب ونضاله كحركة جزائرية ضد سياسـة الاسـتعمار الفرنسي في الجزائر، وتجلى الاهتمام السـالف الذكر للجريدة المدروسة بالحدث المذكور في المسـاحة المخصصة له على مستوى صفحاتها، والتي بلغت تقريبا ربع مساحتها طـوال فترة الدراسـة وفي اعتمادها على الكلمة المكتوبـة في معالجة وقائعه، باعتبارها صحافـة حزبية مالت أكثر إلى اسـتخدام الأنواع الصحفية، لتحليل الأحداث وعرض مواقف الحزب الصـادرة باسمه، وآراء أمينه العام، ومناضليه الصّحفيين، الذين كانوا المصدر الأساسـي لما نشـرته من مادة فوق صفحاتها. لاسيما في مواقعها الأساسـية (الصفحتان: الأولى والأخيرة). حرصا منها على تقريب الحدث إلى قرائهـا.

إنّ جريـدة الجمهورية بطرحها للموضوع المدروس، وفق الكيفية المذكورة قدمت مادة غنية، من حيث التغطية الإعلامية والمعالجة السّياسية، لتفاعل حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري مع ما نحن في صدد دراسته. خاصة ما تعلق بمواقفه المعلنة تجاهه، التي هي موضوع الفصل التالي.

الفصل الرابع

مفهوم ثورة 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية

تعرفنا في الفصل الثالث على ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري من حيث المواضيع والطباعة والتحرير والمصادر والصفحات، باعتمادنا أسـلوب التحليل الكمي الذي تمكنا بفضله من تحديد مدى حضور الجوانب المبحوثة السابقة في مادة البحث، وكذا خصائص عرضها فوق الصفحات. أي قمنا بدراسـتها دراسـة كمية وصفية، أبرزنا من خلالها الحدث المبحوث كما هو في الواقع. وهي معالجة تركزت كما سـلف الذكر على تصوير الظاهرة كميا لم تتجاوز حدود قياس مدى حضور عناصرهـا المبحوثة في المجال المدروس، ولم نتطرق بذلك نهائيا إلى جانب ماذا قيل. أي ما تضمنه محتواها من أفكار مختلفة بشـأن هذا الحدث كمادة إعلامية تحمل في عباراتها معاني محددة نابعة من خلفية سياسـية معينة لم تخرج عن تصور حزب السيّد فرحات عباس للأحداث المختلفة، لاسيما ما تعلق منها بالوضع في الجزائر خلال فترة الدّراسـة.

مـن أجل تعميق بحثنا لحدث ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية واسـتكمالا لدراسة جوانبه الكمية المتعلقة بقياس مدى حضور مادته في الواقع المبحوث، أفردنا فصلا كاملا لتحليل المفاهيم المقدمة بشأن ما نحن في صدد بحثه للقـراء وهذا للتعرف على معاني هذه المفاهيم في الجريدة كناطق رسمي باسـم حزب سياسي جزائري، عرف بنشاطه المكثف على الساحة الجزائرية وطروحاته السياسية الواضحة تجاه الوضع الذي ساد الجزائر خلال فترة البحث.

اعتمدنا في دراسـتنا للنقطة محل المعالجة على أداة التحليل النوعي باعتبارها الوسيلة البحثية المناسبة لدراسة المفاهيم المقدمة لثورة 1954 في جريدة الجمهورية. حيث قمنا بقراءة كل ما ورد بشـأنها من مفاهيم في مادة التحليل، التي تتكون

من جميع المواضيع ذات العلاقة بهذه الثورة، والتي تم جردها في التحليل الكمي على مستوى الفصل الثالث. وهذا حرصا منا على أن يكون هذا التحليل الكيفي شاملا لكل ما كتب عن الموضوع في الجريدة محل الدراسة.

أما ما تعلق بطريقة تحليلنا لمفاهيم الحدث المبحوث في مادة الدراسة، فإننا قمنا بمعالجتها من زوايا مختلفة في شكل أبعاد مختلفة، رصدنا من خلالها ما نحن بشأن بحثه من جوانب متعددة متكاملة في تحقيق الغرض المنشود على مستوى هذا الفصل. وهذا من خلال حصرنا للأبعاد التي جرى على ضوئها دراسة المفاهيم محل المعالجة فيما يلي :

- مفهوم حدث ثورة أول نوفمبر 1954.
- مفهوم مجاهدي ثورة أول نوفمبر 1954.
- مفهوم العمل المسلح لثورة أول نوفمبر 1954.
- مفهوم سياسة المحتل في مواجهة ثورة أول نوفمبر 1954.
- مفهوم تصور حل الوضع الناجم عن ثورة أول نوفمبر 1954.

يتجلى من الأبعاد المقدمة أنها متكاملة في تناولها للموضوع، تدرس الحدث من زوايا مختلفة، وتكشف بصورة واضحة دقيقة نظرة الجريدة، ومن خلالها حزب الاتحاد الدّيمقراطي للبيان الجزائري لما نحن في صدد معالجته، وتم تقديمها بهذا الشكل للتعرف على مدى تماسك مواقف هذه الدورية وانسجامها إزاء الحدث في حالة تحقق ذلك، أو تناقضها في الحالة المعاكسة. حيث تمكن الباحث من ضبطها بالكيفية المقدمة بعد القراءات المتعددة للمواضيع محل البحث وفق الجرد المتوصل إليه في الفصل الثالث، الذي ساعدنا كثيرا على إنجاز هذه النقطة التي تم فيها إخضاع 66 موضوعا للتحليل كانت، عبارة عن 16 خبرا و13 تعليقا و12 افتتاحية، و7 بيانات، و5 تدخلات، و3 رسائل مفتوحة ومقالين وبرقيتين وتصريحين ومقابلة وعريضة ولائحة وصورة كاريكاتورية. وأبعدت مادة أقوال

الصحف من المعالجة، باعتبارها مادة لم يشرف طاقم تحرير الجريدة على إعدادها. وبالتالي لا تعبر عن وجهة نظرها، وجرت هذه العملية كما يلي :

1 – مفهوم حدث ثورة أول نوفمبر 1954 :

تردد حدث ثورة أول نوفمبر 1954 في مادة التحليل خلال فترة الدّراسة من طرف جريدة الجمهورية الجزائرية أكثر من مائة مرة (102 مرة)، وتجلى في سمات مختلفة عبرت في مضمونها عن المعاني التي قدمها مسؤولو الدورية لهذا الحدث، والتي تكشف بوضوح عن مواقفهم السياسية إزاءه، والنابعة من تصورهم الحزبي للوضع في الجزائر.

كانت أنواع المفاهيم المستخدمة من طرف الجريدة في تعبيرها عن حدث ثورة نوفمبر 1954 متنوعة جاء في مقدمتها توظيف مصطلح «أحداث»، الذي تم استخدامه في عبارات متعددة مثل عبارة أحداث الجزائر لنوفمبر 1954 (7 مرات) أو كلمة الأحداث فقط (6 مرات) أو عبارة الأحداث الراهنة (5 مرات) أو عبارة أول نوفمبر (5 مرات) أو عبارة الأحداث الحديثة (3 مرات) وعبارة أحداث الأوراس (مرتان)، إلى جانب ترديدها لعبارات: هذه الأحداث، أحداث الجزائر، الأحداث الأخيرة، عشية الأحداث، غرة نوفمبر، منذ بداية انتفاضة الأوراس مرة واحدة.

جرى استخدام الجريدة لمصطلح أحداث في الإشارة إلى ثورة أول نوفمبر 1954 بنعوتها المختلفة المقدمة استخداما محايدا على مستوى عناوين مواضيعها. كما تم في العدد : 46 «تصريح السّيد مصطفاي الهادي: أحداث الجزائر في مجلس الجمهورية» والعدد : 48 «افتتاحية السّيد قدور ساطور: الأحداث والمجلس الوطني»، وتدخل السّيد أحمد بومنجل: «أحداث الجزائر ومجلس الاتحاد الفرنسي» والعدد: 49 تدخل السّيد شريف بن يلس : «أحداث الجزائر في مجلس الجمهورية» والعدد: 51 «افتتاحية السّيد فرحات عباس : أحداث الجزائر والاصلاحات».

كما تم استخدام المصطلح المذكور في الحالات، التي حاول من خلالها صحافيو الجريدة لفت انتباه الرأيين: العام الرسمي والشعبي إلى وجود ثورة شعبية في الجزائر، واستغلالها كحدث – حاولت السلطات الاستعمارية التعتيم عليه – للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية نتطرق إليها في حينها على مستوى البعد الخامس. لذا كان التطرق إليه في مواقع مختلفة من الجملة الفرنسية، في بدايتها كأفعال أو نهايتها كمفعولات، أو ككلمات مضافة شارحة لما قبلها، أو كجمل اعتراضية موضحة لمعنى السياقات اللغوية الواردة ضمنها، لكن في صياغات أخذت أسلوب الإشارة إلى هذا الحدث، كبداية لمرحلة تاريخية. مثل استخدام عبارة: منذ بداية انتفاضة الأوراس، أو عبارة منذ أول نوفمبر 1954، أو عبارة منذ نوفمبر الأخير، أو منذ أول نوفمبر أو عبارة: عشية الأحداث ...الخ من مثل هذه التعابير، أو أسلوب إبرازها للقارئ من خلال استخدام أسماء الإشارة، أو عبارة: هذه الأحداث، أو عبارة مثل هذه الأحداث، أو عبارة الأحداث الرّاهنة، أو عبارة الأحداث الحديثة، أو بواسطة تعريفها بأحداث الشهر الذي اندلعت فيه. مثل القول أحداث نوفمبر 1954.

إنّ تعريف الجريدة لثورة أول نوفمبر 1954 بمصطلح أحداث وفق العبارات السالفة الذكر يعود بالدّرجة الأولى إلى اكتفائها بتوظيف المصطلح المتداول آنذاك على الساحة الجزائرية لاسيما من طرف الحركات الجزائرية بمختلف ألوانها السياسية عبر الصحافة الناطقة باسمها. وهذا من أجل التأكيد على حياد حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري إزاء ما يجري في البلاد من عمل مسلح كحزب معتمد بصورة رسمية، يعمل في إطار الشرعية الرّسمية للقانون الفرنسي المطبق في الجزائر، لا يمكن له فعل غير ذلك. أي عدم تبني هذه الأحداث بمفاهيم مؤيدة لها، يبرز من خلالها تعاطفه وتأييده لها. هذا في الوقت الذي قام فيه بالعكس. أي اعتبرها أعمال تمرد على النظام العام، ودعا الحكومة الفرنسية إلى إعادة الأمن في البلاد، باستخدام الوسائل التي يبيحها القانون، دون الدخول في حرب ضد السكان الجزائريين، ضحايا الممارسات الاستعمارية الفرنسية، الذين

سدّت سبل الحياة في وجوههم. ويسجل بذلك أن جريدة الجمهورية الجزائرية في حد ذاتها هي أداة من الأدوات التي أوجدها الحزب محل المعالجة لرفع راية المطالبة بحقوق هؤلاء الجزائريين، لكن سلميا بعيدا عن الثورة والعمل المسلح، وفي إطار السيادة الفرنسية. كما مرّ معنا في الفصول السابقة.

تبعا لما ذكر، فإن الجريدة محل الدراسة حاولت استغلال حدث ثورة أول نوفمبر 1954 لإثبات صحة طرحها للوضع في الجزائر في إطار برنامج حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري القائم على إقامة جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا في إطار الشروط السابقة الذكر، ومن ذلك يعتبر هذا الحزب أن تجاهل السلطات الفرنسية لهذه المطالب السّياسية المجسّدة حسبه لحقوق الجزائريين كان وراء اندلاع هذه الأحداث، حينما أعلن في بيان له نشر في العدد 46 قائلا: أن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري يؤكد أن مسؤولية الأحداث الحديثة هي بفعل تعفن المشكل الجزائري، تعفن مراد ومصان من طرف السلطات العمومية ودعاة الاستعمار، محذرا من خطورتها على الوضع القائم آنذاك في الجزائر ومنددا برد الفعل الاستعماري في قمع الجزائريين للقضاء على الثورة بوسائل التقتيل الجماعي. مثل استخدام سلاح النابالم ضد سكان الأوراس، وسلاح الطيران والمدفعية في قصف قراهم، إلى جانب إجبارهم على مغادرة أماكن سكناهم نحو مناطق المحتشدات. كما تم التطرق إلى ذلك في الفصل السابق. وهي أحداث ناتجة كما جاء في العدد: 60، بسبب تجاهل الاستعمار تطبيق قوانين 1947، وإعطاء الجزائريين الحق في التمثيل والاستمتاع بالثروة، خاصة بعد ظهور هذه القوانين، حيث أصبح التزوير الانتخابي ممارسة رسمية مطبقة على نطاق واسع(1).

---

1 – الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري : نداء حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، العدد : 60 – 15 افريل 1955. م.س.د. ص : 4

إن الملاحظ من قراءة مادة التحليل أن تناول الجريدة للموضوع المدروس كحدث كان بصورة مكثفة في بداية ظهوره على الساحة الجزائرية. لذا حاولت الجريدة إبرازه كظاهرة جديدة حاولت استغلالها لدفع السلطات الاستعمارية إلى إجراء إصلاحات سياسية في إطار السّيادة الفرنسية لم تخرج عن طروحات حزب السّيد فرحات عباس وبرنامجه السّياسي. وهي آنذاك لم تتردد في وصفها بالأحداث الخطيرة (4 مرات) والمأساوية والمشكل الخطير. لأنها حسب ما ورد في العدد: 47 وضعت الجزائر في حداد بتسببها في وقوع العديد من الضحايا الأبرياء. وفي انطلاق حملة قمع عنيفة ضد الجزائريين أدت بدورها إلى سقوط ضحايا أبرياء آخرين(1) أو بوصفها بمصطلحات الأزمة الخطيرة (مرتان) والمأساة الكبرى (5 مرات) والهاوية والنكبة والكارثة، والأحداث الدامية (مرتان) والحريق (مرتان) والانفجار. وهذا من أجل إظهارها في الحجم الكبير، لتضخيم عواقبها الوخيمة على سكان الجزائر بغض النظر عن أصولهم أو دياناتهم، والتأكيد على ضرورة الحل العاجل عبر اتخاذ الإجراءات السّياسية الملائمة.

في هذه النقطة ورد في العدد: 46 على يد السّيد فرحات عباس ما يبين هذا، حينما خاطب وزير الداخلية الفرنسي السّيد: فرانسوا ميتران آنذاك قائلا له: «من السهل القول يجب إعادة النظام، إن المسؤول عن هذا النظام هو الدولة، لكن يبدو أنه من الأسهل الاعتراف بأن الواجب الحقيقي للدولة هو البحث عن الأسباب العميقة والحتمية للمأساة»(2).

كما دعت الجريدة سكان الجزائر من أصل أوروبي إلى التفكير مليا في حجم ما أسمته بالكارثة في إشارتها لأحداث ثورة نوفمبر وما نتج عنها من رد فعل استعماري ضد الجزائريين، مطالبة إياهم بعدم الانسياق وراء دعاية الغلاة الاستعماريين، التي من شأنها تزيد الوضع سوءا وتؤدي إلى انقسام الجزائريين

1 – U.D.M.A : La motion de L'UDMA à l`assemblée Algerienne, N°47 –3 novembre 1954. OP.cit .P: 3

2 – FERHAT ABBAS : Les évenements de l`Algerie de novembre 1954,La republique Algerienne,N° – 46 – 12 novembre 1954,OP.cit .PP : 1,4.

إلى معسكرين متعادين (فرنسي، مسلم)، وبالتالي الوقوع في الأزمة الخطيرة، التي عاشتها البلاد في 8 ماي 1945، ويبقى المسؤول عن كل ذلك هو سياسة فرنسا تجاه الجزائريين المسلمين، المتسببة في فقرهم وجهلهم الموروثين أب عن جد.

هذه السياسة التي يجب حسب الجريدة أن تزول عبر إصلاحات سياسية تعيد الأمن والاستقرار في الجزائر لصالح جميع سكانها من مسلمين وأوروبيين.

واعتبرت الجريدة أن ما أسمته بالأحداث الخطيرة، والكارثة التي أغرقت الجزائر في حمامات من الدم، مشكلا سياسيا (11 مرة) بالدرجة الأولى. وهذا في ردّها على تصريحات النواب الأوروبيين داخل الهيئة الانتخابية الأولى في المجلس الجزائري الذين كانوا ضد أي تغيير سياسي في الجزائر لفائدة الجزائريين خوفا من أن يكون على حساب الامتيازات التي يتمتعون بها المعمرون أصحاب النفوذ السياسي القوي في الجزائر. وبالتالي كان هؤلاء النواب الأوروبيون ضد فكرة اعتبار المشكل الجزائري مشكلا سياسيا، بل هو حسبهم اقتصادي اجتماعي يتطلب اتخاذ بعض القرارات التقنية الخاصة برصد بعض الأموال لخلق فرص عمل للجزائريين العاطلين عن العمل الذين يعانون الفقر والحرمان وبهذا الشأن صرح السّيد أحمد بومنجل في تدخله أثناء انعقاد أشغال مجلس الاتحاد الفرنسي في شهر ديسمبر 1954 لمناقشة الوضع في الجزائر أمام البرلمانيين المجتمعين، موضحا لهم كيف أنّ رئيس المجلس الجزائري السّيد «Laquiere» منع السّيد فرحات عباس من مواصلة تدخله أثناء انعقاد أشغال هذا المجلس، لأنه اعتبر القضية الجزائرية مشكلا سياسيا يتطلب حلا سياسيا، بينما فتح مجال التدخل كله إلى النواب المعمرين لطرح القضية نفسها على أنها مجرد مشكل اقتصادي اجتماعي(1). وهذا من أجل – كما ذكر منذ قليل – إبعاد الصفة السّياسية عن ما يجري في الجزائر، وبالتالي منع تغيير سياسي في البلاد. الأمر الذي رفضه حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، لأنه يتناقض كليا مع ما تضمنه برنامجه بشأن تطبيق إصلاحات

1 – AHMED.BOUMENDJEL : Les évenements de l`Algerie et l'assemblee de l`union Française, la republique Algerienne, N° – 48 –17 décembre 1954. OP.cit PP : 4,2.

قانونية تعطي للجزائريين حق التعبير الحر، في إطار ديموقراطية حقيقية نص عليها الدستور الفرنسي لفائدة شعوب بلدان ما وراء البحر الخاضعة للحكم الفرنسي، وتمكنهم من تحقيق جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع الدولة الأم (فرنسا)، لأن عدم السّير في هذا المنحنى - حسب الجريدة سيجعل ما أسمته بالقضية الجزائرية المعقدة جدّا - يـؤدي بها إلى دخول مرحلة ما عبرت عنه بمفهوم الاضطرابات المتمثلة لديها في غياب الهدوء. لذا دعت السـلطات الفرنسـية إلى تحرير طبيعة الإجراءات التشـريعية أو غيرها لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها قبل بروز ما أسمته بالفوضى، التي أصبحت تتخبط فيها البلاد نتيجة تظاهر مسؤولي الدولة الفرنسية بمظهر العاجز عن تشـجيع إصلاحات هيكلية وتحكيـم نزاع يغذي الفوضى.

إن ما يمكن اسـتخلاصه في تحليل البعد الأول المتعلق بطريقة طرح الجريدة لموضوع ثورة أول نوفمبر 1954 كحدث جديد على السّاحة الجزائرية يتمثل في أن ترديد الجريدة له كحدث كان في بداية فترة الدّراسة، بصورة مكثفة وفق ما ذكر سابقا، لإبرازه كخطر يداهم جميع سكان الجزائر من مسلمين وأوروبيين، وينسف فكرة التعايش السـلمي بينهم، التي هي الأساس الذي بنى عليه السّيد فرحات الجمهورية الجزائرية المتحدة فيدراليا مع فرنسا، ويكون الجزائريون فيه ضحية القمع الاستعماري بقيادة غلاة المعمرين على غرار ما حصل في أحداث 8 مـاي 1945، وتجلى هذا الاتجاه في الجريـدة من خلال تصويرها لما نحن في صدد دراسته بالوضع الخطير الكارثي المأساوي إلى غير ذلك من هذه العبارات، اعتقادا من القائمين على إصدارها في حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بأن ذلك سيدفع إلى صحوة داخل الرأي العام الفرنسي في فرنسا ذاتها، ووسط سـكان الجزائر من أصل أوروبي للوقوف ضدّ ممارسات الإدارة الاستعمارية، التي لجأت إلى أسـاليب التزوير الانتخابي والقمع والتمييز بين سـكان الجزائر، للحفاظ على مصالح فـئة قليلة من المعمرين الإقطاعيين المحتكرين لكل شـيء في الجزائر، والواقفين بالمرصاد لأي تغيير سياسـي في البلاد، لأنه حتما سيكون ضد تسـلطهم.لذلك كانت الجريدة ترفع شعار أن الأحداث خطر على الجميع

ولابـد من التصدي لهذا الخطر قبل فوات الأوان لتأليب الرأي العام الفرنسـي بالدّرجـة الأولى ضد هؤلاء المعمرين الواقفين حجر عثرة في تطبيق مشـروعه السياسـي الخاص بالقضاء على النظام الاستعماري في الجزائر وليس على فرنسا الديموقراطية التي تحترم حقوق الإنسان. كما ردّ السّيد قدور ساطور على المعمر: M.Mayer في جلسـات المجلس الوطني الفرنسـي المنعقدة في شهر ديسمبر 1954، قائلا فيما معناه: إن المشـكل بالنسبة للسّيد فرحات عباس لا يكمن في ذهاب أو بقاء فرنسا، بل في نظام استعماري، الذي يجب أن يزول. لأنه لا يحترم ما جاء في القوانين الفرنسية من حقوق خاصة بشعوب ما وراء البحر[1].

كان السّـيد فرحات عباس بذلك ضد سياسـة حكم استعماري في الجزائر قائمة على الاستبداد والقمع للشعب الجزائري، وكان يؤمن الإيمان اليقين أن هذا النظام لا يتردد في استخدام أبشع أساليب الإبادة من أجل الحفاظ على مصالحه، وأن ما حدث في أول نوفمبر 1954 بالنسبة إليه هو الفرصة الملائمة للانقضاض على الشـعب الجزائري. على غرار مـا فعل في مجازر 8 ماي 1945، لذلك لم يؤيد هذه الثورة في بداية انطلاقها. وقد تجلى هذا واضحا في تدخل السّيد شريف حاج سـعيد، الذي تكلم باسم منتخبي الاتحاد الديموقراطي الجزائري في المجلس الجزائري، وتأسـف على قيام أحداث ثـورة أول نوفمبر 1954، وأبدى حزنه العميـق إزاء وقوعها، متمنيا عودة الهـدوء إلى الجزائر، في إطار القانون وبأدنى سفك للدماء وبأدنى القمع[2]. وحذرت الجريدة أكثر من مرة الجهات الفرنسية المسـؤولة من مغبة عواقبها على انقسام سـكان الجزائر إلى معسكرين: فرنسي ومسلم لأنها - كما ذكر السّـيد فرحات عباس في افتتاحية العدد: 46 السالفة الذكر - مجرد أحداث عابرة ناتجة عن ردّ فعل عناصر جزائرية، لا تشكل حركة ثورية منظمة، سرعان ما يقضي عليها الاستعمار في فترة قصيرة جدا. كما فعل

1 – KADOUR. SATOR : Les évenements et l'assemblée nationale, la republique Algerienne ,N°: 48, op cit. PP:1 , 3.

2 – CHERIF.HADJ-SAID: Les élus de l'UDMA : à L' assemblée Algerienne : intervention de CHERIF HADJ-SAID , la republique Algerienne N° 47 op cit. .P : 2.

في السالف. لكن استمرار نشاط الثورة المذكورة، مع الأيام وتطور عملياتها ضدّ المحتل الفرنسي كمّا ونوعا جعل المسؤول الأول في حزب الاتحاد الديموقراطي يدرك أن الأمور في الجزائر ليست كما كان يتصور، لأن جبهة التحرير أصبحت واقعا على الساحة الوطنية الجزائرية والدولية، وأن أحداث نوفمبر هي ثورة جماهيرية احتضنها الشعب الجزائري في الأرياف والمدن، ونطاقها أصبح يتسع من يوم إلى آخر، ليشمل مع نهاية 1955 كامل التراب الجزائري، كما أن أهدافها الاستقلالية توضحت للجميع، وأصبحت مقبولة من كل الجزائريين، لاسيما بعدما تبنّت الحكومة الفرنسية سياسية تسوية القضيتين: التونسية والمغربية سلميا، منذ شهر جوان 1955 على اثر الاضطرابات التي شهدها القطر التونسي، والدخول في مفاوضات مع زعماء هذين البلدين، والتي أدت إلى استقلالهما حسب الترتيب السابق يومي: 20، و3 مارس 1956، وهذا قصد التفرغ لحربها في الجزائر. نعم كانت فرنسا تخوض حربا ضد جبهة التحرير الوطني باعتراف مسؤوليها. خاصة بعد أحداث 20 أوت 1955 في شمال قسنطينة. كل هذه الأحداث المتسارعة على الساحة الجزائرية وما ترتب عنها من قمع للجزائريين بفئاتهم المختلفة وتمكن قادة هذه الجبهة من التحكم بصورة جيدة في الوضع الداخلي للبلاد، بفعل تجنيد كل شرائح المجتمع لفائدة الثورة، وصعودهم كقوة سياسية وحيدة صاحبة الشرعية الشعبية للتكلم باسم الشعب الجزائري. كل هذه العوامل أدت إلى بروز واقع جديد في الجزائر غير ذلك الذي ساد بعد أحداث 8 ماي 1945، وبالضبط في سنة 1946 الذي بنى السّيد فرحات عباس على أساسه برنامجه السياسي القائم على قيام جمهورية جزائرية ضمن السّيادة الفرنسية، تتّحد فيدراليا مع «البلد الأم».

في ظل الظروف المذكورة ركزت الجريدة على إبراز القمع المسلط على الجزائريين من طرف القوات الاستعمارية محملة السلطات الفرنسية مسئولية انزلاق الوضع نحو المواجهة الدامية بسبب تشبثها بخيار الحسم العسكري، مع ميلها أكثر إلى استخدام مفهوم أول نوفمبر 1954 في إشارتها للثورة، كبداية

لانتفاضة الشعب الجزائري دون أن تتبنى أحداثها في إطار مواصلة دعوتها إلى الحل السلمي. طبقا لبرنامج السيّد فرحات عباس، حتى بعد أحداث 20 أوت 1955، التي نسفت كل إمكانية مصالحة مع العدو.

2 – مفهوم مجاهدي ثورة نوفمبر 1954.

تناولت جريدة الجمهورية موضوع رجال ثورة أول نوفمبر ثماني عشرة مرة طوال فترة الدّراسة في مفاهيم مختلفة، شكلت من حيث معانيها أربع فئات، تصدرها فئة اعتبارها لمجاهدي هذه الثورة جزءا من الجزائر شعبا وأمة ووطنا من خلال ذكرها لهذا النوع من المفاهيم تسع مرات، وردت في سياقات لغوية متنوعة ضمن استخدامات خطابية مختلفة لاسيما أثناء تصريحات وتدخلات منتخبي حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري على مستوى جلسات المجالس المنتخبة في الجزائر وفرنسا. كما حصل في العدد: 47، الذي قامت فيه الجريدة بنشر ثلاثة تدخلات وتصريح، تمّ فيها ترديد ما نحن في صدد بحثه سبع مرات.

بدأت الإشارة إلى مجاهدي ثورة أول نوفمبر 1954 في الجريدة على مستوى العدد: 47 من طرف السّيد فرحات عباس أثناء تدخله أمام أعضاء المجلس الجزائري في جلساته التي جرت في شهر ديسمبر 1954 لدراسة الوضع في الجزائر بعد شهر من اندلاع أحداث نوفمبر 1954، والذي بدأه بعبارة: «في أقل من عشر سنوات بلدنا يشهد للمرة الثانية أحداث خطيرة»(1). الشيء الذي يبين أنّ صاحب التدخل في نظرته للأحداث محل التحليل غداة اندلاعها لم تتجاوز حدود ما حدث بالضبط في 8 ماي 1945، وبالتالي فإن طرحه لنوع المفاهيم موضوع المعالجة لم يخرج عن هذه النظرة، فهو في مخاطبته لأعضاء المجلس المذكور يطلب منهم التساؤل: هل أولئك الذين هم في عصيان مفتوح (يقصد بهم ثوار جبهة التحرير الوطني) ضد النظام الذي نقاسيه، لم يأتوا من جماهيرنا الشعبية، المحبوسة في وحود قروسطي (خاص بالقرون الوسطى) لا يتحمل، لم يكونوا أبناء فلاحينا

1 – FERHAT.ABBAS : L`intervention que FERHAT ABBAS à ete empêche de faire, la republique Algerienne N°: 47 op cit .PP :1,2,5.

المحكوم عليهم بحياة البؤس بلا سعادة ولا أمل؟»[1]. أي أن مجاهدي ثورة نوفمبر بالنسبة للسّيد فرحات عباس هم مجرد جماهير شعبية، أبناء فلاحين، دفعتهم حياة البؤس وخيبة الأمل إلى التمرد والانتفاض على السلطة الاستعمارية.

يسجل أيضا في العدد: 47 أن السّيد أحمد فرانسيس في تدخله أثناء الأشغال نفسها للمجلس الجزائري لم يخرج في تناوله لموضوع النقطة محل التحليل عن الطرح السابق للسّيد فرحات عباس. فهو في تناوله للكلمة التي بدأها بتوجهه إلى النواب بعبارة ذكرهم فيها بأنه من الصّعوبة القبول بفكرة العيش فوق بركان. مشيرا بذلك إلى الوضع الخطير السائد في البلاد في الوقت الذي اجتمع فيه البرلمان الجزائري لمعالجة هذا الوضع. وأمام خشيته من استغلال المعمرين لهذه الأحداث، قصد فرض حل قمع الجزائريين.على غرار ما حصل في 8 ماي 1945، حينما عبر عن ذلك أمام الحاضرين قائلا: «نتمنى أن لا يكون سلم فرنسا في الجزائر سلم المقابر».

وفي إطار الدفاع عن وجهة نظر حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، الذي حمّل فيه مسؤولية تفاقم الوضع في البلاد إلى النظام الاستعماري، وصف مجاهدي الثورة في عبارة: «إذا كان صحيحا أن جزائريين أرغموا بتجاوزات النظام الاستعماري على عمل يائس واستطاعوا أن ينظموا غارات جريئة، وهجمات مدبرة. «أي أن المجاهدين محل البحث لديه ربما هم جزائريون أرغمهم الاستبداد الاستعماري، ودفعهم اليأس إلى القيام بما أسماه بالغارات الجريئة والهجمات المدبرة. وهنا يسجل أن صاحب التدخل استخدم أسلوب غير مباشر في تعرضه للموضوع، بتوظيفه لأسلوب غير المتأكد من صحة ما ذكره، حتى يبين للحاضرين أن لا علاقة له بهذه الأحداث. وبالتالي لا يتبناها كأعمال ضد الشرعية الرّسمية من جهة. كما أنه من جهة أخرى حاول إبراز هؤلاء الجزائريين الثوار بأنهم فئة مظلومة من طرف نظام مستبد لابد من القضاء عليه من خلال حل سياسي للأزمة بالدرجة الأولى.

1 - نفس المكان.

تطور طرح موضوع رجال ثورة نوفمبر 1954 في الجريدة على مستوى العدد: 48 من طرف السّيد أحمد بومنجل أثناء تدخله في أشغال مجلس الاتحاد الفرنسي المنعقد في شهر ديسمبر 1954 السابق الذكر، الذي بدأه بتصريحه: أن الجزائر تطالب بإصلاحات قانونية، وضمن هذا الطرح جاء التطرق إلى ما نحن بشأن دراسته من خلال دعوته: «لا بد من معالجة ضعف البناءات السّياسية، إزالة الامتيازات، هدم الهياكل الاستعمارية، لأن الجزائر المسلمة دعيت للكفاح من أجل الدفاع عن بعض الامتيازات السياسية التي أقرتها هذه التيارات الوطنية». بمعنى أن المجاهدين لدى صاحب القول هم تنظيم وطني جزائري يكافح من أجل امتيازات سياسية سلبها منه المستعمر، ولم يسمح له بممارستها فوق أرضه. أي في كل مرة يرد ذكر رجال الثورة إلا ويتم تناولهم في وضع المدافع عن الحق المسلوب من طرف نظام مستبد الذي يتحمل كامل مسؤولية ما آل إليه الوضع في الجزائر، وهذا تأكيدا في كل مرة ليس على تأييده السياسي لهؤلاء الثوار وإنما على ضرورة الإصلاحات السياسية، التي من شأنها حسب الجريدة تضع نهاية لهذا النظام الاستعماري وفق برنامجه السياسي.

تكرر الطرح السابق موضوع مجاهدي الثورة في الجريدة على مستوى العدد: 50 مرتين الأولى من طرف السّيد فرحات عباس في افتتاحية بعنوان رسالة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري إلى الشعبين الجزائري والفرنسي، والتي استهلها بإشارته إلى الوضع الخطير السائد وتذاك في ربوع البلاد من خلال قوله: «بالنسبة لبلادنا، سنة 1955 بدأت وسط مواكب حداد سببتها أحداث خطيرة، هذه الأحداث مستمرة منذ شهرين وتزداد خطورة يوميا. وهذه السلطات العمومية التي جعلت من التعسف نظام دولة، إنها داست وسَخرت من الحقوق الهزيلة التي منحت إلى شعبنا من طرف المشرّع الفرنسي»[1]. في ظل هذا النقد الشديد للسلطات الاستعمارية في الجزائر – كما حصل في كل مرة من جانب مسئولي الجريدة – جاء ذكر النقطة محل البحث في عبارة: «إنها رفضت (يقصد

1 – FERHAT.ABBAS : Message de l'U.D.M.A aux peuples Algerien et Français La republique Algerienne N°: 50 –14 janvier 1955.op.cit P.1.

السلطات العمومية) كلّ تعاون شرعي مع شعب متعطش للعدالة والحرية حتى اليوم الذي اختار فيه جزء من شعبنا الجبل والسّلاح، ضد الاحتقار والظلم»[1].

أما المرة الثانية التي تم فيها ذكر ما نحن في صدد دراسته في العدد: 50 فكان على مستوى لائحة سياسية صدرت عن الندوة الوطنية لإطارات شبيبة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، التي عقدت خلال الفترة: 24 – 26 ديسمبر 1954، تحت شعار: «العهد الاستعماري ولى، والشعوب المستعمرة (بفتح الميم) ستأخذ في الآجال القصيرة حريتها من كل نظام استعماري». والتي طرحوا فيها موضوع ما يعانيه الشعب الجزائري من قمع واستبداد من طرف السلطات العمومية، وأكدوا فيها حقه في تسيير شؤونه الخاصة في إطار جمهورية جزائرية ديموقراطية اجتماعية أخوية لجميع الجزائريين، دون تمييز. وفي إطار هذا السّياق جاء ذكر موضوع مجاهدي ثورة نوفمبر 1954 من خلال التذكير: «الجزائريون، وطنيونا وضعوا أمام الإكراه التام لنظام استعماري، وأرغموا على حلول اليأس»[2].

يتجلى من خلال ما ورد سابقا أن طرح الجريدة للنقطة المبحوثة لم يتغير، من حيث سياق ذكرها. فالسّيد فرحات عباس وإطارات شبيبة حزبه اعتبروا مرة أخرى أن رجال الثورة هم جزء من الشعب الجزائري أرغمتهم سياسة نظام استعماري، سلبهم حريتهم ومنعهم حتى من تلك الحقوق الهزيلة، التي تضمنها الدستور الفرنسي تجاه ما أسماه بشعوب ما وراء البحر الخاضعة للسيادة الفرنسية، لكن هذه المرة كان صريحا بإضفاء عليهم طابع الوطنيين المحبين لوطنهم الجزائر، تصديا للدعاية الاستعمارية الفرنسية، التي وصفتهم «بالخارجين عن القانون». مع التأكيد على أنّ هؤلاء الوطنيين هم ليسوا غرباء عن الشبيبة الجزائرية المناضلة في صفوف حزب السّيد فرحات عباس، بل هم منها في مواجهة سياسة المحتل. الأمر الذي يوضح أن إطارات هذه الشبيبة كانوا أكثر تقدمية من غيرهم داخل صفوف هذا الحزب في تطرقهم للموضوع المبحوث.

1 – نفس المكان
2 – المرجع السابق ص : 7

واصلت الجريدة تناولها لبعد مجاهدي الثورة باعتبارهم جزءا من سكان الجزائر، في العدد: 58. وهذا دائما على يد السّيد فرحات عباس، الذي كتب افتتاحية هذا العدد بعنوان: «(ندوة إطارات الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري المنعقدة يوم 20 مارس 1955 تقرر المشاركة في الانتخابات القادمة)، والتي بدأها بالتأكيد على: أن المستعمرين (بكسر الميم) غير قادرين بالطبيعة على تحقيق مجتمع المساواة والأخوة، ويتفننون بطريقة دائمة في توليد الفوضى، من أجل القمع، من أجل ضمان بقاء نظامها المعارض لكل ديموقراطية، قصد الاحتفاظ بمصالحهم»[1]. بهذه الكلمات برّر السّيد فرحات عباس قرار إطارات حزبه، المتمثل في المشاركة في الانتخابات، لأن عدم دخولها يعني بالنسبة إليه الفوضى التي يبحث عنها المستعمرون أمثال: «LES BORGEAUD – البورجويين، و: LES RENÉ. MAYER –روني مايار، و: Les Gratien. FAURE – جراتيا.فور»، ويعطي مثال على ذلك (أنه نتيجة سياسة هؤلاء المستعمرين ضد شعبنا فإن ما أسماه بـ: «جزء من سكاننا دفعوا إلى اليأس، واستطاعوا التفكير أنه: لم يبق في نهاية المطاف سوى استخدام أساليب القوة مثل الاستعمار») بمعنى أن السّيد فرحات عباس شبه هنا رجال الثورة بالجزائريين الذين دفعتهم سياسة الاستبداد والقهر الاستعمارية إلى التفكير في نهج طريق هؤلاء الاستعماريين في استخدام أسلوب القوة، التي يرفضها، لأنها كما ذكرنا منذ قليل تؤدي إلى الفوضى، التي يبحث عنها هؤلاء الاستعماريون للتصدي إلى الحلول الديموقراطية. وهو بذلك كان صريحا في رفض استخدام هؤلاء الجزائريين السّلاح في مواجهتهم للسّياسة الاستعمارية المذكورة. لأن العمل الثوري بالنسبة إليه مجرد يأس. لذا فهو ههنا دعا المواطنين سكان الجزائر إلى التحلي باليقظة في مواجهة هذا التهديد، عبر التزام أماكن عملهم من أجل العمل في إطار الحريات الهزيلة الباقية. أي يعني تفادي الأسوأ.

1 – FERHAT.ABBAS : La conférence des cadres de l'UDMA.Réunie le 20 mars 1955 décide la participation aux élections cantonales prochaines, la republique Algerienne. N°: 58 –1 avril 1955,op.cit P : 1.

كان موقف السّيد فرحات عباس صريحا تجاه رجال ثورة أول نوفمبر 1954 هذه المرة. فهم في أساليب مقاومتهم مثل أولئك الاستعماريين في نشرهم للفوضى، التي هي ضد كل عمل ديموقراطي. وقد تجلى موقفه هذا في العدد: 60 حينما قام بنشر نداء باللغة العربية تحت عنوان: «نداء الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والذي ذكر فيه أن جماعة من أمتنا (يقصد مجاهدي الثورة) قد اضطرها اليأس إلى مواجهة الاستعمار بنفس وسائل القوة التي يستعملها، محققين غاية غلاة الاستعمار. مثل المعمر بورجو وغيره، الذين استغلوا هذه الأحداث، لتحقيق مؤامرتهم المتمثلة في الوقوف ضد تطبيق أي سياسة «تقدمية» تمكن الجزائريين مسلمين، وأوروبيين من الاتحاد بصفة أخوية»(1).

اعتقد السّيد فرحات عباس في قرارة نفسه أنه بتبني سياسة الاعتدال وموقف الحياد من الوضع الناتج عن اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، وبالدعوة إلى الهدوء ونبذ أسلوب القوة في حل المشاكل سيجعله القوة السّياسية المعتدلة على الساحة الجزائرية التي ستحظى بالدعم الشعبي الجزائري والرّسمي الفرنسي، لإخراج الجزائر من سياسة القوى المتصارعة على ساحتها من معمرين وجزائريين، وكانت الانتخابات بالنسبة إليه الفرصة، التي راهن عليها كثيرا لتحقيق اعتقاده. لكن ذلك كان حلما. لأن سياسة تزوير الانتخابات لم تنته، ودار لقمان على حالها. أي أن حزب الاتحاد الديموقراطي لم يحقق فوزا انتخابيا يحقق مشروعه السياسي في إطار الشرعية القانونية، وضمن السيادة الفرنسية. وبذلك أدرك الوجه الحقيقي للاستعمار وحجمه داخل الخريطة السّياسية الجزائرية، التي تغيرت بشكل كبير بعد ثورة أول نوفمبر 1954 بوجود قوة سياسة قائدة لثورة تحرير. هي جبهة التحرير الوطني، التي أصبحت القوة الفعلية على الساحة الجزائرية.

1 – فرحات.عباس : نداء حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، الجمهورية الجزائرية، العدد : 60-22 أفريل 1955. م.س.ذ. ص : 4.

لم يجد السّيد فرحات عباس من تفسير لهزيمته السّياسية في هذه الانتخابات سوى توجيه أصابع الاتهام إلى السلطات العمومية المدبر الفعلي لعمليات التزوير الانتخابي. كما كان الوضع دائما في مثل هذه المناسبات. وقد برز هذا واضحا لديه على مستوى افتتاحية العدد: 62 التي نشرت تحت عنوان: «بعد انتخابات المقاطعات، الخارجون عن القانون والانتخابات»، حينما دافع عن مشاركة حزبه في هذه الانتخابات قائلا: «بعد تصريح الحاكم العام الذي دعا فيه السلطات العمومية إلى احترام حرية التصويت والتطبيق الصّارم للقانون الفرنسي، الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري دخل في الكفاح الانتخابي لجعل مسؤولي النظام العام أمام الجدار»(1).

اعتبر السّيد فرحات عباس دخول حزبه الانتخابات عملا كفاحيا ضد غلاة المعمرين الرافضين لأي تسوية سلمية للوضع في الجزائر، بهدف خلق الأجواء التي يحافظون من خلالها على امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية. هذا الدخول الذي تم بناءا على ضمانات الحاكم العام شخصيا، لكن الأمور كانت غير ذلك. فالتزوير كان سيد الموقف خاصة في منطقة الأوراس الملتهبة. الأمر الذي جعل هذه الشخصية الجزائرية تحمّل مسؤولية ذلك إلى ما أسمتهم بروؤساء البلديات الأوروبيين العنصريين الذين رفضوا دائما الاعتراف بسلطة فرنسا، والعمل على احترام القانون، مذكرةً أنّ الجزائر تشكل دولة داخل دولة. وأصبحت ملكية خاصة لبعض العسكريين، ومنددة بما جرى. في عبارتها المشهورة «إذا كلمة إرهابي تعني الخارج عن القانون، نستطيع اليوم مثل الأمس معاينة أن بعض رؤساء البلديات، وبعض الإداريين هم الخارجون عن القانون الأوائل الذين عرفتهم الجزائر، مؤكدا بالحرف الواحد: «إنهم رجال فاسدون، الذين دفعوا ويدفعون أيضا بلادنا وسكاننا (يقصد مجاهدي الثورة) نحو اليأس والتطرف»(2). أي بالنسبة لصاحب الافتتاحية أن أولئك الرجال الفاسدين الواقفين

1 – FERHAT.ABBAS : Après les élections contonales : Les Hors de la loi et les élections, la republique Algerienne,N°: 62–20 Mai 1955 .op.cit.P : 1.
2 – Loc. cit.

في طريق تطبيق القانون هم الذين أرغموا أولئك الجزائريين الحاملين للسلاح ضد الاحتلال الفرنسي على اليأس والتطرف، وبذلك فإنّ ثورة نوفمبر 1954 هي دائما لدى السّيد فرحات عباس يأسا وتطرفا من طرف فئة من الجزائريين، دفعهم ظلم نظام الاستعمار في الجزائر إلى ذلك، كما ورد في السابق.

استخدمت الجريدة – إلى جانب المفاهيم السالف ذكرها – في إشارتها لرجال ثورة نوفمبر 1954، والتي اعتبرتهم بموجبها جزءا من سكان الجزائر كلمتي «جماعة وناس» في الغرض نفسه لكن بمعدل تكراري أقل من السابق،حيث ردّدت الكلمة الأولى مرة واحدة كانت في العدد: 49 على مستوى تدخل السناتور شريف بن حبيلس في أشغال مجلس الجمهورية المخصصة للوضع في الجزائر،حيث ذكّر في هذا الصّدد: «إذا كان بالفعل صحيحا أن العصيان في الأوراس جمع آلاف المؤيدين الجزائريين، وإذا كان لا يقل صحة عن ذلك أن جميع الجرائم والعمليات المرتكبة في البلاد هي عمل جماعة، ألقوا بأنفسهم في أسوأ سياسة، هي سياسة اليأس»(1). أي أن صاحب القول لم يختلف عن السّيد فرحات عباس في إشارته إلى مجاهدي جبهة التحرير الوطني بأناس انتهجوا طريق اليأس في حملهم السلاح ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

أما الكلمة الثانية (ناس) فوردت في الجريدة مرتين الأولى في العدد: 49 أيضا ضمن تصريح أعضاء التعليم لوهران في تعليقهم على الوضع في الجزائر، الذي جاء فيه: ... «يندّدون (أعضاء التعليم لوهران) في هذا الصّدد بالموقف الرسمي (للإدارة في الجزائر)، الذي يريد أن يرى في التدخلات الخارجية سببا مباشرا للاضطرابات (أحداث نوفمبر) ويعتبر – كخارجين عن القانون – رجالا لم يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من الإجراءات الديمقراطية للقوانين الفرنسية»(2).

1 – CHERIF.BENHABYLES : Les évenements d'Algerie au conseil de la republique, la republique Algerienne,N°:49 – Novembre 1954. Op.cit.p : 3.
2 – Les membres de l'enseignement d'oranie. Pour un climat de comprehension ... Op.Cit. P : 2.

وردت الكلمة: «ناس» للمرة الثانية في العدد: 58 ضمن تعليق السّيد حاج سعيد بعنوان: «الاستعمار يفرض حالة الاستعجال» والذي عالج فيه موضوع مصادقة المجلس الوطني الفرنسي على حالة الاستعجال في الجزائر مؤكدا بهذا الشأن حرفيا: «المسؤولية الجماعية التي يريدون بها إثقال كاهل الفلاح تحت غطاء القانون، لا يمكن إلاّ أن تعقد حالة يأس أناس لا يطلبون سوى العيش في سلام وفي احترام كرامتهم الإنسانية»(1). أي أن طرح الجريدة للمفاهيم الأخيرة لرجال ثورة نوفمبر 1954 لم يختلف عن السابق فهم دائما بالنسبة لمسؤولي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري مجرد جماعة من الجزائريين الذين دفعهم اليأس إلى اختيار سبيل العمل المسلح ضد الوجود الفرنسي في الجزائر.

كما استخدمت الجريدة نوعا ثالثا من المفاهيم في تناولها لموضوع رجال الثورة، حيث وصفتهم فيها تارة بـ : «LES MAQUISARDS– المقاومين، وتارة أخرى بـ : LES INSURGERS–LES REBELLES–و المتمردين» ومرة ثالثة بـ: LES HAUTEURS المدبرين» لكن في سياقات لغوية، وأغراض سياسية لم تختلف عن السابق، فالسّيد فرحات عباس في هذا الصّدد على مستوى تدخله في أشغال المجلس الجزائري لشهر ديسمبر 1954 السالف الذكر في العدد: 47 ذكر الحاضرين بقوله: «لو طبق القانون وسيّر السّكان ديموقراطيا شؤونهم الخاصة، أقول أنه يمكن أن لا تكون لنا مقاومة، ولا مقاومين. ومتمردو هذه الناحية ربّما هم أطفال لم يستطيعوا الذهاب إلى المدرسة، وفي سن الرجال لم يتمكنوا من التعبير بحرية المواطن». بهذه الكلمات وصف صاحب المقال ما نحن في صدد دراسته بالرجال المظلومين من طرف السلطات الاستعمارية في الجزائر. أين كانت بسياستها الظالمة للجزائريين سببا في وجود ما وصفهم بالمقاومين والمتمردين.

1 – CHERIF.HADJ-SAID : La colonisation exige l'etat d'urgence, la republique Algerienne, N°: 58 – 1 avril 1955 .op.cit.p : 8.

من طرف النظام الاستعماري أمام خيار حل اليأس. أي إشارة إلى العمل المسلح المنطلق في فاتح نوفمبر 1954 من طرف رجال جبهة التحرير. الأمر الذي يوضح لحد الآن أن الجريدة لم تخرج في تناولها للموضوع محل البحث عن اعتباره عملا يائسا لا غير. وأن ذكرها له ارتبط بصورة دائمة مع تناولها لبعد مجاهدي الثورة. ومن ذلك فإن المراجع التي تطرقت إلى المفاهيم المبحوثة هي نفسها الخاصة بالنقطة السابقة. وبالتالي لا داعي لإعادة تكرارها في كل مرة على مستوى هذا الفصل.

لم تتوقف الجريدة في طرح مفاهيم العمل المسلح الجاري بحثه كعمل يأس، بل ذهبت في العدد 62 إلى أبعد من ذلك على مستوى الافتتاحية التي كتبها السّيد فرحات عباس تحت عنوان: «بعد انتخابات المقاطعات، الخارجون عن القانون والانتخابات». وفيها أشار إلى عمليات التزوير التي تمت في العديد من البلديات الجزائرية. متهما فيها إدارة الاحتلال ورؤساء البلديات الأوروبيين بتنظيم هذا التزوير، واصفا إياهم بالخارجين عن القانون الحقيقيين في البلاد، وفي إطار هذا النقد الشديد جاء ذكر الموضوع المدروس من خلال اعتباره - إلى جانب يأس -عملا متطرفا قام به جماعة من سكان الجزائر. لماذا هو تطرف لدى صاحب الافتتاحية؟ بكل بساطة، لأنه يتناقض مع طروحاته الخاصة بتسوية الوضع في الجزائر عبر أسلوب الحوار القائم على العمل في إطار الشرعية القانونية الرّسمية والسيادة الفرنسية الكاملة، والذي يؤدي إلى تحقيق الجمهورية الجزائرية المتحدة فيدراليا وفق الشروط المذكورة آنفا، وقد تجلى رفض هذه الشخصية الجزائرية لاستخدام أسلوب الكفاح المسلح في القضاء على ما أسماه بالنظام الاستعماري في العددين (50،62) على مستوى النداء الذي وجهه باللغة العربية فوق الصفحة الأخيرة إلى الجزائريين باسم حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، والذي أكد فيه أن جماعة من الأمة الجزائرية اضطرها اليأس في مواجهتها للنظام الاستعماري إلى استعمال وسائل الشدة الخاصة بالعدو. أي أن صاحب البيان هنا لم يفرق بين عمل الاستعمار والمجاهدين، من حيث وسيلة القوة المستخدمة في مواجهة الآخر.

أما النوع الثاني من المفاهيم المستخدمة في تغطية البعد موضوع الدراسة فهي تلك المفاهيم التي وصف فيها العمل المسلح لمجاهدي ثورة 1954 بالتمرد والعصيان، من خلال استخدام أكثر من مصطلح فرنسي في الإشارة إلى ذلك مثل: LA REVOLTE, LA REBELLION, L`INSURECTION, LE MAQUIS والتي وردت ثماني مرات خلال فترة الدّراسة، كانت الأولى منها في العدد: 47 ضمن تدخل السّيد فرحات عباس في أشغال المجلس الجزائري، التي دارت في شهر ديسمبر 1954، هذا التدخل المشار إليه سابقا والذي قدمته الجريدة تحت طرح صاحبه السؤال التالي على الحاضرين: «أتريدون أيها السادة تشييد الوطن الجزائري؟» والذي شبه فيه الوضع داخل الجزائر بذلك الذي عاشه الشعب الجزائري في 8 ماي 1945، وفي إطار هذا التصوّر لثورة نوفمبر 1954، أكد السّيد فرحات عباس أنه لو طبق القانون، وتمكن السكان من تسيير شؤونهم الخاصة ديموقراطيا، لما كان لنا تمرد، ولا متمردين ولا عصاه في منطقة الأوراس. أي أن نشاط ثوار جبهة التحرير الوطني ما هو إلا عمل تمردي قام به متمردون نتيجة تجاهل السلطات العمومية للحل، الذي يضمن لمختلف فئات سكان الجزائر من أوروبيين ومسلمين العيش في سلام ووئام.

قدم المفهوم نفسه للموضوع المدروس في العدد نفسه من طرف السيناتور شريف بن حبيلس في مجلس الجمهورية الفرنسي خلال شهر ديسمبر 1954، الذي حمّل مسؤولية ما عبّر عنه بالتمرد في الأوراس إلى بعض رجال الشرطة الفرنسيين، الذين أساءوا معاملة السكان الجزائريين في العديد من المدن الجزائرية بتحرشاتهم القمعية. داعيا الحاضرين إلى تأمل الوضع جيدا، لأنه كما أضاف أن العمليات المسلحة تتطور بسرعة، والقوة تحضّر من الطرف الآخر لمواجهة ذلك. الأمر الذي يؤدي غدا إلى هلاك ملايين الجزائريين بقنابل القوات الفرنسية العائدة آنذاك من الهند الصّينية، ويتسبب كل ذلك في فتح شرخ عميق في الصداقة بين المسلمين والمسيحيين سكان الجزائر.

كانت الأولوية بالنسبة لمناضلي الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري هو إقناع المسؤولين الفرنسيين بضرورة إجراء إصلاحات سياسية تؤدي إلى تطبيق القانون الفرنسي في مجال وضع حد لممارسات النظام الاستعماري، القائم على القمع والاستبداد، والتزوير الانتخابي الذي شوه سمعة فرنسا العريقة في الديموقراطية،وحقوق الإنسان، وفتح المجال أمام إقامة جمهورية جزائرية، متحدة فيدراليا مع فرنسا يتعايش فيها سكان الجزائر من أوروبيين ومسلمين في ظل مجتمع تحكمه المبادئ الديموقراطية النابعة من روح الثورة الفرنسية في الإخاء والمساواة والعدالة.

كان الاحتلال الفرنسي في الجزائر مرتكزا في وجوده على المعمرين المسيطرين اقتصاديا وسياسيا على الوضع في الجزائر. هؤلاء الذين رفضوا التنازل عن جزء من امتيازاهم لفائدة الجزائريين، وتصدوا بقوة لكل محاولة إصلاح سياسي في البلاد، باعتمادهم في كل مرة على أسلوب القمع في قلب الموازين لصالحهم. كما حدث في 8 ماي 1945. وهم بالتالي القوة الواقفة ضد حل الأزمة الجزائرية بعد أحداث نوفمبر 1954، بل عملوا على تصعيد الوضع ضد الجزائريين لخلق أجواء إبادهم كما تم في السابق.

كانت هذه الحقيقة ماثلة أمام أعين السّيد فرحات عباس وزملائه في حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

لذا كانت دعوتهم للمسؤولين الفرنسيين دائما قائمة على إجراء إصلاحات سياسية أساسها تطبيق القانون الفرنسي بشأن ما ورد عن الجزائر في إطار السّيادة الفرنسية الكاملة، يتمكن فيها الجزائريون سلميا من اقتسام السّلطة والثروة مع الأوروبيين. وقد برز هذا الطرح جليا من طرف السّيد فرحات عباس على مستوى نداء حزبه في العدد 51، عندما خاطب رئيس الحكومة الفرنسية «مانديس فرانس» قائلا له من واجب حكومته إثبات أن باريس هي التي تحكم الجزائر عن طريق تطبيق القانون. أما إذا كان العكس.أي المعمرون

هم الحكام الفعليون لهذه الأخيرة، فإن الجزائريين لم يبق أمامهم إلا الذهاب إلى السجن أو التمرد على السلطة عبر الالتحاق بالجبل(1). بمعنى أن العمل المسلح لمجاهدي جبهة التحرير الوطني هو مرة أخرى لدى صاحب القول تمرد الجزائريين على السلطات العمومية أمام تجاهل فرنسا لحقوقهم المنصوص عليها في القانون الفرنسي، لاسيما منها الحق الانتخابي الذي كان في كل مناسبة محل تزوير من طرف الإدارة الاستعمارية الخاضعة لنفوذ المعمرين، هذه النقطة التي كانت موضوع تنديد من طرف الجريدة في افتتاحية العدد 62 – المشار إليها سابقا – من طرف دائما السّيد فرحات عباس، الذي أكد بالحرف الواحد «من يجرأ على إنكار الجانب الكبير من المسؤولية، التي يتحملها أولئك الرّجال (المعمرون) تجاه الأحداث الحالية (أحداث نوفمبر 1954)؟ التعسف، وخرق القانون هو تشجيع للتمرد». أي أن هذا الأخير ربط بين حالات خرق القانون الفرنسي في الجزائر مثل التزوير، والكفاح المسلح لرجال ثورة التحرير، الذي هو دائما بالنسبة إليه مجرد تمرد.

كما طرحت الجريدة الموضوع المبحوث في العددين: 65 و66. أي الأخير، والذي قبله. لكن هذه المرة بكيفية لم تفرق فيها بين الكفاح الذي خاضه مناضلو جبهة التحرير الوطني، وأعمال القمع للقوات الفرنسية ضد الجزائريين،حيث سجل ذلك في افتتاحية السّيد فرحات عباس في العدد 65 بعنوان: «الاتحاد يتم في الحرية، وليس في الإكراه»، والذي أشار فيه إلى أن النار في كل مكان. وفرنسا ضد المنطق لأنها اعتمدت على الإقطاعيين الاستعماريين لتأكيد سيطرتها على الشعوب مثل حالة الجزائر، التي بقي فيها قانون 1947 معطلا لم يطبق أمام تعنت الإقطاعيين. ومن ذلك استنتج صاحب القول أن الأرضية في مثل هذه الظروف مهيأة من جهة إلى ما عبر عنه بالعنف. أي إلى أعمال القوات الاستعمارية ضد الجزائريين، ومن الجهة الأخرى إلى التمرد الجزائري،

1 – FERHAT.ABBAS. Les évenements de l'Algerie et les réformes….la republique Algerienne, N° : 51, 28 janvier 1955. op.cit p.1

إشارة إلى العمل المسلح لرجال ثورة التحرير(1). وبذلك فإنه لم يفرق بين هذا النشاط الأخير وعمليات القمع الاستعمارية ضد الجزائريين، إلاّ من حيث أنه حمّل مسؤولية الوضع المذكور إلى الطرف الفرنسي الرافض للتغيير السياسي، والاجتماعي في الجزائر.

ردد السّيد فرحات عباس الطرح نفسه في العدد المذكور في مقابلة أجراها مع «راديو أوروبا رقم: 1» عندما ذكر بالحرف الواحد: «المأساة الحالية: (تمرد + عنف) هي حسب رأيي النتيجة الحتمية لسياسة الأكاذيب والتفرقة العنصرية، التي كنا ضحاياها. خاصة منذ 1948»(2). أي أن صاحب النص كان واضحا حينما شبه الوضع الخطير في الجزائر آنذاك بالتمرد والعنف، وبذلك كان صريحا في موقفه من نشاط مجاهدي الثورة، الذي كان بالنسبة إليه صورة من صور العنف المرفوض لديه رفضا باتا، لأنه يشكل لديه الوجه الثاني لعدم الاستقرار.

تبعا لما ورد، فإن نشاط ثوار جبهة التحرير الوطني في الجريدة ما هو إلاّ – كما عبّر عنه باللّغة الفرنسية –: «DES ATTENTATS. اعتداءات». أي هجمات إجرامية وغير قانونية ضد الأشخاص، والممتلكات ...الخ. وقد جاء ذلك كما رأينا سابقا في العدد: 50 من طرف السّيد فرحات عباس على مستوى الرسالة التي وجهها إلى الشعبين الجزائري والفرنسي، بمناسبة حلول العام الجديد (سنة 1955) والتي أشار فيها إلى الوضع الخطير في الجزائر، نتيجة اندلاع ما أسماه بأحداث نوفمبر، وما تلاها من قمع للجزائريين، حيث ذكر في هذا الصدد: «يجب على الجزائر أن تتمكن من توقيف هذا السّير الجهنمي نحو غد مأساوي، نحو الاعتداءات والتمشيط والأعمال الانتقامية والقتل الجماعي».

1 – FERHAT.ABBAS : L`union se fait dans La liberté et non dans la contrainte, la republique Algerienne, N°: 65 – 29 juillet 1955.. Op.cit. p : 1.

2 – FERHAT.ABBAS : Interview de farhat Abbas .à Radio Europe N°: 1, La republique algerienne, N°: 65 Op.Cit. P: 1.

استخدمت العبارة نفسها في الإشارة إلى مفهوم العمل المسلح لنشاط مجاهدي الثورة في اللائحة السياسية المشار إليها سابقا، والصادرة عن الندوة السادسة لإطارات شبيبة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري ضمن إشارتها إلى الوضع الخطير في الجزائر على مستوى نفس العدد، وفيها عبروا عن رفضهم لتجاهل السلطات العمومية للحل السياسي السلمي لهذا الوضع، من خلال التأكيد على أنهم: ((ضد الدّورة الجهنمية «اعتداءات–قمع» التي هي ضد حل المشكل الجزائري)).

يسجل أيضا أن العبارة نفسها استخدمت قبل ذلك من طرف السّيد أحمد فرانسيس أثناء تدخله في أشغال المجلس الجزائري، خلال دورته المنعقدة في شهر ديسمبر 1954، والتي شبه فيها العمل المسلح محل التحليل بالغارات والاعتداءات. كما تطرقنا إلى ذلك سابقا في النقطة الثانية على مستوى العدد: 47. أي أن طرح مناضلي حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري كان واحدا لما نحن في صدد بحثه. فهو اعتداءات يقابلها عنف السلطات العمومية ضد الجزائريين.

نستخلص في نهاية تحليلنا لموضوع الكفاح المسلح لمجاهدي ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية أن هذا الأخير كان بالنسبة لمناضلي حزب السّيد فرحات عباس يأسا صادرا عن جماعة من الجزائريين اضطرهم تجاهل المحتل الفرنسي لحقوق ممارسة العمل السياسي في إطار القانون الفرنسي، وحرمانهم من التمتع بثروات البلاد، إلى التمرد والعصيان، الذي هو بالنسبة إليهم حل يائس ومتطرف قائم على الاعتداءات المرفوضة من جانبه.

4 – مفهوم سياسة المحتل في مواجهة ثورة أول نوفمبر 1954.

يتكون بعد سياسة المحتل في مواجهة ثورة أول نوفمبر 1954 محل البحث من جميع المفاهيم التي تضمنتها مادة التحليل في جريدة الجمهورية خلال فترة الدراسة، والتي عبرت فيها عن مواقفها إزاء سياسة سلطات الاحتلال الفرنسي في ممارساتها ضد الشعب الجزائري، أملا في القضاء على كفاحه التحريري.

طبقـا لما ذكر، فإن الجريدة تطرقت للمفاهيم موضوع الدراسـة أكثر من مائـة وثلاثين مـرة (133 مرة) في عبارات تركزت كلّها على النقد الشـديد للسياسة الفرنسية تجاه الوضع في الجزائر، بعد الأحداث التي عاشتها هذه الأخيرة منـذ فاتح نوفمبر 1954، والتي مال فيها مسـؤولوها إلى تبني القوة في التعامل مـع هـذا الوضع. الأمر الذي رفضه مناضلو حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، المطالبون بالتسوية السياسية السلمية في إطار الشرعية الرسمية والسيادة الفرنسية الكاملـة.

يمكن تصنيف مفاهيم سياسـة المحتل الفرنسي تجاه ثورة التحرير إلى نوعين من المفاهيم، النوع الذي ارتبط بممارسـات عمليات القمع ضد الجزائريين من طرف القوات الفرنسية بتشكيلاتها المختلفة، والتي قامت الجريدة بفضحها أمام الرأيـين العامين: الدّاخلي والخارجي، والمفاهيم ذات العلاقة بالسياسـة العامة الفرنسية الخاصة بالمواقف المتبناة تجاه ما نحن في صدد معالجته.

تضمن العدد: 46 افتتاحية للسّـيد فرحات عباس، وتعليقا للسّيد أحمد بن زادي، وبيانا للمكتب السياسـي لحزب الاتحـاد الديموقراطي للبيان الجزائري. حيث ذكر الأول في تناوله للموقف الرسمي الفرنسـي من اسـتخدام القوة في مواجهـة الوضع الناجم عن ثورة نوفمبر 1954 مؤكدا أن الجهات الفرنسـية تفكر في أن قهر قبائل عربية بكاملها أسهل من تحديد أرباح كمشة من محتكري السلطة والمال في البلاد، الذين أقاموا قوتهم، وثروتهم على استعباد وبؤس تسعة ملايين من الأرواح، وتعتقد اعتقادا راسـخا أن تنظيم حرب اسـتعمارية على شعب جائع أسهل بكثير من إعادة ما اغتصبه بعض المتخمين. معبرا عن اقتناعه أن العنف لا يؤدي إلى أي شـيء، وأن الفوضى مستمرة طالما القانون لم يحترم. أي أن صاحب القول كان صريح الرأي ضد توظيف القوة، التي لا يسـمح بها القانون في القضاء على الثورة، عكس السّـيد أحمد بن زادي، الذي لم يتطرق نهائيا إلى الموضوع المدروس في تعليقـه.

أمـا بيان حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، فكان مساندا لموقف السّيد فرحات عباس المعارض لاسـتخدام الحروب الاسـتعمارية في معالجة الوضع في الجزائر، من خلال تأكيده على أن تدخل الجيش الفرنسـي، والقمع لا يحمل حلا للمشـكل، محتجا بقوة ضد حل حزب حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، وضد القمع الجماعـي للجيش وقوات (CRS) في البلاد خاصة ضد استخدام سلاح النابـالم(1).

تجنب السّـيد فرحات عباس مع السّـيد حاج سـعيد في العدد : 47 أثناء تدخلهما على مسـتوى أشـغال المجلس الجزائري تناول الموضوع المدروس، خلافا للسّيد أحمد فرانسيس الذي كما سجلنا سابقا استغل هذه المناسبة ليرفض استخدام القمع الاستعماري في حل الأزمة الجزائرية، من خلال التعبير عن أمنية: أن سـلم فرنسا في الجزائر لا يكون سلم المقابر بالنسبة للجزائريين. موضحا أن سياسة البطش لم تكن أبدا وسيلة حكم. مشيرا بذلك إلى القمع الشديد المسلط آنذاك من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي على السكان، والذي خلف العديد من الضحايا الأبريـاء.

أما حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، فنشـر في هذا العدد رسالة احتجاج ضد قرار السلطات العسكرية الفرنسية، القاضي بترحيل سكان بعض القـرى في منطقة الأوراس نحو مناطق أخرى في محاولة لعزل مجاهدي الثورة عن السكان، عارض فيها بشدة شن حرب استعمارية ضد الجزائريين، هذه الحرب التي من شـأنها كما عقّب تعقد العلاقة بين الجزائر وفرنسـا، ورفض فيها بقوة تحميل «الأهالي» ما آل إليه الوضـع في البلاد. لأن الجهة التي لم تحترم القانون حسـبه هي الأولى بهذا الاتهام.مضيفا أنه لابد من تسوية الوضع سلميا، طبقا لما يحقق مصالح فرنسا والجزائر في البـلاد.

---

1 – AHMED.BENZADI. Les européens d'Algerie se laisseront-ils toujours duper par la colonisation , la republique Algerienne, N° : 46 .OP.CIT. P : 2.

يتجلى من خلال مـا تم التطرق إليه من مفاهيم على مسـتوى الموضوع المدروس أن مناضلي حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري فضلوا في بداية الأحداث محل البحث التكلم باسـم حزبهم في التعبير عن معارضتهم لسياسة القوة المنتهجة من طرف السـلطات الاستعمارية. وهي المعارضة التي عبر عنها السّيد أحمد بومنجل في العدد: 48 أيضا خلال تدخله أمام أعضاء مجلس الاتحاد الفرنسي المنعقد في شهر ديسـمبر 1954، والذي أشار فيه إلى القمع الممارس على الجزائريين من طرف أعوان سريين، تجاوزوا في نشاطهم هذا حدود سلطة الحكومة الفرنسـية والقوانين المعمول بها وعبر باسـم حزبه عن احتجاجه ضد القمع المذكـور.

مع استمرار ثورة نوفمبر 1954 للشهر الثاني، وتوسع عملياتها لتشمل مناطق جديدة في البلاد، ضاعفت سـلطات الاحتلال قمعها للسكان الممارسة من طرف الجيش الفرنسي، الذي خرج من ثكناته ليتمركز في المناطق الساخنة مثل الأوراس والقبائل، ليبدأ عمليات التمشـيط للقرى الجزائرية، وترهيب سكانها. وقد أثارت هذه الممارسـات الاسـتعمارية لدى حزب السّيد فرحات عباس اسـتنكارا كبيرا برز جليا في العدد: 49 على مسـتوى بيان المكتب السياسي لهذا الحزب، الذي أشـار فيه إلى تلك العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي استهدفت مناطق تيزي وزو خلال شهر ديسمبر 1954، والتي تم فيها حسب ما ذكر إتلاف مخزون أقوات سكان المنطقة، واعتقال الشيوخ لمدة ساعات طوال. كما أشار فيه إلى الاعتقالات الكبيرة، التي حدثت في» الوانزة «آنذاك، وإلى حل حركة الانتصار للحريات الديموقراطية والزج بمناضليها بالمئات في السّـجون. حيث احتج على مثل هذه الأعمال التعسفية. مسجلا أن جوّ حالة اللاأمن، التي أصبح يعيشـها الشعب تنطوي على مخاطر خطيرة للجميع، مؤكدا أن القمع لا يغير شيئا من الواقع الجزائري. وهو لن يؤدي إلاّ إلى ترهيب الكـل[1].

1 - B.P – U.D.M.A : Halte : à la repression …, la republique Algerienne, N° : 49. Op cit.. p : 1.

أما السّـيد أحمد بن زادي فكان له الموقف نفسه في التعليق، الذي كتبه في هذا العدد، حيث حمّل مسـؤولية القمع الممارس علـى الجزائريين إلى فيدرالية رؤسـاء البلديات الأوروبيين، والمنظمات التطفلية السائرة في فلكها والصحافة الاسـتعمارية، التي مارست الضغط على السلطات العمومية، لتجنيد إمكانيات أكبر، قصد مواصلـة حربها ضد الجزائريين. في الوقت الـذي تدّعي فيه هذه السلطات أن السـكان باقون على وفائهم لفرنسا[1]. هذه النقطة الأخيرة التي أثارها أعضاء التعليم لوهران في تصريحهم السـالف الذكر المنشور في العدد محل المعالجة من خلال تنديدها بحالة الحرب المعلن عنها من طرف بعض الاستعماريين، والموجهة مسـبقا إلى تبرير العمليات البوليسـية، والقمع المنظم. الشيء الذي يتناقض وتصريحات الجهات الرسمية، التي حيت فيها السـكان المسـلمين على وفائهم لها في هذا الجوّ الحربي ضدهم. أي أن كل المواضيع التي تضمنتها الجريدة بشـأن ثورة نوفمبر 1954 حملت تنديدا ضد استخدام إدارة الاحتلال القوة في أطـر غير قانونية، لمواجهة أحداث هذه الأخيرة، التي تعود أسـبابها. كما ذكر السّـيد شـريف بن حبيلس في تدخله أمام أعضاء مجلس الجمهورية المنعقد في شـهر ديسمبر 1954- كما رأينا سـابقا- إلى تحرشات البوليس الفرنسي ضد السّكان، مستنتجا من ذلك أن الإرهابيين ليسوا مسلمين كلهم، وأن المحرضين ليسوا حتما مصريين. مؤكدا تورط بعض رجال الشرطة في تصعيد الوضع ضد الجزائريين،الذين سيكونون غدا كما أضاف ضحية هذا التدهور بالملايين. لذلك دعا السّيد فرنسوا ميتران وزير الداخلية الفرنسي، الذي كان حاضرا في الأشغال إلى حل الأزمة الجزائرية سلميـا.

كان خيار القمع الاستعماري بالنسبة لسلطات الاحتلال الفرنسي هو السبيل المفضل في التعامل مع الوضع في الجزائر والقضاء على ثورة التحرير. وتجلى ذلك في اسـتعراض القوة لترهيب الجزائريين. على غرار ما حصل في 8 ماي 1945.

1 - AHMED.BENZADI. Loyolisme et repression… , la republique Algerienne, N° : 49 op cit. p : 2.

مثل الشروع في تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق في مناطق نشاط المجاهدين الجزائريين كالأوراس، التي أصبحت قراه محل قصف يومي للطيران والمدفعية الميدانية. إضافة إلى إجبار سكانها على النزوح إلى مناطق في شكل محتشدات، لعزل النشاط الثوري لرجال جبهة التحرير الوطني. إلى جانب منطقة القبائل، التي حشدت لها سلطة الاحتلال الفرنسي أربعة آلاف عسكري، لتمشيطها بهدف استعراض قوتها أمام السّكان، لحملهم على عدم التعامل مع هذه الثورة.

كل هذه الإجراءات الاستعمارية، التي كانت تسير في الاتجاه المعاكس لما نادى به حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري جعل مناضليه يكثفون من نشاطهم السياسي الرافض لسياسة المواجهة المتبناة من طرف المسؤولين الفرنسيين في التعامل مع الأزمة الجزائرية، ويصعدون من خطابهم السياسي ضد ذلك. وتجلى هذا بوضوح في العدد: 50 الذي تضمن أربعة مواضيع خاصة بالحدث المبحوث، ندد أصحابها كلهم فيها بالسياسة المذكورة. لأن السلطات العمومية كما قال السّيد فرحات عباس في الرسالة التي نشرها باسم حزبه إلى الشعبين: الجزائري والفرنسي،جعلت من هذه السياسة في الجزائر نظام تعسف للدولة، وداست بها تلك الحقوق الهزيلة الممنوحة من طرف المشرّع الفرنسي لشعبنا، ورفضت من خلالها التعاون في إطار القانون مع شعب متعطش للحرية والعدالة، وأدخلت بها البلاد في طور جهنمي، أدى كما ذكر إلى إغراقها. مضيفا أن هدف نظام عساكر القيصر ليس هو السّلام، وإنما هو سلام الأقوياء. والقوة كما عبر لا تسوي شيئا، لأن عهد الحرية أشرق على الجميع، ولا تنفع الحيلة والكذب، من أجل ربح الوقت. لأن الوقت الذي يربحه الاستعمار في تجاهله لحرية الشعوب تخسره فرنسا الحضارة ومنبع حقوق الإنسان. أي أن صاحب الافتتاحية كان ضد وجود نظام استعماري في الجزائر متنكر لحرية الإنسان النابعة من مبادئ الثورة الفرنسية، ومع فرنسا الحضارة، في إطار اتحاد فيدرالي يجمع شعوب ما وراء البحر الخاضعة لفرنسا مع هذه الأخيرة.

أصبح الصّراع مفتوحا بين مناضلي حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وفئة ما أسمتهم الجريدة بأنصار النظام الاستعماري في الجزائر، المعمرين دعاة إخضاع الشعب الجزائري بالقوة، والمجندين في كل الهيئات الرّسمية وغيرها، لمعارضة الحلول السياسية السلمية المطالب بها من طرف السّيد فرحات عباس وزملائه الآخرين، وقد برز هذا الصّراع جليا في دعوة المعمر «HANSSEMER» في أشغال المجلس الجزائري للسلطات العمومية في الجزائر إلى تجنيد مزيد من إمكانيات القوة، لقمع الجزائريين بوحشية. مما جعل السّيد علاوة عباس يرد عليه بقوة في الجريدة موضوع الدراسة، ويؤكد له أنه بدعوته السابقة، لا يمثل فرنسا الحضارة، وإنما النظام العنيف، اللاإنساني[1].

يسجل الشيء نفسه في هذا العدد على مستوى المقال الذي نشر باسم هيئة التحرير، تحت عنوان «طرق القمع»، وتعليق السّيد فرحات عباس، ولائحة إطارات شبيبة حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، الذين أشاروا كلهم فيها إلى الدور الكبير للمعمرين عبر صحافتهم في دفع الوضع داخل الجزائر إلى التدهور الخطير وحملوهم مسؤولية الوقوف ضد الحل السلمي لفائدة الشعبين: الفرنسي والجزائري.

مع ازدياد قمع السلطات العمومية الفرنسية للجزائريين، في إطار تصميمها على حسم الوضع في الجزائر لصالحها بالقوة ضد مجاهدي الثورة، من خلال العدة والعدد المجندين لهذا الغرض، لم يصبح ذلك خافيا على أحد، لاسيما على مناضلي حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، الذين واصلوا عبر جريدة الجمهورية الجزائرية عمليات التنديد بسياسة المحتل الفرنسي ضد الجزائريين، من خلال التركيز أكثر بدءا من نهاية جانفي 1955 على كشف عمليات القمع الممارسة ميدانيا ضد السّكان، لفضح مرتكبيها أمام الملأ. خاصة وأن الجهات الفرنسية الرسمية في الجزائر حملت شعار وفاء الجزائريين لها. وبالتالي سعت

1 - ALLOUA.ABBAS : Après les débats à l'assemblée nationale..., la republique Algerienne, N°: 50. OP.cit .p : 6

جاهدة مع المعمرين إعلاميا إلى التستر عن هذه العمليات إخفاء ا لجرائمها ضد الشعب الجزائري أمام الأصوات، التي بدأت ترتفع في فرنسا والعالم ضدها، ومن ذلك يلاحظ أن عمليات التنديد تمحورت حول عمليات تجريد الجزائريين من أسلحة الصّيد مقابل تسليح المعمرين بالأسلحة الحربية، تحت ستار «التسليم العفوي لسلاح الصّيد الخاص بالمسلمين»، أو استخدام الجيش الفرنسي لأسلحة النابالم ضد سكان قرى بالأوراس، وترحيلهم عن مناطقهم بالقوة، وتوظيف المخبرين من الجزائريين لمراقبة نشاطاتهم. كما قام بذلك السّيد فرحات عباس، وأحمد بن زادي، وشبيبة الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في العدد: 51 ، أو كما قام بذلك أيضا السّيد أحمد قايد في العدد: 52 على مستوى التعليق الذي خصصه للتشهير بالأحكام الجائرة الصادرة ضد الجزائريين من قبل المحاكم الاستعمارية، وبأعمال الاغتصاب للجزائريات، وبالاعتقالات غير المبررة ...الخ[1]. أو كما فعل السّيد أحمد بن زادي في العدد: 53 حينما أقدم على نشر تعليق فضح فيه القوات الفرنسية على قيامها يوم 20 جانفي 1955 بقتل عشرة جزائريين في منطقة الأوراس[2]. أي قبل شهر دون أن يشير إلى ذلك الإعلام الفرنسي الرسمي، أو التابع للمعمرين. إلى آخره من مثل هذه العمليات، التي تطرقنا إلى معظمها في الفصل السابق.

إن ما يمكن استخلاصه من تحليلنا لبعد مفهوم سياسة المحتل في مواجهة ثورة أول نوفمبر 1954 في الجريدة محل البحث، يتمثل في أن مناضلي حزب السّيد فرحات عباس كانوا ضد استخدام السلطات العمومية الفرنسية القوة في حل الأزمة الناجمة عن أحداث هذه الثورة. وبالتالي لم يدخروا جهدا في فضح القمع المسلط على الجزائريين والتنديد بالقوى المشجعة عليه من المعمرين، لأن العنف لا يتوافق مع الطرح السّياسي لهذا الحزب القائم على التحالف مع فرنسا

1 - AHMED.KAID : Le drame de la jeunesse Algerienne ..., la republique Algerienne, N° : 52 – 11 février 1955 .OP.cit .p : 7.

2 - AHMED.BENZADI : Denoncer les viols, les executions sommaires et l'arbitraire, la republique Algerienne, N° : 53 – 18 février 1955.op cit .p : 4.

«الديموقراطية ذات الحضارة الإنسانية في المساواة والعدالة والإخاء بين الشعوب النابعة من ثورة 1789» ضد فرنسا الاستعمارية الواقفة ضد حرية الشعوب وازدهارها الحضاري. ومن ذلك كان هذا الحزب دائما مع الحل السياسي السلمي لمشكلة الاستعمار في الجزائر، لأنه يراه الطريق المؤدي بالشعب الجزائري إلى فرنسا الحضارة.

5 – تصور الحل السياسي للأزمة الجزائرية في جريدة الجمهورية.

تعتبر عملية دراسة بُعد تصور الحل السّياسي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في مادة التحليل على مستوى جريدة الجمهورية الجزائرية أساسيا في هذا البحث، لأنه يعتبر الغاية السياسية المحورية، التي تسعى هذا الأخيرة إلى تحقيقها في ممارسة العمل السياسي كحزب جزائري ناضل من أجل محاربة ما أسماه بالنظام الاستعماري في الجزائر. وبالتالي فإن كل المواقف السياسية التي تبناها في تعامله مع ثورة أول نوفمبر 1954 كحدث ومجاهدين ومقاومة مسلحة ورد فعل استعماري ضد الجزائريين، إنما من أجل تحقيق مشروع سياسي في الجزائر نابع من طموح مناضليه ومن رؤيتهم للأوضاع في البلاد انطلاقا من عوامل انتمائهم الاجتماعي وثقافتهم المدرسية وفكرهم السياسي.

تناولت جريدة الجمهورية مفاهيم بُعد تصور الحل السياسي محل المعالجة تقريبا مائة وعشر مرات (109 مرات). وهو بذلك يأتي من حيث تكراره على المستوى المدروس في المرتبة الثانية بعد سياسة المحتل في مواجهة ثورة أول نوفمبر 1954. الأمر الذي يبين حضوره القوى في الخطاب الإعلامي السياسي على مستوى الجريدة المدروسة، أي ضمن اهتمامات السّيد فرحات عباس وزملائه بالوضع في الجزائر خلال فترة الدراسة.

كان أول طرح للموضوع المبحوث من طرف الجريدة في العدد: 47، على مستوى تدخل السّيد فرحات عباس، وبيان المكتب السّياسي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، حيث طالبت هذه الشخصية الجزائرية الحكومة

الفرنسية بتوفير الحريات السياسية في الجزائر، من خلال إعطاء هذه الأخيرة قوانين جديدة تسمح لشعبها بممارسة نصيبه في السيادة والمشاركة حقيقة في تسيير وإدارة شؤونه الخاصة بالتعاون مع فرنسا الديموقراطية. أي أن صاحب القول هنا حصر مجال الحل في إصلاح قانوني يمكن الجزائريين من المشاركة إلى جانب الأوروبيين سكان الجزائر في تسيير شؤون البلاد. هذه المشاركة التي تدخل في قبول حزبه ما عبر عنه بشق الطريق بكل أمان مع الديموقراطيين الفرنسيين والاشتراك معهم في السّراء والضّراء. وهو الحل السياسي، الذي تكرر في العدد نفسه على مستوى بيان المكتب السياسي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، والبرقية التي بعث بها إلى كل من السيدين وزير الداخلية ورئيس المجلس الفرنسيين، والتي طالبهما فيها بتبني سياسة جديدة في البلاد تسمح بحل المشكل الجزائري في إطار السلم الاجتماعي والقوانين الديموقراطية الحقيقية. لأن القوانين المعمول بها آنذاك ومنذ مدة في الجزائر حسبه هي قوانين نظام استعماري، وقف ضد آمال وطموحات السكان في التحرر والانعتاق من القهر الاستعماري. مؤكدا اقتناعه في أنه لن يكون هناك حل حقيقي للوضع المذكور إلا بضمان حرية التعبير للجميع في البلاد. معبرا عن إرادته في محاربة النظام الاستعماري بالوسائل الشرعية والاتفاق التام مع فرنسا الديموقراطية.

يقوم الحل السلمي المقترح من طرف حزب السّيد فرحات عباس. كما أورد هذا الأخير في تدخله أثناء أشغال المجلس الجزائري، المنشور في العدد: 47 على تطبيق قوانين الجمهورية الديموقراطية على الجميع في الجزائر. حفاظا على السلم والنظام العامين، ويعطي للمسلم نصيبه من المسؤولية في إدارة بلده عبر اشتراك «الفرنسي الجزائري»، «والجزائري المسلم» في حكومة بلدهم (الجزائر)، وبذلك يتحقق وفقه للسكان الجزائريين وجود العيش معا في جمهورية اجتماعية. تكون مع « فرنسا الأم» إلى جانب بلدان «ما وراء البحر» الخاضعة للسيطرة الفرنسية اتحادا فيدراليا من خلال ما عبر عنه صاحب التدخل بقوله: «بعد الإمبراطورية، توجد كلمة فيدرالية. خارج الفيدرالية، لا يمكن إلا صياغة افتراضات. أي

بتعبير أوضح الإبقاء على الاستعمار المعترف به أو المموه». بمعنى أن الطريق الذي رسمه السّيد فرحات عباس للحل في الجزائر يمر حسبه على اتحاد شعب مع آخر، وتشكيل مجموعة إنسانية كبيرة حول فرنسا في إطار احترام هوية كل بلد، وشخصية كل شعب.

أما ما تعلق بالوجود الفرنسي في الجزائر، فإن صاحب التدخل قال بشأنه: أنه ليس مهددا لأن فرنسا الجمهورية الديموقراطية تبقى في الجزائر وسط سكانها، ومن أجل إثبات قوله هذا – الذي قال بشأنه أنه غير قابل للمناقشة – استشهد بمشروع إنشاء جمهورية جزائرية، المقترح من طرف حزبه على البرلمان الفرنسي سنة 1946، والذي تضمن نظام ازدواج الجنسية بالنسبة للجزائريين والفرنسيين المقيمين في البلدين (الجزائر، فرنسا).

لم يختلف مناضلو الاتحاد الديموقراطي للبيان الآخرون عن السّيد فرحات عباس في تصورهم للحل الخاص بالأزمة الجزائرية، في ظل أحداث ثورة أول نوفمبر 1954، حيث قدموا الأفكار نفسها في عبارات تقريبا واحدة. مثلا يلاحظ أن السّيد شريف حاج سعيد في تدخله أمام أعضاء المجلس الجزائري المنعقد خلال شهر ديسمبر 1954، المنشور في العدد محل المعالجة أكد بشأن الموضوع المبحوث، أن حزبه يرى الحل يساوي الجمهورية الجزائرية، التي يريدونها غير منفصلة، بل في إطار الاتحاد الفرنسي وفي إطار الدستور الفرنسي، يريدون للجزائر كما أضاف الاحتفاظ بإمكانية إدارة وتسيير شؤونها الخاصة حتى تكوّن مع فرنسا كيانا يستطيع العيش. أي بتعبير آخر يريدون تكوين اتحاد حول فرنسا.

إن الجمهورية الجزائرية، التي أرادها صاحب التدخل تضمن لسكان الجزائر الأوروبيين، والجزائريين العيش جنبا إلى جنب في سلام ضمن إطار ما عبر عنه بجزائر جديدة تقوم على أنقاض النظام الاستعماري، وتفتح فيها أبواب الأمل لأطفال هذا البلد وتلغى فيها معادلة: 9 = 1، والبلديات المختلطة، التي يعيش

فيها السكان تحت رحمة موظف، وتضمن فيها حرية العبادة للمسلمين، وتسيير شؤونهم الدّينية من خلال إشرافهم على تعيين أئمتهم ومفتييهم، وتعليم اللغة العربية، وتوفير العمل لمليون من الشباب العاطل. بمعنى أن الجزائر الجديدة المقترحة لا تختلف عن سابقتها المستعمَرة، إلا من حيث تمكين الجزائريين فيها من بعض الحقوق السياسية المتعلقة بانتخاب ممثليهم في مجالس الجمهورية بحرية،والاجتماعية الخاصة بتمتعهم من خدمات التعليم والعبادة والعمل، إلى جانب الأوروبيين سكان البلاد.

يتجلى من خلال ما ذكر سابقا أنّ الجمهورية الجزائرية المقترحة من طرف مناضلي حزب السّيد فرحات عباس، ارتبطت من حيث تصور طبيعتها بتلك المشاكل، التي عاناها الجزائري تحت السيطرة الاستعمارية، في إطار ما سمح به الدستور الفرنسي آنذاك من حرية التعبير، وبممارسة العمل الديموقراطي. وهي الفكرة التي عبر عنها السّيد أحمد فرانسيس في تدخله أيضا على مستوى المجلس الجزائري المنشور في العدد: 47 بقوله أن الشعب الجزائري يطالب بإصلاحات قانونية مطابقة لطموحاته الشرعية، ووعود الدستور الفرنسي.

إنّ المسجل في طرح حل الأزمة الجزائرية موضوع الدراسة هو أن الأفكار المقدمة في هذا الصّدد ركزت على عامل إصلاحات قانونية تفضي إلى إقامة جمهورية جزائرية اجتماعية قبل الإصلاحات الاقتصادية. وهذا لمواجهة طروحات أنصار بقاء الوضع في الجزائر كما هو دون تغيير، غلاة المعمرين، الذين ربطوا نظريا الوضع الناجم عن ثورة نوفمبر 1954 بالوضع المعيشي السيئ للجزائريين. نفيا لوجود مشكل سياسي في البلاد. لذلك راح ممثلوهم في الهيئة الانتخابية الأولى للمجلس الجزائري يدعون إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية عاجلة. الأمر الذي رفضه ممثلو حزب الاتحاد الديموقراطي في المجلس المذكور، حيث تجلى هذا الرفض أيضا في التدخل محل التحليل للسّيد أحمد فرانسيس، الذي خاطب الحاضرين في الهيئة الانتخابية الأولى من خلال قوله: «لحد الآن تريدون تجاهل المشكل السياسي، ولا تعترفون إلا قولا بضرورة إصلاحات اقتصادية واجتماعية

عاجلة. التقدم الاجتماعي لا يمكن أن يحقق دون إصلاحات سياسية». هذه الإصلاحات السياسية، التي تنُهي كما ذكر حالة التزوير الانتخابي الممارسة منذ أفريل 1948 في التصويت على أول مجلس جزائري، وتلغي العمل بقانون البلديات المختلطة، لتحرير الجزائريين وجعلهم يشاركون في تسيير الشؤون المحلية، وتضع حدا للنظام المطبق على مناطق الجنوب الجزائري، ولنظام التسيير الإداري لشؤون العبادة الدينية الخاصة بالمسلمين، وتضمن تعليم اللغة العربية والتمدرس لمليون ونصف المليون من الأطفال الجزائريين خارج المدرسة، والقضاء على بؤس الفلاحين الجزائريين في الريف.

إن سياسة الاندماج المطبقة منذ عشرات الأعوام من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر لم تعط نتيجة حسب مناضلي حزب السّيد فرحات عباس. وهي مرفوضة غير صالحة لمعالجة الأزمة الجزائرية لدى مناضليه. وقد برز هذا جليا في تصريح السّيد أحمد بومنجل المنشور في العدد: 48 السابق الذكر الذي أورد فيه أن ظاهرة الاندماج المعمول بها طوال قرون من تاريخ فرنسا لم تنجح في الجزائر. وبالتالي كان حزبه دائما ضد اندماج من نوع 1936، ومع إصلاحات قانونية تفتح مجال الحوار بين ما عبر عنه بـ: «الأهليين والأوروبيين». لأن الأمر يعني في النهاية جميع أبناء الجزائر، وبذلك فمحكوم على الكل العيش معا مهما كلف الأمر كما أضاف.

إن خلفية رفض السّيد فرحات عباس مؤسس حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري لسياسة الاندماج تعود إلى سنة 1943، حين عبر عن ذلك في بيان الشعب الجزائري والنص المضاف إليه – كما سجل في الفصل الأول من الدراسة – لأن هذه السياسة تعني بالدرجة الأولى لدى مناضلي هذا الحزب بقاء الجزائر تحت التسيير المباشر للحكومة الفرنسية. أي تحت – ما أشير إليه في الجريدة: «حكم نظام الإمبراطورية الفرنسية الاستعمارية»، التي عومل فيها الجزائري، ومنذ الاحتلال الفرنسي للجزائر معاملة الأهلي الفاقد لأبسط الحقوق. وهذا لفائدة المعمرين سكان الجزائر الذين استولوا على كل شيء في

البلاد. ووقفوا دائما ضد كل تغيير سياسي، مهما كان حجمه لصالح الجزائريين ما داموا المستفيدين من الوضع القائم.

أدرك مناضلو حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري أن المعمرين أصحاب المزارع الكبيرة والمصالح الاقتصادية الأخرى في الجزائر هم الكتلة السياسية، التي واجهت دائما مشاريعهم السياسية الخاصة بحل الأزمة الجزائرية. وهم القوة السياسية الواقفة دوما وراء عمليات التزوير أثناء الانتخابات، للحيلولة دون وصول الجزائريين إلى مركز القرار السياسي الذي بفضله يتمكنون من التحكم في مصيرهم بأنفسهم. ولمواجهة هذا الوضع، فإن مناضلي الحزب المذكور كقوة سياسية ليبرالية الفكر، وفئة تتشكل من عناصر مثقفة ثقافة غربية فرنسية، أصحاب مهن حرة، ذوي طموح سياسي واقتصادي في البلاد، انطلقوا في تصوير الحل للأزمة الجزائرية من المعطيات المذكورة. فهم مع جمهورية جزائرية اجتماعية، تكون الوليدة الشرعية «لفرنسا الأم» الديموقراطية، من حيث تبنيها للقيم الحضارية الغربية كنظام سياسي اقتصادي في بناء مجتمع منسلخ عن محيطه العربي الإسلامي، متحد فيدرالي إلى جانب الشعوب المستعمرة مثله مع فرنسا الديموقراطية. أي تحقيق ما عبر عنه السّيد فرحات عباس في افتتاحية العدد: 56، بكومنولث فرنسي جديد متمحور حول العالم المتوسطي والإفريقي. ومن ذلك فهؤلاء المناضلون كانوا دائما ضد استخدام القوة في تحقيق مشروعهم السياسي. كما أوضح ذلك السّيد مصطفاي الهادي في تدخله أثناء أشغال مجلس الجمهورية الفرنسية المنشور في العدد: 47 عندما ذكر الحاضرين أن مناضلي الحزب، الذي ينتمي إليه كانوا دائما مع معركة سلمية في إطار القانون بلا أحزان،وبغير عنف من أجل إحلال الصيغة الفيدرالية محل الإدارة المباشرة في الجزائر القائمة على قانون «الجزائر ثلاث عَمَالات فرنسية». دون أن يتمتع فيها الجزائريون بالحقوق الكاملة المعلن عنها في الدستور الفرنسي. على غرار سكان العَمالات الفرنسية الأخرى في «الوطن الأم».

إن إزالة التناقض الحاصل بين ما تضمنه القانون الفرنسي تجاه الشعب الجزائري، وما هو مطبق على هذا الشعب في الواقع هو الغاية، التي أراد السّيد فرحات عباس الوصول إليها. وقد ورد هذا جليا في تحليلنا سابقا وفي تصريح نشر باسم الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في العدد: 66، الذي طالب فيه بتطبيق قانون 1947. بعيدا عن اصطناع انتخابات مزيفة(1). لأن الأساسي بالنسبة لهذا الحزب هو وضع حد لامتيازات الملاك المعمرين. كما تجلى ذلك في تدخل أحمد بومنجل أمام أعضاء مجلس الاتحاد الفرنسي المنشور في العدد 48، حينما طالب الحكومة الفرنسية بإلغاء الامتيازات الخاصة بالمعمرين، من خلال هدم هياكل الدولة الاستعمارية وإحلال محلها نظام الجمهورية الجزائرية، التي يتساوى فيها الجزائريون مع الأوروبيين سكان الجزائر في تسيير شؤون البلاد على مستوى أجهزة الحكم والإدارة والاستمتاع بثروات البلاد معا والاستفادة من الخدمات العامة بصورة متساوية، في مجالات التعليم والصحة والشغل ضمن إطار احترام الخصائص الدينية والثقافية لكل طرف.

إن الجمهورية الجزائرية الاجتماعية، التي اقترحها السّيد فرحات عباس كحل للأزمة الجزائرية لا تتمتع بكامل سيادة الدولة لأن دخولها في الاتحاد الفيدرالي مع فرنسا يفرض عليها – كما تجلى في برقية الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري المنشورة في العدد: 47 – التنازل لصالح فرنسا عن السيادة في مجالات العلاقات الخارجية والسياسية الاقتصادية والدفاع عن الحدود(2). ممّا يبين أن الحل المقترح من طرف السّيد فرحات عباس وزملائه في الحزب المذكور لم يتجاوز في صيغة الجمهورية الجزائرية المتحدة فيدراليا مع فرنسا حدود تمتع الشعب الجزائري مع الأوروبيين سكان الجزائر بحكم محلي يكرس واقعا استعماريا، فرض بالقوة منذ عشرات السّنين على البلاد، ويربط مصير

1 - B.P – U.D.M.A : Face aux évenements actuels … la republique Algerienne, N°: 66 –16 décembre 1955.op cit. P : 4.

2 - U.D.M.A : Télégramme de protestation de l'U.D.M.A : après l'ultimatum au population de l'Aures à republique Algerienne, N°: 47 .op cit .p : 6.

أحياها ولمدة أبدية بحضارة غربية غريبة عن شخصيته العربية الإسلامية، تضمحل فيه فكرة الاستقلال الوطني، التي لم يرد ذكرها ولو مرة واحدة في مادة التحليل محل البحث طوال فترة الدراسة.

إن ما يمكن قوله في نهاية هذا الفصل هو أن موقف حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري بزعامة السّيد فرحات عباس من ثورة أول نوفمبر 1954 كان موقف المدافع عن تطبيق البرنامج السياسي، الذي تبناه منذ سنة 1946، موقف استغلال هذه الأحداث، للمطالبة بتطبيق مشروعه السياسي في الجزائر كبديل ينقذها من الخطر، الذي يهددها في ظل الثورة المذكورة، التي وصفها بالكارثة والهاوية والنكبة إلى غير ذلك من هذه المصطلحات. إشارة إلى استغلالها من طرف غلاة الاستعمار الفرنسي في قمع الشعب الجزائري، على غرار ما حدث في 8 ماي 1945. وهو بذلك لم يؤمن أبدا بالتغيير الثوري في البلاد، ولا بقدرة القائمين به على إحراز النصر. هؤلاء المجاهدون، الذين كانوا بالنسبة إليه مجرد أفراد دفعتهم حياة البؤس وخيبة الأمل إلى التمرد على السلطات العمومية، التي تتحمل كامل المسؤولية في دفعهم إلى ذلك، بفعل سلبهم أبسط الحقوق. ومن ذلك وقف مناضلو هذا الحزب ضد العمل المسلح خلال فترة الدراسة، الذين اعتبروه عصيانا مخلا بالنظام العام وطالبوا الحكومة الفرنسية بإعادة الأمن إلى البلاد في إطار القانون وباستخدام الوسائل، التي يبيحها بأقل الخسائر في الأرواح.مع فتح المجال للحل السياسي السلمي، الذي يسمح بتطبيق قوانين الجمهورية الفرنسية على الجزائريين، لاسيما منها الدستور الذي يضمن نظريا – كما سجلنا في الفصل الأول من هذه الدراسة – حقوق المواطنة الفرنسية لجميع سكان الجزائر دون استثناء، لكن الواقع المفروض ميدانيا من طرف الإدارة الفرنسية على الجزائريين شيئا آخر، تزوير انتخابي، بطالة، قمع ...الخ، الشيء الذي حاربه السّيد فرحات عباس في خطابه السياسي على مستوى الجريدة ورفضه رفضا باتا، وجعل منه العامل الأساسي، الذي كان وراء تمرد بعض الجزائريين– كما قال – على النظام العام. متّهما المعمرين أصحاب الملكيات

العقارية الكبيرة – الذين وصفهم بالإقطاعيين – مسؤولية وقوفهم وراء تدهور الوضع في البلاد، من خلال تصديهم للحلول السياسية السلمية لهذا الوضع، بتشجيعهم على تبني أسلوب القوة في التعامل مع الأحداث محل الدراسة. لذلك هاجمهم بقوة لوقوفهم ضد مشروع حلّه السياسي السلمي المؤدي إلى قيام الجمهورية الجزائرية المتحدة فيدراليا مع فرنسا وفق الشروط المذكورة سابقا، وتمسكهم بهياكل الدولة الاستعمارية القائمة على القمع والاستغلال للجزائريين.

الخاتمة.

يتجلى من خلال فصول الدراسة السابقة أن موضوع ثورة أول نوفمبر 1954 في جريدة الجمهورية الجزائرية اللسان المركزي لحزب السيد فرحات عباس (الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري) حظي بالأولوية من خلال تخصيص لوقائعه تقريبا ربع (23.65 في المائة) من ما نشر من مواضيع خلال فترة الدراسة. هذه التغطية الإعلامية التي بلغت ذروتها في البداية، حيث بلغت على مستوى سنة 1954 نسبة 67.67 في المائة من مادة التحليل. الفترة التي برز فيها الموضوع المدروس على الساحة الجزائرية كحدث جديد استغلته الجريدة في المطالبة بحل سلمي للوضع في إطار ما تسمح به القوانين الفرنسية. لأن نظرة مناضلي حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري للوضع في البلاد خلال فترة الدراسة كما سجلنا ذلك سابقا لم يتعد حدود: أنه شأن فرنسي داخلي وليس قضية تحرير أرض وتصفية استعمار واسترداد حقوق شعب. لذا فإن الحل المقترح في إطار النظرة السابقة هو عبارة عن إصلاحات سياسية داخلية تقوم بها السلطات الفرنسية وتمنح بموجبها الجزائريين إلى جانب الفرنسيين قاطني الجزائر حقوق تسيير شؤونهم الداخلية في إطار صيغة الاتحاد الفيدرالي المقترح. لكن عدم استجابة الإدارة الفرنسية لمطالب السيد فرحات ورفاقه، واختيارها لأسلوب القوة في مجابهة نشاط الثوار الجزائريين كحل نهائي أثر سلبيا على درجة تغطية الجريدة للموضوع المدروس، بسبب اكتفائها بالتنديد بأعمال القمع المسلطة على الجزائريين في ظل جمود العمل السياسي في البلاد لاسيما بعد فرض حالة الاستعجال يوم 3 أفريل 1955.

اعتمدت جريدة الجمهورية الجزائرية كجريدة حزبية سياسية محافظة في تغطيتها الإعلامية للموضوع المدروس على الكلمة المكتوبة، التي هي العنصر الطباعي الملائم لطرح أفكار الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وتصورات مناضليه بشأن الوضع في الجزائر. حيث بلغ معدل هذا الاعتماد نسبة 84.61

في المائة. وهي بذلك لم تعتمد إلا بدرجة قليلة على عنصري العناوين والصور كما سجلنا ذلك سابقا.

برز الاتجاه المذكور للتغطية الإعلامية السابقة في توظيف الجريدة أيضا للأجناس الصحفية. مثل التعليقات والافتتاحيات والتدخلات والبيانات والرسائل واللوائح. حيث لها إمكانية أفضل للتعبير عن أفكارها تجاه الصراع الدائر في الجزائر آنذاك. خاصة تجاه ممثلي المعمرين في المجالس الرسمية لإدارة الاحتلال، الرافضين لأي تغيير في البلاد لفائدة الجزائريين. وبلغ اعتمادها على هذا النوع من الأجناس الصحفية معدل نسبة 90.22 في المائة. وهذا إلى جانب استخدامها لمصادرها الخاصة في الحصول على مادة الحدث التي أشرف على إعدادها نخبة من مناضلي هذا الحزب لم يتعد عددهم العشرة لاسيما السيد فرحات عباس الذي أشرف بنفسه على كتابة الافتتاحيات إلى جانب مواضيع أخرى. حيث بلغت مساهمته في هذا الصدد نسبة 31.27 في المائة مقابل معدل نسبة 4 في المائة لكل مناضل من المناضلين التسعة الآخرين.

كما تجلى اهتمام الجريدة بتغطية حدث أول نوفمبر 1954 في نشر وقائعه فوق مواقعها الهامة لتقريبها إلى القراء. مثل الصفحة الأولى والأخيرة والثالثة. هذه الصفحات التي احتلت بمجملها نسبة 67.25 في المائة.

إن الاهتمام المسجل لجريدة الجمهورية الجزائرية كدورية سياسية ناطقة باسم حزب سياسي جزائري جعل من أهداف وجوده الدفاع عن حق الجزائريين في إطار تصوره الخاص للأشياء أمر طبيعي ومؤكد وغير قابل للشك. لكن الأمر الواجب معرفته الآن هو التصور الخاص للسيد فرحات عباس ورفاقه في حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري للحدث المدروس والمواقف المتبناة من طرفه تجاه وقائعه المتسلسلة.

إن الشيء الواجب التذكير به هنا أن الجريدة ومن خلالها الحزب التابع له نظرت إلى الوضع في الجزائر حتى قبل فترة الدراسة على أنه شأن داخلي فرنسي

لابد من معالجته في إطار القانون الفرنسي. وهذا وفقا لقوانين تأسيس هذا الحزب في أفريل سنة 1946 التي كرست القطيعة مع حزب الشعب الجزائري الحامل للواء المطالب الوطنية الاستقلالية، مقابل القبول بالعمل السياسي في إطار الشرعية الفرنسية. ومن أجل تحقيق جمهورية جزائرية ذات استقلال في تسيير شؤونها الداخلية المتعلقة بالميزانية والتشريع بواسطة برلمان جزائري يتكون من الجزائريين والأوروبيين قاطني الجزائر ومتحدة فيدراليا مع فرنسا. إلى جانب مستعمراتها الأخرى. هذا الاتحاد الفرنسي الذي يتولى مهام الإشراف على السياسة الخارجية والدفاع والمشاريع الاقتصادية الكبرى في الجزائر. لأن الشعب الجزائري بالنسبة للسيد فرحات عباس هو شعب شاب بحاجة إلى فرنسا الأمة العظيمة من أجل استكمال تربيته الديموقراطية والاجتماعية وتحقيق تقدمه الصناعي والعلمي ومواصلة تجدده الثقافي الفكري.

كان البرنامج السياسي لحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري واضح الطرح محدد التصور تجاه الوضع الاستعماري الفرنسي في الجزائر. وهو بذلك في تفاعله مع حدث ثورة أول نوفمبر 1954 خلال فترة الدراسة لم يعمل سوى على تكثيف جهود المطالبة بتطبيق برنامجه السياسي المذكور.

وطبقا لذلك فإن هذا الحدث بالنسبة للحزب محل الدراسة هو مجرد خروج عن النظام العام وتمرد عن الشرعية الرسمية. وهو عمل مرفوض لديه، ويجب التصدي لمرتكبيه باستخدام الوسائل التي يبيحها القانون دون الدخول في حرب مع السكان. وهذا من أجل إعادة الأمن والاستقرار. لأن بقاء الوضع على ما عليه يعني لدى السيد فرحات عباس ورفاقه دخول البلاد في الفوضى التي تنعكس سلبيا على الجزائريين الذين يدفعون ثمن ذلك. على غرار ما حصل في 8 ماي 1945. لذا فإن الجريدة لم تتردد في وصف الوضع بالنكبة والكارثة ...الخ من مثل هذه الأوصاف لتضخيم الحدث الذي اعتبرته مشكلا سياسيا يتطلب حلا سياسيا يعطي للجزائريين حق تسيير شؤونهم الخاصة في إطار تطبيق ما جاء في الدستور الفرنسي من حقوق وحريات.

إن استمرار وقائع ثورة أول نوفمبر 1954 بالشكل الذي انطلقت عليه، وتواصل القمع الفرنسي للجزائريين هو بالنسبة للجريدة نزاع في شكل اعتداءات مسلحة متبوعة بعمليات تمشيط وانتقام جماعي ضد السكان الجزائريين. وهو صراع بين فرنسا الاستعمارية الممثلة من طرف مجموعة من الكولون الفرنسيين الإقطاعيين الرافضين لكل حوار سياسي، ومجموعة من الجزائريين الذين اختاروا أسلوب العدو (القوة) في تحقيق مطالبهم.

يكمن الحل الأمثل بالنسبة للسيد فرحات عباس لهذا الصراع الدموي بين الأطراف المذكورة في حصول تحالف بين فرنسا الديموقراطية ممثلة في الديموقراطيين الفرنسيين الرافضين للظاهرة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من جهة والديموقراطيين الجزائريين ممثلين في كل من آمن بالطرح السياسي لحزب الاتحاد الديموقراطي بشأن الوضع في الجزائر من الجهة الأخرى. وهذا لإنشاء تحالف جزائري فرنسي في إطار المساواة والعدالة والإخاء النابعة من ثورة 1789.

تبعا لما ذكر، فإن مجاهدي ثورة أول نوفمبر 1954 بالنسبة للجريدة المدروسة هم جماعة من الجزائريين دفعتهم حياة البؤس وخيبة الأمل التي أفرزها واقع الاحتلال الفرنسي إلى التمرد والعصيان، مستخدمين في ذلك أسلوب القوة مثل المحتل الفرنسي. أي أن حمل مجاهدي جبهة التحرير الوطني للسلاح ضد المحتل هو تطرف لجماعة جزائرية ألقت بنفسها في أسوأ سياسة. هي سياسة اليأس. لذا فإن مناضلي هذا الحزب لم يترددوا في إطار دعوتهم إلى إعادة الأمن والاستقرار في الجزائر عن المطالبة باتخاذ إجراءات فورية لا تشمل بالعقاب إلا أولئك المدبرين لثورة نوفمبر (المجاهدين). وهذا لإحلال الظروف الملائمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة.

كان السيد فرحات عباس ضد استعمال القوة بوجهيها الثوري والقمعي الاستعماري. لأن استعمال القوة على الساحة الجزائرية يؤدي إلى نسف جهوده الخاصة بالتسوية السلمية. حيث حمّل في هذا الصدد الإدارة الفرنسية مسؤولية ما آل إليه الوضع في البلاد من عنف وتدمير وقمع وتقتيل للأبرياء. باعتبارها الطرف المؤهل قبل غيره على إجراء إصلاحات سياسية تضع حدا لما أسماه بحالة الفوضى. حيث لم يتردد في التنديد بعمليات الإبادة التي مارستها قوات الاحتلال الفرنسي ضد السكان الجزائريين وكشف وقائعها أمام الرأي العام الجزائري.

إن حل القضية الجزائرية حسب طرح حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري يكمن بالدرجة الأولى في اتحاد الشعبين الفرنسي والجزائري إلى جانب شعوب المستعمرات الفرنسية الأخرى من أجل تشكيل مجموعة كبيرة حول فرنسا تتبنى القيم الحضارية الغربية لإدارة شؤونها السياسية. أي إنشاء ما عبر عنه فرحات عباس كومنولث فرنسي جديد. وهو بذلك كان بعيدا عن طرح موضوع استقلال الجزائر وتحرر شعبها من الهيمنة لفرنسية بأشكالها من خلال تبنيه للقيم الغربية الفرنسية في أبعادها الثقافية الحضارية والفكرية لبعث جزائر جديدة منسلخة عن محيطها الثقافي العربي الإسلامي، ومندمجة مع محيط استغلالي تسلطي، عرف بالاتحاد الفرنسي. المشروع الذي رفضه الجناح الاستقلالي في الحركة الوطنية ممثلا في حزب الشعب الجزائري.

يمكن القول في الأخير أن ثورة أول نوفمبر 1954 لم تكن أبدا لدى حزب الاتحاد الديموقراطي خلال فترة الدراسة عملا تحرريا وطنيا وإنما حركة احتجاج قامت بها جماعة من الجزائريين يئسوا من الوضع الذي أفرزه الواقع الاستعماري الفرنسي في الجزائر. وهم بذلك مثل العدو المحتل، اختاروا وسيلة القوة في التعبير عن إحباطهم من الوضع القائم آنذاك. هذا الاختيار الذي رفضه هذا الحزب، ولم يؤيد أصحابه فيه. وهو بذلك لم يتطرق ذكرا ولو مرة واحدة بكلمة الاستقلال الوطني للجزائر.

إن الموقف السياسي المذكور نابع من قناعات مناضلي هذا الحزب لاسيما منهم السيد فرحات عباس الذي آمن الإيمان المطلق بأن الشعب الجزائري لا يمكنه أبدا أن يتراجع عن ما صنعه تاريخ مائة وثلاثين سنة من الوجود الفرنسي في بلاده بشأن ربط مصيره بدولة عظيمة مثل فرنسا. لذا نظر للوضع في الجزائر على أنه قضية داخلية فرنسية، ويجب على فرنسا الديموقراطية أن تقوم بإصلاح وضعها الداخلي، بالتخلي طواعية عن أسلوب حكم الإمبراطورية (الاستعمار) وتبني نظام حكم الجمهورية في شكل اتحاد فيدرالي تتنازل بموجبه عن تسيير بعض الشؤون الداخلية لمستعمراتها، لفائدة الديموقراطيين المحليين المؤمنين بحتمية انتماء شعوبهم إلى فرنسا الديموقراطية ذات المبادئ الإنسانية النابعة من ثورة 1789.

المراجع العربية.

1 – الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري: جريدة الجمهورية الجزائرية، العدد: 60 – 15 أفريل 1955، المطبعة العامة، الجزائر.

2 – بن خدة، بن يوسف: اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1987.

3 – بوعزيز، يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954، ديوان المطبوعات الجامعية. 1983.

4 – جامعة الجزائر: معجم مشاهير المغاربة، الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر. 1995.

5 – خليفة، إجلال: اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، الجزء الأولى، دار الهنا للطباعة، القاهرة. 1972.

6 – سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

7 – شرف، عبد العزيز: الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر. 2000.

8 – الصاوي، أحمد حسين: طباعة الصحف وإخراجها، الدار القومية للطباعة، القاهرة. 1965.

9 – علم الدين، محمود: الإخراج الصحفي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة. 1989.

10 – فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة. 1999.

المراجع باللغة الفرنسية.

1 - Abbas, Ferhat: le jeune Algérien : de la colonie vers la province, éditions Garnier frères, Paris. 1981.

2 - Abbas, Ferhat: le jeune Algérien : de la colonie vers la province éditions , la jeune parque Paris .1930.

3 - Agéron, Ch.robert: Histoire de l'Algérie contemporaine, presse universitaire de France, 7 éme édition , Paris, 1980.

4 - ALLEG, HENRI .. de BONIS,JACQUES .. J.DOÙGON, HENRI et autre...: La guerre d'Algerie, temps actuels, Paris.1981.

5 - BENDIAB, ABDERAHIM–TALEB : Chronologies des Faits et movements sociaux et politiques en Algerie 1830-1954 imprimerie du centre.Alger. 1983

6 - BENKHEDDA, BENYOUCEF: Les origines du 1er novembre 1954, Editions DAHLEB. ALGER. 1989.

7 - Berque, Jacques: le Magreb.Entre les deux guerres, éditions du seuil, Paris, 1962.

8 - CHIKH,SLIMANE.: L'Algerie en armes, office des publications universitaires, Alger.1981.

9 - Collo,Claude..Henry, Jean Robert: le mouvement national Algérien , office des publications universitaires, Alger. 1978.

10 - Djender, Mahieddine: Introduction à l'histoire de l'Algérie, études et documents, SNED, Alger. (S.D).

11 - HANNACHE,AHMED: La longue marche de l'Algerie combattante : 1830-1962. Editions DAHLEB. 1990.

12 - MOHAMED.HARBI: Le F.L.N. Mirage et réalité : des origines, a la prise du pouvoir. 1945.1962 . Editions, J.A.PARIS. 1980

13 - Kaddache,Mahfoud : Histoire du nationalisme Algérien : Question nationale et politique Algérienne (1919-1951), Tome : 1, société nationales d'édition et de diffusion ,Alger. 1981.

14 - Mahsas,Ahmed. Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 2 éme guerre mondiale à 1954, librairie –éditions l'harmattan Paris .1979.

15- Nouschi,André: la naissance du nationalisme Algérien (1914 - 1954), les éditions de minuit, Paris .1962. p :56.

16 - Stora,Benjamin..Daoud,Zakya: Ferhat Abbas : Une autre Algérie, 10 Casbah éditions, Alger, 1995.

17- YOUSFI. MHAMED: Le complot : Algerie 1950-1954. Enterprise nationale du livre, Alger.1986.

الدوريات.

1 - Union Democratique Du Manifeste Algerien :

Journal Egalité, Numeros : 117 Du 12 Mars 1948.

58 " 03 Janvier 1947
63 " 06 Fevrier 1947.
109 " 03 Janvier 1948.
114 " 10 Février 1948
115 " 27 Février 1948.

Imprimerie Générale. Alger.

2- Union Democratique Du Manifeste Algerien : La République Algérienne, N°:

132 Du 25 Juin 1948.
169 " 18 Mars 1948.
01 " 09 Octobre 1953.
46 " 12 Novembre 1954.
47 " 03 Décembre 1954.
48 " 17 Décembre 1954.
49 " 24 Décembre 1954.
50 " 14 Janvier 1955.
51 " 28 Janvier 1955.
52 " 11 Février 1955
53 " 18 Février 1955
54 " 25 Février 1955
55 " 04 Mars 1955
56 " 11 Mars 1955
58 " 01 Avril 1955
62 " 20 Mai 1955.
64 " 24 Juin 1955
66 " 16 Décembre 1955

Imprimerie Générale, Alger.

3 - République Francaise : Journal Officiel, Numéros :

37 Du 07 Février 1912.
36 Du 06 Février 1919.
39 " 09 Février 1919.
85 " 08 Avril 1944.
86 " 09 Avril 1944.
235 " 7/8 Octobre 1946.
253 " 28 Octobre 1946.
223 " 21 Septembre 1947.
283 " 02 Décembre 1955.

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحـــة

طبع :
المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار - رويبة
2007